



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

الانعكاسات الأمنية للتهديدات الإرهابية على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص جيوبوليتيك – إفريقيا والساحل-

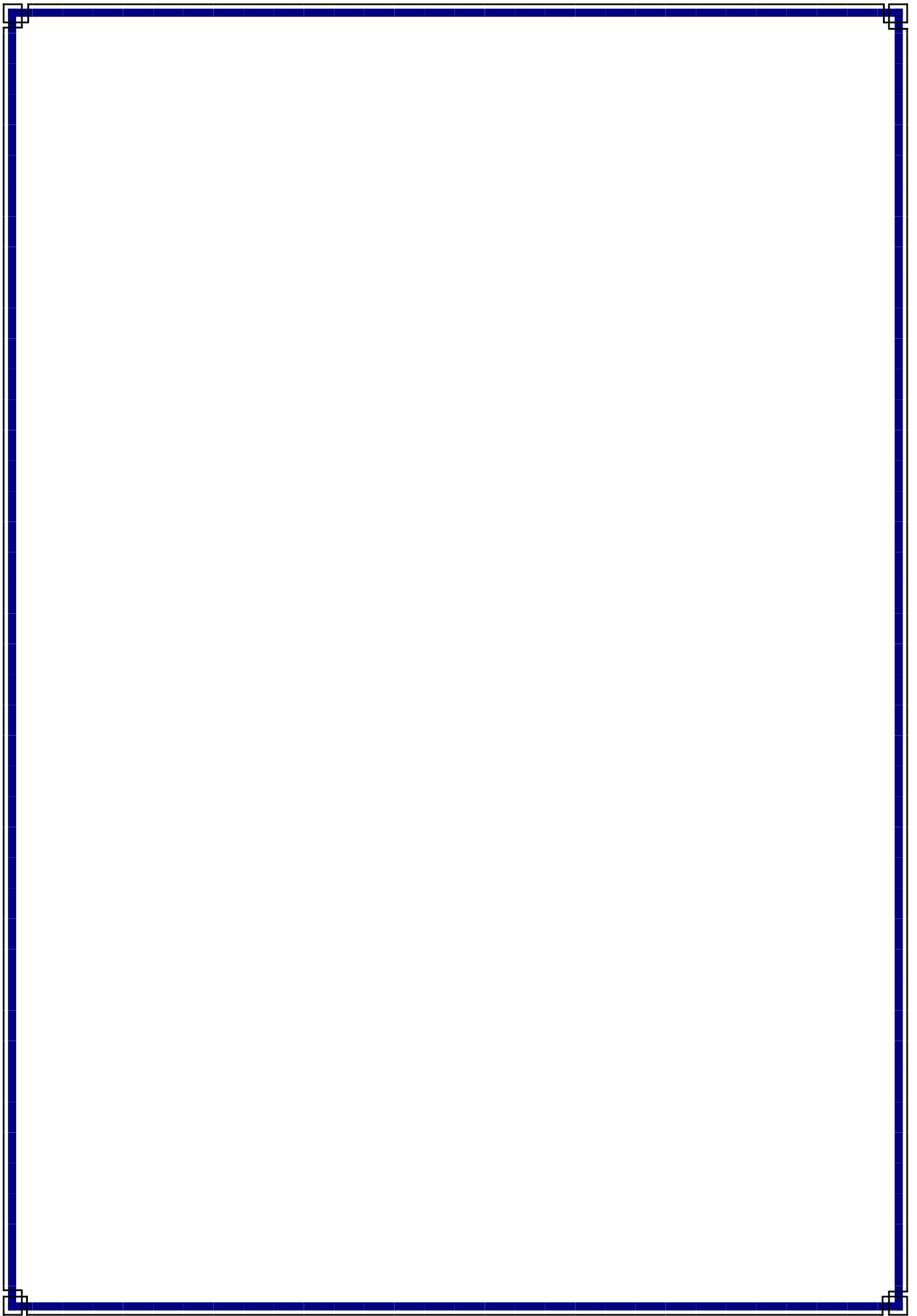
إشراف الأستاذ:
أ. د. علي لاراي

إعداد الطالب :
أنور براج

لجنة المناقشة:

الصفة	مؤسسة الإنساب	إسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أ.د. عامر ناصر
مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أ. د علي لاراي
عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. ميلود حمزاوي

السنة الجامعية: 2026/2025





وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

الانعكاسات الأمنية للتهديدات الإرهابية على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص جيوبوليتيك – إفريقيا والساحل-

إشراف الأستاذ:

أ. د. علي لاراي

إعداد الطالب :

أنور براج

السنة الجامعية: 2025/2026

شكر و تقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
(إن أشكر الناس لله عز وجل أشكرهم للناس)
نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للمشرف الأستاذ الدكتور علي لراري
على مجهوداته ونصائحه وعلى صبره معنا لإنجاز هذه المذكرة.
كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من
ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إتقاناً وجمالاً.
و نشكر كل أساتذة مدرستنا على دعمهم وتشجيعهم لنا، دون أن ننسى من
مد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

الإهداء

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة على رسوله الكريم سيدنا

لا ريب أن الشكر والحمد لله أولا وآخرا،
فهو الذي من بكل النعم التي لا يحصيها ولا يعدّها إلاّ هو
فالحمد لله الذي تواضع لعظمته كل شيء
والحمد للرحمن بما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه..
إلى من قال فيهما الله تعالى: ((ووصينا الإنسان بوالديه حسنا))
والديّ الكريمين رمزا للنبل والعطاء..
ونبعا للعطف والحنان اسأل الله أن يحفظهما..
إلى بلسم حياتي وسندي فيها، و إلى إخوتي..
إلى من أحبّه في الله واحترمه كثيرا..
إلى كلّ الأصدقاء والأحبة..
إلى كلّ من يطّلع على هذا العمل المتواضع..
إلى الجزائر الحبيبة، وطني الغالي..
إلى كلّ هؤلاء اهدي هذا العمل الذي هو ثمرة جهدي..

أنور

الملخص:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة تحولات أمنية و جيوبوليتيكية عميقة، جعلت منها واحدة من أكثر المناطق اضطرابًا و تعقيدًا على المستوى الإقليمي والدولي، نتيجة تصاعد التهديدات الإرهابية وتنامي نشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود، في ظل هشاشة الدولة وضعف مؤسساتها الأمنية والسياسية، إلى جانب تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية و اتساع المجال الجغرافي و صعوبة التحكم في الحدود. و قد ساهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل البيئة الأمنية داخل المنطقة، وتحويل الإرهاب من تهديد محلي محدود إلى تهديد إقليمي عابر للحدود يمس استقرار دول الساحل والأمن الإقليمي ككل الأمر الذي جعل من هذه الظاهرة محور اهتمام متزايد في الدراسات الأمنية و الجيوبوليتيكية المعاصرة.

و في هذا السياق، تندرج الدراسة الموسومة بـ: "الانعكاسات الأمنية للتهديدات الإرهابية على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2025"، من خلال التركيز على تحليل طبيعة العلاقة بين التهديدات الإرهابية والأمن الإقليمي، وفهم الكيفية التي ساهمت بها الجماعات الإرهابية في إعادة تشكيل الواقع الأمني داخل المنطقة، إضافة إلى دراسة مختلف الانعكاسات الناتجة عن تصاعد هذه الظاهرة على استقرار الدول والمنظومة الأمنية الإقليمية، فضلاً عن تقييم المقاربات الأمنية، و الإقليمية، و الدولية المعتمدة في مواجهة الإرهاب، مع التركيز على المقاربة الجزائرية، باعتبارها من أبرز المقاربات الإقليمية الفاعلة في المنطقة.

كما تركز الدراسة على منهج دراسة حالة لتحليل الظاهرة الإرهابية داخل سياقها الواقعي من خلال التركيز على منطقة الساحل الإفريقي كفضاء أمني و جيوبوليتيكي معقد خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2025، و هي مرحلة عرفت تحولات أمنية حاسمة بداية بالأزمة المالية وصعود الجماعات المسلحة وصولاً إلى تزايد التدخلات الدولية وتفاقم حالة عدم الاستقرار الإقليمي، إلى جانب توظيف الاقتراب النسقي لفهم طبيعة التفاعلات القائمة بين مختلف الفواعل داخل المنطقة، سواء تعلق الأمر بالدول أو الجماعات الإرهابية، أو القوى الدولية و المنظمات الإقليمية، في إطار نسق أمني مترابط تتداخل فيه

مختلف المؤثرات والمتغيرات، بالإضافة إلى الاستناد إلى النظرية الواقعية التي تنطلق من فكرة الصراع و تنافس الدول على القوة و المصلحة في بيئة دولية تتسم بعدم الاستقرار والفوضى.

و قد أفضت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن التهديدات الإرهابية أصبحت تمثل تحدياً رئيسياً للأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي، نتيجة انعكاساتها المباشرة على استقرار الدول و تزايد التدخلات الخارجية، إضافة إلى محدودية المقاربات العسكرية التقليدية في تحقيق استقرار فعّال و مستدام الأمر الذي يفرض ضرورة تبني مقاربة شاملة تجمع بين الأبعاد الأمنية والتنمية والسياسية والتعاون الإقليمي، بما يسمح بتحقيق استقرار إقليمي مستدام والحد من تنامي التهديدات الإرهابية.

Abstract :

In recent years, the Sahel region of Africa has witnessed profound security and geopolitical transformations, making it one of the most unstable and complex regions at both the regional and international levels. This situation is mainly due to the rise of terrorist threats and the growing activities of transnational armed groups, in the context of state fragility, weak political and security institutions, worsening economic and social crises, vast geographical expansion, and difficulties in border control.

These transformations have contributed to reshaping the security environment within the region and transforming terrorism from a limited local threat into a transnational regional threat affecting the stability of Sahel states and regional security as a whole, which has made this phenomenon a growing focus in contemporary security and geopolitical studies.

With in this context, the study entitled “The Security Implications of Terrorist Threats on Regional Security in the Sahel Region of Africa during the period 2012–2025” focuses on analyzing the nature of the relationship between terrorist threats and regional security, and understanding how terrorist groups contributed to reshaping the security reality within the region, in addition to examining the various repercussions resulting from the escalation of this phenomenon on state stability and the regional security system, as well as evaluating the regional and international security approaches adopted to combat terrorism, with particular emphasis on the Algerian approach as one of the most influential regional approaches in the region.

The study also relies on the case study method to analyze the terrorist phenomenon within its real context by focusing on the Sahel region as a complex geopolitical and security space during the period from 2012 to 2025, a phase marked by decisive security transformations beginning with the Malian crisis and the rise of armed groups, leading to increased international interventions and the worsening of regional instability. In addition, the systemic approach is employed to understand the interactions among the various actors within the region, including states, terrorist groups, international powers, and regional organizations, within an interconnected security system shaped by overlapping variables and influences, alongside reliance on realist theory, which is based on the concepts of conflict and competition among states for power and interests in an unstable and anarchic international environment.

The study concluded that terrorist threats have become a major challenge to regional security in the Sahel region due to their direct impact on state stability and the increase in foreign interventions, in addition to the limitations of traditional military approaches in achieving effective and sustainable stability, which necessitates adopting a comprehensive approach that combines security, development, political dimensions, and regional cooperation in order to achieve sustainable regional stability and limit the growth of terrorist threats.

مقدمة

شهدت البيئة الأمنية الدولية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة مست مختلف المفاهيم التقليدية المرتبطة بالأمن و السيادة و الاستقرار، و ذلك نتيجة بروز تهديدات جديدة عابرة للحدود لم تعد ترتبط فقط بالصراعات الكلاسيكية بين الدول، بل أصبحت مرتبطة بفاعلين جدد وأنماط غير تقليدية من العنف المنظم، يأتي الإرهاب في مقدمتها باعتباره أحد أبرز التحديات التي أعادت تشكيل طبيعة العلاقات الدولية و أثرت بصورة مباشرة على الأمن الإقليمي في العديد من المناطق الهشة، و في مقدمتها منطقة الساحل الإفريقي.

و تُعدّ منطقة الساحل الإفريقي من أكثر الأقاليم الجيوسياسية تعقيداً وحساسية في القارة الإفريقية بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي الرابط بين شمال إفريقيا و عمقها الإفريقي، و امتدادها الجغرافي الشاسع فضلاً عن هشاشة بنيتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، الأمر الذي جعل منها مجالاً مفتوحاً لتنامي مختلف التهديدات الأمنية، و على رأسها التنظيمات الإرهابية التي استطاعت استغلال ضعف الدولة، و اتساع الحدود، و تفاقم الأزمات الداخلية، لتتحول المنطقة تدريجياً إلى إحدى أخطر بؤر التوتر و عدم الاستقرار في العالم.

و لم تعد التهديدات الإرهابية في الساحل مجرد ظاهرة أمنية معزولة أو مرتبطة بأبعاد محلية ضيقة بل أصبحت معطىً استراتيجياً معقداً تتداخل فيه الاعتبارات الأمنية والسياسية والاقتصادية و الجيوبوليتيكية، حيث أفرزت هذه التهديدات تحولات عميقة مستّ طبيعة الدولة الوطنية، و أعادت طرح إشكالية السيادة، و دفعت نحو تصاعد التدخلات الدولية و الإقليمية داخل المنطقة، في ظل تنافس القوى الكبرى على النفوذ و إدارة المجال الأمني في الساحل الإفريقي.

كما ساهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل مفهوم الأمن الإقليمي، الذي لم يعد مرتبطاً فقط بحماية الحدود والدولة، بل أصبح يشمل أبعاداً متعددة ترتبط بالأمن الإنساني والتنمية و الاستقرار السياسي والتعاون الإقليمي، خاصة مع تصاعد التهديدات العابرة للحدود وتشابكها مع ظواهر أخرى كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية و الاتجار بالسلح والمخدرات، الأمر الذي جعل من الساحل الإفريقي فضاءً أمنياً شديداً التعقيد تتداخل فيه التهديدات المحلية بالإقليمية و الدولية.

و في هذا السياق، برزت العديد من المقاربات الأمنية و العسكرية و التنموية لمحاولة احتواء الظاهرة الإرهابية و استعادة الاستقرار داخل المنطقة، غير أن محدودية النتائج المحققة، و استمرار حالة الهشاشة و اللااستقرار، يطرحان تساؤلات جوهرية حول فعالية هذه المقاربات و قدرتها على بناء أمن إقليمي مستدام في الساحل الإفريقي، خاصة في ظل التحولات الدولية الراهنة و تزايد حدة التنافس الجيوسياسي داخل المنطقة.

أهمية الدراسة:

أ. الأهمية العلمية:

تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية بالنظر إلى تصاعد الاهتمام الأكاديمي بقضايا الإرهاب و الأمن الإقليمي و الهشاشة الأمنية في الدراسات الجيوبوليتيكية المعاصرة، خاصة في ظل التحولات الأمنية المتسارعة التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي، كما تسعى الدراسة إلى الإسهام في إثراء الأدبيات العلمية المرتبطة بتحليل العلاقة بين الجماعات الإرهابية و الأمن الإقليمي، من خلال تقديم مقارنة تحليلية تجمع بين البعدين الأمني و الجيوبوليتيكي. و تبرز الأهمية العلمية للدراسة، كذلك في محاولة فهم طبيعة التحولات التي مست مفهوم الأمن الإقليمي داخل الساحل الإفريقي، في ظل تصاعد التهديدات العابرة للحدود و تزايد دور الفواعل المسلحة من غير الدول.

ب. الأهمية العملية

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في ارتباط موضوعها بقضية أمنية راهنة تمس استقرار دول الساحل الإفريقي و الأمن القومي لدول الجوار، خاصة الجزائر، التي تتأثر بشكل مباشر بالتطورات الأمنية داخل المنطقة، كما قد تسهم هذه الدراسة في تقديم فهم أعمق لطبيعة التهديدات الإرهابية داخل الساحل، بما يساعد صناع القرار والباحثين و المهتمين بالشؤون الأمنية و الإستراتيجية على إدراك طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة، إضافة إلى تقييم فعالية المقاربات الأمنية المعتمدة في مكافحة الإرهاب و تحقيق الاستقرار الإقليمي.

أهداف الدراسة:

- استيعاب طبيعة التهديدات الإرهابية و انعكاساتها الأمنية على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي، في ظل التحولات الأمنية و السياسية التي شهدتها المنطقة منذ سنة 2012، مع إبراز تأثير تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية على استقرار دول الساحل وسيادتها الأمنية.
- البحث عن مختلف العوامل التي ساهمت في انتشار التهديدات الإرهابية داخل منطقة الساحل الإفريقي، خاصة في ظل هشاشة الدولة، و ضعف التنمية، و اتساع الحدود، بما ساهم في تعقيد الوضع الأمني و الإقليمي بالمنطقة.
- تحليل مختلف المقاربات الأمنية و الإقليمية و الدولية المعتمدة لمواجهة التهديدات الإرهابية في الساحل الإفريقي، مع محاولة فهم مدى فعاليتها في الحد من الظاهرة الإرهابية و تحقيق الاستقرار و الأمن الإقليمي داخل المنطقة.
- محاولة استشراف مستقبل الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي في ظل استمرار التحديات الأمنية و التدخلات الخارجية و التحولات الجيوبوليتيكية التي تشهدها المنطقة.

أسباب إختيار الموضوع:

أ- أسباب موضوعية:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع، في شقها الموضوعي، إلى الأهمية المتزايدة التي أصبحت تكتسيها منطقة الساحل الإفريقي في الدراسات الأمنية و الجيوبوليتيكية المعاصرة، باعتبارها من أكثر المناطق هشاشة و اضطرابًا نتيجة تصاعد التهديدات الإرهابية و تداخلها مع مختلف أشكال الجريمة المنظمة و النزاعات المحلية، كما أن هذه التهديدات أفرزت انعكاسات عميقة على الأمن الإقليمي من خلال إعادة تشكيل مفاهيم السيادة والأمن، و تزايد التدخلات الإقليمية والدولية، بما جعل من المنطقة فضاءً معقدًا تتداخل فيه الأبعاد الأمنية و السياسية و الاستراتيجية.

أسباب ذاتية:

أما في شقها الذاتي، فيعود اختيار هذا الموضوع إلى الرغبة الأكاديمية في التعمق في دراسة الظاهرة الإرهابية داخل السياق الإفريقي، و فهم ديناميكياتها وانعكاساتها على الأمن الإقليمي، إضافة إلى الاهتمام الشخصي بالمسائل الجيوبوليتيكية و الأمنية المتعلقة بالقارة الإفريقية، و بالأخص منطقة الساحل، باعتبارها مجالاً حيويًا يشهد تحولات متسارعة تستوجب التحليل العلمي الدقيق.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع التهديدات الإرهابية و الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي باهتمام متزايد من طرف الباحثين و الأكاديميين، نظرًا لتزايد التحديات الأمنية و التحولات الجيوبوليتيكية التي عرفت المنطقة خلال السنوات الأخيرة. و قد تنوعت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من حيث الزوايا التحليلية و المقاربات المعتمدة، حيث ركز بعضها على دراسة الظاهرة الإرهابية في حد ذاتها، في حين اهتمت دراسات أخرى بانعكاساتها الأمنية والسياسية على دول المنطقة، إضافة إلى دراسة أدوار الفواعل الإقليمية و الدولية في إدارة الأزمة الأمنية في الساحل الإفريقي.

و من بين أبرز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، دراسة الباحث "عبد العزيز محمد عبد الهادي" الموسومة بـ: "الإرهاب الدولي"، و التي ركزت على تحليل مفهوم الإرهاب وتطوره التاريخي، إضافة إلى دراسة أبعاده الدولية و أهم العوامل المساهمة في انتشاره، كما تطرقت إلى طبيعة التهديدات الأمنية التي فرضتها الجماعات الإرهابية على الأمن والاستقرار الدوليين. و قد ساهمت هذه الدراسة في تقديم إطار مفاهيمي و نظري يساعد على فهم الظاهرة الإرهابية من منظور أمني وسياسي.

كما تعد دراسة "إدريس عطية" الموسومة بـ: "الجريمة المنظمة والإرهاب: مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا"، من الدراسات المهمة التي ركزت على العلاقة بين الإرهاب و الجريمة المنظمة داخل القارة الإفريقية، حيث أبرزت الدراسة طبيعة الترابط القائم بين الجماعات الإرهابية و شبكات الجريمة المنظمة خاصة في ظل هشاشة الدولة و ضعف الرقابة الأمنية و الحدودية. كما أكدت الدراسة أن التهديدات الأمنية الجديدة أصبحت تشكل تحديًا حقيقيًا لاستقرار الدول الإفريقية و الأمن الإقليمي داخل القارة.

أما دراسة "عبد الوهاب غربي" الموسومة بـ: "التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي و انعكاساته الأمنية على الجزائر"، فقد ركزت على تحليل واقع التهديدات الإرهابية في الساحل الإفريقي و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، من خلال إبراز طبيعة التحولات الأمنية التي شهدتها المنطقة، و تنامي نشاط الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، إضافة إلى دراسة مختلف التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر في محيطها الإقليمي، كما سلطت الدراسة الضوء على الجهود الأمنية و العسكرية التي تبذلها الجزائر لمواجهة هذه التهديدات.

في حين اهتمت دراسة "رضوان بوهيدل" الموسومة بـ: "جيوستراتيجية الإرهاب في منطقة الساحل و تأثيرها على الجزائر"، بتحليل الأبعاد الجيوبوليتيكية للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي من خلال التركيز على تأثير الموقع الجغرافي و تشابك المصالح الإقليمية و الدولية في تقاوم التهديدات الأمنية داخل المنطقة، كما أبرزت الدراسة انعكاسات هذه التهديدات على الجزائر باعتبارها فاعلاً إقليمياً مهماً في منطقة الساحل.

و رغم أهمية هذه الدراسات و ما قدمته من إضافات علمية في فهم الظاهرة الإرهابية و تحليل أبعادها الأمنية و الجيوبوليتيكية، إلا أن معظمها ركز إما على دراسة الإرهاب من منظور أمني عام أو على انعكاساته على دولة معينة، في حين تسعى هذه الدراسة إلى التركيز بصورة أوسع على الانعكاسات الأمنية للتهديدات الإرهابية على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي ككل خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2025، مع تحليل طبيعة التحولات الأمنية التي شهدتها المنطقة و دراسة مختلف المقاربات الأمنية المعتمدة في مواجهة الإرهاب، مع التركيز على المقاربة الجزائرية و آفاق الأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي.

و عليه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كالآتي:

• كيف أثّرت التهديدات الإرهابية على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي؟.

و من خلال هذه الإشكالية تتفرع التساؤلات الفرعية الآتية :

- ما المقصود بالتهديدات الإرهابية و الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي؟.
- ما هي انعكاسات التهديدات الإرهابية على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي؟.
- ما مدى فعالية المقاربات الأمنية المعتمدة في مواجهة التهديدات الإرهابية في الساحل الإفريقي؟.

الفرضيات:

تتعلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن التهديدات الإرهابية ساهمت بشكل كبير في التأثير على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال زيادة مظاهر عدم الاستقرار و تنامي التدخلات الأمنية داخل المنطقة.

و تتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- تُعدّ التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي من أبرز التهديدات الأمنية العابرة للحدود التي أثّرت على طبيعة الأمن الإقليمي في المنطقة.
- أدّت التهديدات الإرهابية إلى إضعاف الأمن الإقليمي والتأثير على استقرار دول الساحل الإفريقي.
- تبقى المقاربات الأمنية المعتمدة في مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي محدودة الفعالية بسبب تعقّد التهديدات و تداخل العوامل الداخلية والخارجية.

حدود الدراسة:

أ. الإطار المكاني للدراسة:

تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في منطقة الساحل الإفريقي، التي تُعد من أكثر المناطق الجيوسياسية حساسية و اضطرابًا في القارة الإفريقية، نظرًا لموقعها الإستراتيجي الرابط بين شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء.

و تشمل الدراسة بشكل أساسي دول الساحل الأكثر تأثرًا بالنشاط الإرهابي، و على رأسها مالي و النيجر و بوركينا فاسو و تشاد، مع الإشارة إلى الأبعاد الإقليمية المرتبطة بدول الجوار، خاصة الجزائر بحكم ارتباط أمنها القومي بالتطورات الأمنية في الساحل، و تعود أهمية اختيار هذا المجال المكاني إلى كونه يشهد تصاعدًا غير مسبوق للتهديدات الإرهابية و الجريمة المنظمة و الانقلابات العسكرية فضلًا عن التنافس الجيوسياسي و التدخلات الدولية المتزايدة داخل المنطقة.

ب. الإطار الزمني للدراسة:

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2025، باعتبار أن سنة 2012 شكلت نقطة تحول رئيسية في المشهد الأمني لمنطقة الساحل، خاصة مع اندلاع الأزمة المالية و تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية المسلحة في شمال مالي، بالتزامن مع التداعيات الأمنية الناتجة عن انهيار النظام الليبي سنة 2011 و انتشارال سلاح داخل المنطقة، أما سنة 2025 فتتمثل امتدادًا زمنيًا يسمح بتحليل تطور التهديدات الإرهابية و التحولات الأمنية التي عرفتھا المنطقة خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى تقييم مختلف المقاربات الأمنية الإقليمية والدولية المعتمدة في مواجهة الإرهاب داخل الساحل الإفريقي.

ج. الإطار الموضوعي للدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن حقل الجيوبوليتيك و الدراسات الأمنية، حيث تركز على تحليل الانعكاسات الأمنية للجماعات الإرهابية على الأمن الإقليمي بمنطقة الساحل الإفريقي، من خلال دراسة طبيعة الظاهرة الإرهابية و العوامل المفسرة لانتشارھا، و تحليل تأثيرھا على بنية الدولة و الأمن الإقليمي إضافة إلى دراسة مختلف المقاربات الأمنية المعتمدة إقليميًا و دوليًا في مواجهة هذه التهديدات.

تحديد المفاهيم:

- **الإرهاب:** يُقصد بالإرهاب مختلف الأعمال العنيفة التي تقوم بها جماعات، أو تنظيمات مسلحة، بهدف نشر الخوف و الرعب و تحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية أو دينية، من خلال استخدام العنف و التهديد ضد الدول أو المجتمعات أو الأفراد.

- **الأمن الإقليمي:** يشير الأمن الإقليمي إلى حالة الاستقرار و التعاون الأمني بين مجموعة من الدول داخل إقليم جغرافي معين، بهدف مواجهة التهديدات المشتركة و الحفاظ على الأمن و الاستقرار داخل المنطقة.

- **الدولة الهشة:** هي الدولة التي تعاني من ضعف مؤسساتها السياسية و الأمنية و الاقتصادية و عدم قدرتها على فرض سيادتها و ممارسة وظائفها الأساسية المتعلقة بحفظ الأمن و تحقيق الاستقرار و التنمية.

منطقة الساحل الإفريقي: تشير منطقة الساحل الإفريقي إلى الحزام الجغرافي الممتد جنوب الصحراء الكبرى، و الذي يضم مجموعة من الدول الإفريقية التي تتميز بخصائص جغرافية و أمنية و سياسية مشتركة، و تشهد تصاعدًا ملحوظًا للتهديدات الأمنية والجماعات الإرهابية.

المناهج:

أ- المنهج:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره من المناهج الملائمة للدراسات الأمنية و السياسية، حيث يسمح بوصف ظاهرة التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي و الكشف عن مختلف أبعادها وتطوراتها خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2025. كما يساعد هذا المنهج على إبراز طبيعة التحولات الأمنية التي شهدتها المنطقة، و فهم مختلف العوامل السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية المرتبطة بتصاعد النشاط الإرهابي داخل دول الساحل الإفريقي.

كما مكن المنهج الوصفي من دراسة واقع الأمن الإقليمي في المنطقة، و إبراز طبيعة التهديدات الأمنية الناتجة عن تنامي نشاط الجماعات الإرهابية، إضافة إلى وصف التفاعلات القائمة بين مختلف الفواعل الإقليمية و الدولية، مع التطرق إلى مختلف المقاربات الأمنية المعتمدة في مواجهة الإرهاب داخل منطقة الساحل الإفريقي، خاصة المقاربة الجزائرية باعتبارها من أبرز المقاربات الإقليمية في المنطقة.

كما اعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة باعتباره من المناهج الملائمة لتحليل الظواهر المركبة داخل سياقاتها الواقعية، و ذلك من خلال التركيز على منطقة الساحل الإفريقي كحالة جيوسياسية و أمنية خاصة، تتسم بتداخل العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة في الاستقرار الإقليمي، و يتيح هذا المنهج إمكانية التعمق في دراسة التهديدات الإرهابية داخل هذا الفضاء، و فهم ديناميكياتها و انعكاساتها على الأمن الإقليمي بشكل دقيق و ممنهج، كما سمح اعتماد هذا المنهج بإبراز خصوصية البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، و تحليل التفاعلات بين مختلف الفواعل المحلية و الإقليمية والدولية بما يساهم في تقديم قراءة شاملة و متكاملة للظاهرة المدروسة.

النظريات و المقاربات:

أ- النظرية:

اعتمدت هذه الدراسة على النظرية الواقعية باعتبارها من أبرز النظريات المفسرة للعلاقات الدولية و القضايا الأمنية، حيث تنطلق من فكرة أن البيئة الدولية تتسم بالصراع و عدم الاستقرار، و أن الدول تسعى بشكل دائم إلى حماية أمنها و مصالحها القومية من خلال توظيف مختلف أدوات القوة، خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية العابرة للحدود. و تتناسب هذه النظرية مع موضوع الدراسة، بالنظر إلى طبيعة التحولات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، و التي أصبحت مجالاً للتنافس الإقليمي و الدولي، إضافة إلى تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية و ما نتج عنه من تدخلات أمنية و عسكرية متعددة. و بالتالي، ساعدت النظرية الواقعية على تفسير طبيعة الصراع و التفاعلات الأمنية داخل المنطقة، و فهم سلوك الدول في مواجهة التهديدات الإرهابية و محاولة الحفاظ على أمنها و استقرارها الإقليمي.

ب- الإقترب:

اعتمدت الدراسة على الإقترب النسقي باعتباره من أكثر الإقتربات ملائمة لموضوع الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي، و ذلك لأنه يقوم على دراسة التفاعلات و العلاقات القائمة بين مختلف الفواعل داخل نسق معين، و في هذا الإطار، تم تحليل طبيعة التفاعل بين دول الساحل و الجماعات الإرهابية والمنظمات الإقليمية و الدولية، إضافة إلى التدخلات الخارجية و العوامل الاقتصادية و الاجتماعية، و مدى تأثير هذه العناصر مجتمعة على الأمن الإقليمي في المنطقة. و بالتالي، ساعد هذا الإقترب على فهم الترابط القائم بين مختلف التهديدات و التحولات الأمنية في الساحل الإفريقي.

صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات المرتبطة بطبيعة الموضوع، باعتبار أن منطقة الساحل الإفريقي تُعدّ من أكثر المناطق تعقيداً من الناحية الأمنية و السياسية، و من أبرز هذه الصعوبات صعوبة الحصول على معلومات دقيقة و حديثة حول نشاط الجماعات الإرهابية داخل المنطقة، بسبب حساسية الموضوع و تضارب بعض المعطيات و الإحصائيات بين المصادر المختلفة.

كما شكّل اتساع المجال الجغرافي لمنطقة الساحل و تعدد الفواعل المتدخلة فيه، سواء الدول أو الجماعات الإرهابية أو القوى الدولية، صعوبة في تحليل مختلف التفاعلات الأمنية داخل المنطقة إضافة إلى ذلك، فإن التطورات الأمنية المتسارعة التي يشهدها الساحل الإفريقي جعلت من الصعب الإحاطة بجميع المستجدات المرتبطة بالموضوع.

و من بين الصعوبات أيضًا، قلة المراجع العربية المتخصصة التي تعالج موضوع الانعكاسات الأمنية للتهديدات الإرهابية على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي بصورة شاملة، الأمر الذي استدعى الاعتماد على مراجع ودراسات وتقارير متنوعة من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة.

تقسيم الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن إشكالية الدراسة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية:

خصص الفصل الأول للإطار النظري و المفاهيمي لتحليل التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال التطرق إلى التأصيل المفاهيمي و النظري للظاهرة الإرهابية، و مفهوم الأمن الإقليمي و إشكالية الدولة الهشة، إضافة إلى الخصوصية الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل كبيئة منتجة للتهديدات الأمنية.

أما الفصل الثاني فقد تناول انعكاسات التهديدات الإرهابية على بنية الأمن الإقليمي في الساحل من خلال دراسة تحولات الدولة و السيادة، و تدويل المجال الأمني، و التحولات التي مست المنظومة الأمنية الإقليمية.

في حين خُصص الفصل الثالث لدراسة المقاربات الأمنية و آفاق الأمن الإقليمي في الساحل، من خلال تقييم المقاربات الأمنية الإقليمية والدولية، و تحليل المقاربة الجزائرية تجاه أمن الساحل، إضافة إلى استشراف مستقبل الأمن الإقليمي في ظل التحولات الراهنة.

خطة المذكرة:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للظاهرة الإرهابية.

المطلب الأول: تعريف الإرهاب و تطوره التاريخي.

المطلب الثاني: خصائص و أشكال التهديدات الإرهابية.

المطلب الثالث: أنماط الجماعات الإرهابية و نشاطها في منطقة الساحل.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي و إشكالية الدولة الهشة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي و تطوره.

المطلب الثاني: الدولة الهشة، المفهوم و المؤشرات.

المطلب الثالث: العلاقة بين هشاشة الدولة و تصاعد التهديدات الإرهابية.

المبحث الثالث: الخصوصية الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل كبيئة منتجة للتهديدات الأمنية.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي و الإمتداد الإستراتيجي لمنطقة الساحل.

المطلب الثاني: الخصائص السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية للمنطقة

المطلب الثالث: الساحل كفضاء جيوسياسي مولد للتهديدات الأمنية .

الفصل الثاني: إنعكاسات التهديدات الإرهابية على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: تحولات الدولة و السيادة في الساحل.

المطلب الأول: تآكل مفهوم السيادة الوطنية.

المطلب الثاني: صعود الفواعل من غير الدول.

المطلب الثالث: تحولات السلطة داخل الدولة.

المبحث الثاني: تدويل المجال الأمني في الساحل.

المطلب الأول: التدخلات العسكرية و الأمنية الدولية في الساحل.

المطلب الثاني: دور المنظمات الإقليمية و الدولية.

المطلب الثالث: إنعكاسات تدويل الأمن على المنطقة دولة.

المبحث الثالث: التحولات في المنظومة الأمنية و الإقليمية.

المطلب الأول: تغيير طبيعة التهديدات الأمنية.

المطلب الثاني: تطور آليات التعاون الأمني الإقليمي.

المطلب الثالث: حدود و فعالية المنظومة الأمنية الحالية.

الفصل الثالث: المقاربات الأمنية و آفاق الأمن الإقليمي في الساحل.

المبحث الأول: المقاربة العسكرية و الأمنية.

المطلب الأول: المقاربة العسكرية و الأمنية.

المطلب الثاني: المقاربة التنموية و الوقائية.

المطلب الثالث: حدود و نجاعة هذه المقاربات.

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية تجاه أمن الساحل.

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الجزائرية في الساحل.

المطلب الثاني: الآليات الدبلوماسية و الأمنية المعتمدة.

المطلب الثالث: تقييم الدور الجزائري في تحقيق الإستقرار الإقليمي.

المبحث الثالث: آفاق الأمن الإقليمي في الساحل في ظل التحولات الراهنة.

المطلب الأول: التحديات المستقبلية لأمن في الساحل.

المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة لتطور الوضع الأمني.

المطلب الثالث: متطلبات بناء أمن إقليمي مستدام

خاتمة.

الفصل الأول

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي خلال العقدین الأخيرین إحدى أكثر المناطق هشاشة و إضطرابا على المستوى الأمني، حيث تحولت إلى فضاء جيوسياسي تتقاطع فيه مجموعة معقدة من التهديدات الأمنية، و في مقدمتها التهديدات الإرهابية العابرة للحدود، فقد ساهمت عوامل متعددة في تصاعد النشاط الإرهابي في هذه المنطقة، من بينها ضعف الدولة الوطنية و هشاشة المؤسسات الأمنية، و إتساع المساحات الجغرافية غير الخاضعة لسيطرة الدولة، إضافة إلى تداخل العوامل الإقتصادية و الإجتماعية و العرقية و القبلية .

و في هذا السياق، لم يعد الإرهاب مجرد تهديد داخلي يقتصر تأثيره على حدود الدولة الوطنية، بل تحول إلى ظاهرة عابرة للحدود تمس البيئة الأمنية الإقليمية برمتها، و هو ما أدى إلى إعادة تشكيل مفهوم الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي، فالتنظيمات الإرهابية، مثل: **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، و تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى**، استطاعت استغلال هشاشة الدول في الساحل لتأسيس شبكات عابرة للحدود مما جعل هذه المنطقة إحدى بؤر عدم الإستقرار في النظام الأمني الإفريقي و الدولي.

و إنطلاقا من ذلك يهدف هذا الفصل إلى بناء إطار نظري و مفاهيمي يسمح بفهم و تحليل طبيعة التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالظاهرة الإرهابية، و كذلك الإطار النظري الذي يسمح بتفسيرها، بالإضافة إلى تحليل مفهوم الأمن الإقليمي و إشكالية الدولة الهشة، و أخيرا إبراز الخصوصية الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل، بإعتبارها بيئة حاضنة و منتجة للتهديدات الأمنية.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للظاهرة الإرهابية:

تعد الظاهرة الإرهابية من أبرز التحديات الأمنية في العالم المعاصر، حيث شهدت تحولات عميقة في طبيعتها و وسائلها، مما جعلها أكثر تعقيدا و انتشارا، فلم يعد الإرهاب مقتصرًا على أشكال تقليدية من العنف، بل تطور ليأخذ طابعا عابرا للحدود، مستفيدا من التقدم التكنولوجي و تداخل الفضاءات الجغرافية.

المطلب الأول: تعريف الإرهاب و تطوره التاريخي:

يعد مفهوم الإرهاب من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في حقل العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية، حيث لم يتم التوصل إلى تعريف موحد و متفق عليه دوليا لهذه الظاهرة، و يرجع ذلك إلى اختلاف الرؤى السياسية و الإيديولوجية للدول و الفاعلين الدوليين، فبينما تنتظر بعض الدول إلى الإرهاب بإعتباره استخداما غير مشروع للعنف لتحقيق أهداف سياسية، بينما ترى أطراف أخرى أنه شكل من أشكال المقاومة ضد الإحتلال أو الهيمنة الأجنبية.

1- التعريف اللغوي للإرهاب:

أول ما نستهل هو تعريف الإرهاب لغويا، فالأصل اللغوي لكلمة "الإرهاب" في اللغة العربية هو فعل 'رهب' أي أخاف و 'أرهبه' و'استرهبه' أي أخافه، و التعريفات التي وردت لكلمة إرهاب في القواميس العربية ليس لها أصل تاريخي قديم و تتسم بالحدثية، على عكس الفقه الإسلامي فقد وردت في القرآن الكريم في عدة مواضع منذ أكثر ألف و أربعمئة عام⁽¹⁾.

(1) منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص15.

و أوضح معجم الوسيط أن 'الإرهابيين': "وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف و الإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية"⁽¹⁾، كما عرف 'الإرهاب' بأنه استخدام العنف للتخويف و بصفة خاصة لتحقيق أهداف سياسية، و يتفق مع ذلك قاموس "روبير" الفرنسي الذي عرفه بأنه: "الإستخدام المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي"⁽²⁾.

و في معجم اللغة العربية المعاصرة تعريف مشابه لكلمة 'الإرهاب' بأنه: "مجموع أعمال العنف التي تقوم بها منظمة أو أفراد قصد الإخلال بأمن الدولة، و تحقيق أهداف سياسية أو خاصة أو محاولة قلب نظام الحكم"⁽³⁾.

أما في القاموس الفرنسي "لاروس" فيعرف 'الإرهاب' بأنه: "مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها مجموعة ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة"⁽⁴⁾.

وردت أيضا بمعنى الرعب و الفزع مثل قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَ عَدُوَكُمْ وَآخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ سورة الأنفال 60⁽⁵⁾.

2- التعريف الاصطلاحي للإرهاب:

أما بالنسبة لتعريف 'الإرهاب' اصطلاحا و بإعتباره من المصطلحات الحديثة، فقد وردت عدة تعاريف، لا يمكن سردها كلها و لكن نكتفي بالذكر البعض منها:

لقد عرف الفقيه 'سوتيل (SOTTILE)' 'الإرهاب' بأنه: "العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف أو غرض معين متكامل"⁽⁶⁾.

(1) يوسف كوران، جريمة الإرهاب و المسؤولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي و الدولي، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، العراق، 2007، ص15.

(2) Robert, Dictionnaire De La Langue Française, Vol 193, p22.

(3) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب، المجلد الثاني، القاهرة، مصر، 2008، ص949.

(4) إمام حسين عطاء الله، الإرهاب و البنان القانوني للجريمة، ط1، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص90.

(5) القرآن الكريم، سورة الأنفال 60.

(6) عبد العزيز محمد عبد الهادي، الإرهاب الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص41.

أما بالنسبة للفقهاء الإسباني 'سالدانا' (SALDANA) ' فقد عرفه بأنه: " كل جريمة أو جناية سياسية أو إجتماعية، يؤدي ارتكابها أو الإعلان عنها إلى إحداث زعر عام يخلق بطبيعته خطر عام " (1).

3- التطور التاريخي للظاهرة الإرهابية.

تاريخيا " بدأ استعمال كلمة 'الإرهاب' في نهاية القرن 18 للتعبير عن أعمال العنف التي تنفذها حكومات الدول ضد شعوبها، و بعدها استخدمت لوصف العنف الذي تقوم به الجماعات، حتى أصبح مؤخرا أسلوب يسعى من خلاله الفاعلون إلى فرض السيطرة على الدولة و العمل على تغييرها أو تدميرها بواسطة الخوف الناجم عن العنف " (2).

و يعتبر 'الإرهاب' كإحدى "أنماط الفواعل العنيفة من غير الدول Violent Non State Actors التي تحدث عنها' فيل وليامز (Phil Williams) في كتابه: " أنماط الفواعل العنيفة من غير الدول و الأمن الوطني و الدولي"، و التي تتميز بمجموعة من الخصائص المحصورة فيما يلي: (3).

- 1- فرض السيطرة على بعض الأقاليم و إنشاء نظام خاص بها موازي للدولة .
- 2- إتخاذ الجبال و الأرياف و الصحاري كمعازل لها مع تركيز الهجمات على الأهداف العسكرية كنوع من الندية للدولة، ليس بهدف قلب النظام و إنما لاستمرار إنعدام الأمن بسبب نقص و محدودية إمكانياتها، لذلك فهي تصدر نشاطاتها عبر الحدود الوطنية من خلال نشر قواعدها و جلب موارد التعبئة و تجنيد الأعضاء .

(1) حسن عزيز نور الحلو، الإرهاب في القانون الدولي : دراسة قانونية مقارنة، رسالة ماجستير في القانون العام الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007، ص 38.

(2) عبد الوهاب غربي، التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي و انعكاساته الأمنية على الجزائر في فترة 2011-2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية _ تخصص: دراسات أمنية دولية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2021، ص 43.

(3) شهرزاد أدمام، الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية و النظرية، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، العدد 8، ماي 2014، ص 44.

3- التركيبة من الناحية الاجتماعية تشمل رجال، نساء، و أطفال، مع اعتماد الطوعية في الانضمام التي قد توظف في بعض الأحيان العامل الهوياتي في تنظيم أعضائها و تعبئتهم، الذي يعمل على تنظيم العلاقات داخل الجماعة و خارجها.

و في الدراسات الفقهية يعرف الباحث (جوليان فريدو) "الإرهاب" بأنه: "يقوم على استعمال العنف دون تقدير أو تمييز بهدف تحطيم كل إرادة في المقاومة من خلال زرع الرعب في نفوس الأفراد و بث اليأس في قلوب الجماعة " (1)، فالإرهاب أصبح عملا إجراميا منظما في إطار شبكات يستند إلى استخدام العنف بشقيه، وهما: (2).

1- **العنف المادي**: يقصد به سقوط ضحايا نتيجة للعمليات الإرهابية من موتى ومعوقين المصدومين نفسيا، ويشمل أيضا التدمير والتخريب الذي تتعرض له المنشآت والأماكن المختلفة و المرافق الحيوية.

2- **العنف المعنوي**: ويتمثل في التأثير على شرائح واسعة من الجمهور وخلق حالة من الرعب و الخوف لدى الطرف المستهدف.

و ما يلاحظ مما سبق أن ثمة تداخل بين الإرهاب والعنف كون هذا الأخير يعد أحد مظاهر و صور 'الإرهاب'، علاوة على أن 'الإرهاب' له انعكاسات نفسية و سياسية و اجتماعية و أمنية.

و يرى الدكتور (مراد وهبة) أن 'الإرهاب' هو: القتل الجماعي للمدنيين أيا كانت هويتهم، و في هذه الحالة فإن 'الإرهاب' هو نوع من الفوضى، و يصبح 'الإرهاب' مع الوقت نسقا مغلقا، و من ثم تكون الحضارة الإنسانية معرضة للسقوط و الإنهيار" (3).

(1) ساحل مخلوف، المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب: الأسس و الآليات، مجلة الدراسات القانونية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، العدد 03، جانفي 2016، ص ص 28-29.

(2) ساحل مخلوف، مرجع نفسه، ص ص 28-29.

(3) رضوان بوهيدل، جيوستراتيجية الإرهاب في منطقة الساحل و تأثيرها على الجزائر منذ 2001، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، تخصص: دراسات دولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، سبتمبر 2017، ص 74.

رغم عدم وجود تعريف شامل 'للإرهاب' في ظل وجود تعاريف عديدة ومختلفة حديثة لفهم الظاهرة الإرهابية قدمتها مؤسسات دولية و إقليمية وأخرى وطنية، اختلفت فيها الرؤى وغلبت الخلفية السياسية والإيديولوجية لكل هيئة حول تحديد مدلول 'الإرهاب'، إلا أنه يوجد شبه توافق حول مقصود عام مبني على ثلاث عناصر أساسية، هي العنف، الخوف، والعنصر السياسي، بما يعني " استخدام العنف بمختلف مظاهره الذي يحدث خسائر في الأرواح والمنشآت، من أجل إثارة الرعب والخوف في مجتمع ما، بغية تحقيق أهداف سياسية أو غير سياسية بصورة تتعارض مع أحكام القوانين الداخلية والدولية " (1).

أما التعريف الإجرائي الذي يمكن أن يتماشى مع طبيعة الدراسة و أهدافها :

الإرهاب هو: "استعمال العنف أو التهديد به لأغراض سياسية تقوم به جماعة غير شرعية أو أفراد يتم في وقت السلم أو الحرب، يهدف إلى إلحاق الضرر المادي (القتل، الإختطاف، التفجيرات...)، أو المعنوي (إثارة الرعب، و الخوف، التهديد...)، يستهدف الفرد و المجتمع و الدول، قد يكون الإرهاب دولي أو دولاتي أو محلي، ضحاياه إختياريين أو عشوائيين" (2).

المطلب الثاني: خصوصيات التهديد الإرهابي الحديث:

يتميز التهديد الإرهابي الحديث بكونه عابر للحدود، غير مركزي، و يعتمد بشكل مكثف على التكنولوجيا و الأنترنت، مما يجعله أكثر تعقيدا و خطورة. و أبرز خصوصياته، تشمل الإرهاب الإلكتروني، الإنتشار الإلكتروني الجغرافي السريع خاصة الساحل، استخدام الذباب المنفردة و القدرة على التكيف الهيكلي.

تتمثل أبرز خصوصيات التهديد الإرهابي الحديث في الآتي:

(1) عبد الوهاب غربي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

(2) رضوان بوهيدل، مرجع سبق ذكره، ص 76.

1- الإرهاب الإلكتروني (الرقمي):

يعتبر الإرهاب الإلكتروني " تطورا تقنيا للفعل الإرهابي في ظل العولمة الثقافية وتواجه الدول حاليا تحديات كبيرة في مواجهتها ومكافحتها، نظرا للأساليب التكنولوجية التي يستخدمها من ناحية وتتنوع أشكالها وتعددتها من ناحية أخرى، مما يجعل هذه الجرائم تمثل تهديدا خطيرا لأمن الفرد والمجتمع (1).

2- إرتباط الإرهاب بالجريمة المنظمة:

يشكل إرتباط الإرهاب بالجريمة المنظمة تحالفا استراتيجيا خطيران حيث تستخدم التنظيمات الإرهابية أنشطة إجرامية كالإتجار بالمخدرات، السلاح و البشر و التهريب لتمويل عملياتها السياسية و العقائدية، هذا التحالف يستغل ضع الرقابة الحدودية و ينمو في مناطق النزاع مما يهدد الأمن و الإستقرار الإقتصادي العالمي و يستوجب استجابة منسقة (2).

3- الإرهاب بلا قيادة:

هو نوع جديد من 'الإرهاب' و أكثر انتشارا من النمط التقليدي، حيث يتم ممارسة العمل الإرهابي دون الاستناد إلى قيادة تنظيمية أو ميدانية تُؤطره، و إنما يتخذ شكل " الخلايا النائمة" أو "الذئاب المنفردة" تتسم بأنها عابرة للحدود ومتعددة الجنسيات تجمع أفرادها إيديولوجية محددة و من الصعب مراقبة نشاط هذه الجماعات الإرهابية لمنع تنفيذ عملياتها أو التغلب عليها(3).

(1) قارة إيمان، و روان محمد صالح، الإرهاب الإلكتروني و آليات مواجهته في التشريع الجزائري، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، المجلد 30، العدد 02، 15 مارس 2026، ص 01 .

(2) أنتونين تيسيرون، علاقة الجريمة المنظمة بالأرهاب- الساحل الإفريقي نموذجا، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، شوهي يوم: 06 أبريل 2026، دص، الرابط: <https://www.imctc.org>

(3) عبد الوهاب غربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

المطلب الثالث: أنماط الجماعات الإرهابية و نشاطها في منطقة الساحل:

تعد منطقة الساحل الإفريقي بؤرة نشطة للجماعات الإرهابية، حيث تهيمن تنظيمات عابرة للحدود مثل: جماعة نصرة الإسلام و المسلمين (تحالف القاعدة)، و تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. و تنشط هذه الجماعات عبر هجمات عسكرية، تهريب و إستغلال النزاعات المحلية و هشاشة الدول في: مالي، بوركينا فاسو، و النيجر مستهدفة المدنيين.

و أهم أنماط الجماعات الإرهابية في الساحل⁽¹⁾:

1- التحالفات الجهادية الكبرى: جماعة نصرة الإسلام (JNIM) هي الأقوى، و تنظم أنصار الدين جبهة تحرير ماسينا و المرابطون، و تتبع تنظيم الجماعات الجهادية في الساحل و الصحراء، هي تنظيمات تقول إنها ترفع راية الجهاد، و قد بدأت نشاطها في المنطقة منذ بداية الألفية الثالثة.

2- تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى: يشكل التنظيم الإرهابي تهديدا مباشرا لـ 06 دول إفريقية على الأقل وفق التقارير الدولية و هي: الجزائر - مالي - النيجر - موريتانيا -بوركينا فاسو - و تشاد، بالإضافة إلى القوات الفرنسية المتمركزة في مالي و النيجر⁽²⁾.

و من بين الفروع الإرهابية نذكر ما يلي:

- بوكو حرام: من أقدم و أكثر التنظيمات الإرهابية دموية في العالم - أفريقيا والعالم-، و قد نشأ عام 2002 في مدينة "ميدوجوري" شمال نيجيريا. و اسمه يعود لكلمة من لغة "الهوسا" المحلية و تعني "التعليم الغربي حرام"، ويظهر من اسم التنظيم الإرهابي، أن هدفه الرئيسي التمرد على الحكومة المركزية في مسعى لوقف انتشار التعليم الغربي في المدارس والجامعات في نيجيريا، حيث ضمت في بداياتها أكاديميين، ثم سرعان ما تحولت إلى تنظيم دموي قاده علي يوسف الذي قتل على يد الأمن النيجيري.

(1) مركز أبحاث، ما مصدر أسلحة الجماعات الجهادية في الساحل الإفريقي، جزيرة نت، منشور بتاريخ: 05 أبريل 2026 على الرابط: <https://www.aljazeera.net>

(2) يونس بورنان، 5 تنظيمات إرهابية... خارطة الدم في الساحل الإفريقي، العين الإخبارية، منشور بتاريخ: 26 جويلية 2026 على الرابط : <https://www.al-ain.com>

- داعش إفريقيا: من أخطر التنظيمات الإرهابية التي تمكنت من اختراق القارة السمراء، تنظيم داعش الإرهابي، الذي انحسر نشاطه وبدأ في الاندثار من سوريا و العراق بعد الضربات الكبيرة التي تلقاها من التحالف الدولي.
- ماسينا: حركة تحرير "ماسينا" من التنظيمات الإرهابية حديثة النشأة في دولة مالي و منطقة الساحل، وتعتمد على الإرهاب العرقي، حيث إن معظم عناصرها من حركة تحرير الأزواد التي تضم مختلف مكونات أزواد العرقية، بينها الأقلية "الفولانية"، التي انفصلت عن الحركة و انضمت إلى "حركة أنصار الدين" الإرهابية في 2012.

3- الجماعات المرتبطة بالاقتصاد غير المشروع:

- كما أن بعض الجماعات الإرهابية في الساحل تعتمد بشكل كبير على تمويل أنشطتها عبر⁽¹⁾:
- التهريب و الإتجار بالمخدرات.
 - الخطف مقابل الفدية.
 - التجارة غير المشروعة في الموارد الطبيعية.

(1) ربهام عبد الله، منطقة الساحل الإفريقي فريسة للجماعات الإرهابية، تقرير: مسؤولة عن 51% من وفيات الإرهاب في العالم عام 2024، اليوم السابع، منشور بتاريخ: 14 مارس 2025، شوه: 06 أبريل 2026، على الرابط:

<https://www.youm7.com/story>

جدول رقم 01 : الساحل الإفريقي كبؤرة إرتكاز للإرهاب العالمي⁽¹⁾

دراسة في معايير التمدد و الإنتشار 2019-2024

القيمة / الوصف التفصيلي	المعيار / المؤشر
منطقة الساحل مسؤولة عن 51% من وفيات الإرهاب في العالم عام 2024.	منطقة الساحل مسؤولة عن 51% من وفيات الإرهاب في العالم عام 2024.
تسجيل أكثر من 25 ألف حالة وفاة ناتجة عن الصراعات في المنطقة.	تسجيل أكثر من 25 ألف حالة وفاة ناتجة عن الصراعات في المنطقة.
بلغت الوفيات المرتبطة بالإرهاب تحديدا 4794 حالة في عام 2024.	ضحايا الإرهاب المباشر
ارتفعت الوفيات نحو 10 أضعاف مقارنة بمعدلات عام 2019.	تطور معدل الوفيات
المنطقة مسؤولة عن 19% من إجمالي الهجمات الإرهابية على مستوى العالم .	كثافة العمليات الإرهابية
بوركينافاسو (مسؤولة وحدها عن 5 وفيات الإرهاب عالميا، رغم إنخفاض طفيف في الهجمات بنسبة 21%).	الدولة الأكثر تضررا
النيجر، حيث ارتفعت نسبة الوفيات بها بمعدل 94% تصل إلى 930 حالة.	أكبر زيادة في الوفيات
الإتجار بالمخدرات (الكوكايين)، فرض الضرائب على المهربين، و عمليات الإختطاف، و طلب الفدية .	المصادر الإقتصادية للإرهاب
الإستقطاب العرقي، انتهاكات أمن الدولة، نمو السلفية و الإيديولوجيات العابرة للحدود	المحركات الجيوسياسية
عجز الحكومات عن توفير الأمن الفعال، و انسحاب دول: (مالي، النيجر، بوكينا فاسو) من منطقة إيكواس.	التحديات الجيوسياسية

⁽¹⁾ من إعداد الطالب براهيم أنور، بناءا على بيانات مؤشر الإرهاب العالمي (GTI)، الصادر عن معهد الإقتصاد و السلام لعام 2025.

و بحسب مؤشر الإرهاب العالمي، فإن الاتجاه الحالي للإرهاب مرتبط بعوامل مثل: الاستقطاب العرقي، و انتهاكات أمن الدولة، و نمو السلفية و الأيديولوجية العابرة للحدود الوطنية، و ذكر المؤشر أن "عجز العديد من حكومات منطقة الساحل عن توفير الأمن الفعال أدى إلى سيطرة الجماعات الإرهابية على مساحات كبيرة من الأراضي الريفية و جعل منطقة الساحل أكثر عنفاً".

و كشف المؤشر أن الإتجار بالمخدرات يُعدّ من أكثر الأنشطة غير المشروعة ربحيةً من الناحية المالية، والمرتبطة بالإرهاب في منطقة الساحل، و قد شكّلت منطقة الساحل منذ تسعينيات القرن الماضي معبراً رئيسياً للكوكابين القادم من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، مما ساهم في تفاوت مستويات الصراع في المنطقة.

على الرغم من أن الجماعات الإرهابية لا تسيطر عادةً على إنتاج المخدرات أو تجارتها بشكل مباشر، إلا أنها تحمي المهربين وتفرض ضرائب على عمليات التهريب التي تمر عبر أراضيها، وفقاً للتقرير. هذا النموذج لا يُدرّ الإيرادات فحسب، بل يُساعد هذه الجماعات أيضاً على الاندماج في المجتمعات المحلية، مُعزّزاً نفوذها .

و سلط المؤشر الضوء أيضاً على استخدام عمليات الاختطاف وطلب الفدية من قبل الجماعات في منطقة الساحل لتوليد الإيرادات، مشيراً إلى تنظيم القاعدة في الصحراء الكبرى، و الذي مول الكثير من عملياته من خلال اختطاف و احتجاز مواطنين أجانب في مالي و الجزائر .

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي و إشكالية الدولة الهشة:

يعد الأمن من المفاهيم المركزية في الفكر السياسي و الإستراتيجي، و قد شهد تحولات عميقة في بنية الدلالية، خاصة مع بروز التهديدات غير التقليدية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. و في سياق منطقة الساحل الإفريقي، يكتسي مفهوم الأمن الإقليمي أهمية خاصة ، نظرا لترابط التهديدات و تجاوزها للحدود الوطنية ، في ظل وجود دول تعاني من مستويات متفاوتة من الهشاشة البنيوية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي:

شهد مفهوم الأمن تحولات عميقة في حقل العلاقات الدولية، حيث إنتقل من تصور تقليدي يركز على حماية الدولة من التهديدات العسكرية، إلى تصور موسع يعكس تعدد مصادر التهديد و تعقيدها .

1- التعريف اللغوي للأمن:

يرتبط مفهوم الأمن في اللغة العربية بالجر (أ م ن)، و الذي يدل على الطمأنينة و الإستقرار و إنتقاء الخوف، فهو ضد الخوف و يعني السكينة.

الأمن ضد الخوف و مصدر مصطلح (أمن) هو الأمان و هو "اطمئنان النفس و زوال الخوف ومنه الايمان والأمانة ". فالأمن لغة مصدر الفعل أمن - أمانا و أمانة ، و يعني "السلامة" أي اطمئنان النفس و سكون القلب وزوال الخوف، يقال " أمن من الشر" أي "سلم منه" و كذلك يقال " أمّن فلان على كذا " أي " وثق به وجعله أمينا عليه"(1).

و مصطلح أمن **Sécurité** ، كذلك يعني التأمين **Assurance** ، و السلم والسلام **Paix** و الضمان و التضامن **Sûreté et Solidarité** ، وهو مصطلح لاتيني يعود في الأصل الى مصطلح **Sécuritas** أي المضمون المؤكد **Sûr=Securus** " (2).

(1) فاتح نور رحموني، الأمن الدولي و الإستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى، ط1، ألفا للوثائق، قسنطينة، 2021 ص ص 13-14.

(2) فاتح النور رحموني، مرجع نفسه، ص 14.

أشارت معظم المعاجم اللغوية (العربية أو الأجنبية) إلى أن "الأمن" مرادفاً " للطمأنينة " و هو مساوياً لغياب الخطر نقيضاً للخوف ، و تستعمل عادة للتعبير عن التحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، و رغم أن هذه المصطلحات غير مترادفة إلا أنها تحمل تقريباً نفس المعنى أي غياب الأمن و منه ضرورة التحرر منها، و عملية التحرر لا يمكن أن تكون إلا إذا تم ربطها بوجود أو غياب الأمن⁽¹⁾.

2- التعريف الإصطلاحي للإرهاب:

تعددت تعريفات الأمن بتعدد المدارس الفكرية و المقاربات النظرية .

المقصود بالأمن "ذلك الطرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها ، والشرط الأساسي لنجاح أي وجه من أوجه النشاط البشري زراعياً أو صناعياً أو اقتصادياً ، فهو من ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلالها" ، ويعبر عنه 'هنري كيسنجر' (Henry Kissinger)، من خلال مجموعة التصرفات التي يقوم بها المجتمع سعياً من خلالها إلى حفظ حقه في البقاء⁽²⁾.

و جاء الأمن في دائرة المعارف البريطانية بمعنى: " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية " ⁽³⁾.

و عرفه أيضا 'روبرت مكنمارا' (Robert McNamara) بأنه : " يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه، وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل " ⁽⁴⁾.

(1) فاتح النور رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(2) فاتح النور رحموني، مرجع نفسه، ص 14.

(3) فاتح النور رحموني، مرجع نفسه، ص 15.

(4) بروال الطيب، الأمن و التنمية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: أمن و تنمية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة 01 ، 2018-2019 ، ص ص 20-21.

يعرف 'آرنولد وولفر' (Arnold Walfers)، منذ 1950 الأمن على أنه: "من جانب موضوعي يحدد غياب التهديدات على القيم المركزية (الموجودة)، أو من جانب ذاتي هو الخوف من أن تتعرض هذه القيم المركزية للهجوم"⁽¹⁾.

و على تعريف 'باري بوزان' (Barry Buzan)، الذي يعد من أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، يعرفه بأنه: " العمل على التحرر من التهديد، و هو " قدرة المجتمعات في الحفاظ على كيانيا المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، التهديدات و الانكشافات قد تبرز في أي منطقة من العالم، سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية، لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة و التي من خلالها تتم التفرقة بين التهديدات الأمنية المشكلات المنعكسة على مسار صنع السياسات العامة، و التي تعج بانعكاسات طبيعية، و منه فإن التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة، لكن في الواقع فإن التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة و هنا يعرف الأمن و تصاغ السياسة العامة الأمنية للدولة بناءا على نوع التهديد و مصدر وحدته"⁽²⁾.

أما الدكتور حسن زكرياء أستاذ الدراسات الإستراتيجية بمصر، يعرف الأمن على أنه: " القدرة التي تتمكن من خلالها الدولة من تأمين مصادر قوتها الداخلية و الخارجية، و العسكرية في شتى المجالات، و ذلك في مواجهة المصادر التي تهددها من الداخل و الخارج في السلم و الحرب مع استمرار الإنطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر و المستقبل تحقيقا للأهداف المخططة"⁽³⁾.

(1) بروال الطيب، مرجع سبق ذكره، ص21.

(2) بروان الطيب، مرجع نفسه، ص21.

(3) بروان الطيب، مرجع نفسه، ص ص 21-22

و قد ورد مفهوم "الأمن" في عدة مواضع في القرآن الكريم، مما يعكس أهميته في حياة الأفراد و المجتمعات، حيث يقول الله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ سورة قريش الآية 04⁽¹⁾، و هو ما يبرر العلاقة بين الأمن و الإستقرار المعيشي.

كما يقول سبحانه و تعالى: ﴿وَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّي اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ سورة البقرة 126⁽²⁾. و هو ما يدل على أن "الأمن" شرط أساسي لقيام المجتمع و إستمراره.

غير أن مفهوم "الأمن"، رغم أهميته التحليلية ظل لفترة طويلة محصورا في إطاره الوطني، حيث ارتبط أساسا بقدرة الدولة على حماية كيائها و سيادتها من التهديدات الخارجية.

3-تعريف الأمن القومي:

تعتمد فكرة بناء الأمن الإقليمي على رغبة مجموعة من الدول في التعاون من أجل مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، و العمل على تحقيق الأمن المشترك بناء على توافق المصالح و تماثل التحديات، فيتم صياغة تدابير محددة وموحدة وخلق أجندة أمنية مشتركة، و اعتبر 'باري بوزان' (Barry Buzan)، الأمن الإقليمي بأنه: "ارتباط بين مجموعة من الدول في اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض"⁽³⁾.

4-النظرية الواقعية⁽⁴⁾:

و هي الطريقة التي يتم وفقها النظر إلى العلاقات الدولية كعلاقات قوة، و ترجع جذور هذه النظرية إلى اليونان و الصين القديمة وقد تعرض إليها الفيلسوف الإيطالي "نيكولا مكيافيلي" حيث نصح في كتابه (الأمير) بجعل القوة و الأمن فوق كل اعتبار.

(1) القرآن الكريم، سورة قريش 04.

(2) القرآن الكريم، سورة الأنفال 60.

(3) فاتح النور رحموني، الأنماط الجديدة للتعاون و بناء الأمن الإقليمي في منطقة المتوسط، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة المسيلة، المجلد 06، العدد 01، جانفي 2022، ص 321.

(4) بروان الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34.

و أظهر الفيلسوف السياسي الانجليزي "توماس هوبز" سنة 1700 أن الحروب والنزاعات بين الدول شيء لا يمكن تجنبه، على أساس أن الإنسان يعيش حالة الفترة التي تضعه في قتال مع الكل بما يستوجب إقرار نظام معين لإنهاء الفوضى المترتبة عن ذلك، وبهذا إن النظام العالمي الذي تتعامل بمقتضاه الدول دون سلطة فوقية يمكن أن يصبح مجالا تتصارع فيه الدول من أجل القوة.

و عموما فالمدرسة الواقعية هي مدرسة فكرية، تركز على فهم سير السياسة الدولية وشرح مواقف الدول، و تتقارب دراستها مع الطرح التقليدي في الدراسات و استراتيجيات الدفاع، حيث تركز على فض الخلاف العاجل أو المتوسط، و تعتبر الدولة هي الهدف الأساسي للأمن، كما تستند على القوة و لإمكانيات العسكرية لمجابهة التهديدات.

5- أبعاد الأمن:

تجاوز مفهوم الأمن الاعتبارات الترابية و الإقليمية والعسكري، ليصبح شموليا ومتعدد الأبعاد وأكثر قربا من الحياة الاجتماعية في إطار النظرة الموسعة التي شهدتها هذا المصطلح، وبخاصة عقب الحرب الباردة حيث نميز أبعاد أساسية للأمن، يمكن حصرها على النحو الآتي⁽¹⁾:

1- **البعد العسكري:** و هو أكثر أبعاد الأمن فاعلية ووضوحاً، كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه أبداً لأنه يؤدي إلى انهيار الدولة وتعرضها لأخطارٍ و تهديدات عنيفة قد تصل إلى حد وقوعها تحت الإحتلال الأجنبي، أو إلغائها تماماً وضمها إلى دولة أخرى، أو تقسيمها إلى دويلات صغيرة أو اقتسامها مع الآخرين، ويرتبط هذا البعد بباقي أبعاد الأمن ارتباطاً وثيقاً، لأن أي ضعف من الأبعاد الأخرى يؤثر في القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية للدولة التي هي جوهر أمنها الوطني، و من ناحية أخرى يتصف الميزان العسكري لأي دولة بالنسبية، فمكانة أي دولة ونفوذها يتغيران تبعاً لتغير موقعها في ذلك الميزان والمؤسسة العسكرية التي تملك القدرة والقوة التي يعتد بها ..

(1) بروان الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-32.

إذ يمكن القول أن البعد العسكري يخص الدفاعية وكذلك مدركات الدولة لنوايا بعضها البعض الآخر، و هو أكثر أبعاد الأمن فاعلية كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه بأي شكل من الأشكال لأن ذلك الضعف من شأنه أن يعرض الدول أو مجموعة الدول لأخطار و تهديدات كثيرة.

2- **البعد السياسي:** يركز على السياسة الداخلية والخارجية والمؤسسات السياسية، فالسياسة الداخلية هي المتعلقة بالنظام السياسي وشكل نظام الحكم، وفي هذا الصدد فإن الرضا لدى الجماهير يؤدي إلى تحقيق درجة من التماسك و التعاون الداخلي، مما يعزز الأمن، أما البعد الخاص بالسياسة الخارجية، فهو يركز على الجهد الدبلوماسي للدولة و إمكانيته و أسلوب إستخدام الدولة لمصادر قوتها، والمنظمات الدولية، و الرأي العام، وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، ثم تأثير ذلك في قدرة الدولة على توضيح أهدافها للمجتمع الدولي، و هناك أيضاً لمؤسسات السياسية، التي تركز بدورها على اتجاهات القيادة السياسية وخبراتها، و مدى قدرتها على التأثير في الجماهير و التنظيمات السياسية، ودور وسائل الإعلام في شرح أهداف الحكومة ثم تأثير ذلك في مدى قدرة الدولة على حشد الجماهير خلف سياستها.

نستنتج أن الأمن السياسي يهدف إلى الحفاظ على سيادة الدولة، و أن عدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا أكبر لحماية مصالحها وأمنها، سواء بشكل إنفرادي أو جماعي.

3- **البعد الاقتصادي:** و يقصد به التنمية وتحقيق الرفاهية، و يعتبر هذا البعد أن التنمية و الأمن وجهان لعملة واحدة، و أن تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية التي تحقق مستوى مناسباً من الاكتفاء لتجنب إمكانية الضغط عليها من الخارج، كما يعتبر أن الموارد التي تخصص لتحقيق الأمن لا تعد خسارة، حيث إن العائد الذي يعود على الدولة نتيجة لتحقيق أمنها هو عائد مجزٍ.

و في هذا السياق يمثل القطاع الاقتصادي مثالا واضحا، يبين كيفية تفاعل مختلف القطاعات مع بعضها البعض، حيث يبين هذا الترابط من الأمن الاقتصادي و الأمن العسكري، من خلال القيود التي تفرض على ميزانية الدفاع.

المطلب الثاني: الدولة الهشة (المفهوم و المؤشرات):

يعد مفهوم الدولة الهشة، من المفاهيم المركزية في الدراسات السياسية و الأمنية المعاصرة خاصة في سياق تحليل المناطق التي تعاني من ضعف المؤسسات و تدهور القدرة على بسط السلطة، كما هو الحال في منطقة الساحل الإفريقي.

و يكتسي هذا المفهوم أهمية كبيرة لإرتباطه المباشر بظهور التهديدات الأمنية غير التقليدية، و في مقدمتها الإرهاب و الجريمة المنظمة.

1- مفهوم الدولة الهشة:

يشير مفهوم الدولة الهشة إلى: "الحالة التي تعجز فيه الدولة عن أداء وظائفها الأساسية بشكل فعال، سواء على المستوى الأمني، أو السياسي، أو الإقتصادي، أو الإجتماعي، مما يؤدي إلى تراجع قدرتها على فرض سيادتها داخل حدودها" (1).

كما يعتبر مفهوم الدولة الهشة: "من المفاهيم الاصطلاحية الحديثة التي ظهرت نتيجة الصراعات الدولية و فقدان تلك الدول المشمولة لوظائفها إزاء مواطنيها ضمن مؤشرات حددتها المنظمات الدولية سيما (صندوق السلام - Fund For Peace)، بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy)، في إصدار تقارير سنوية حول الدولة الهشة" (2).

و قد عرفت الدولة الهشة في الأدبيات الغربية، خاصة في تقارير البنك الدولي و UNDP بأنها: " الدولة التي تعاني من ضعف مؤسساتها و عدم قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية أو ضمان الأمن و الإستقرار" (3).

(1) عبد العاطي عامر سالم الحاج، الدولة الهشة في إفريقيا و إشكالية بناء الدولة الوطنية، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية و التطبيقية، قسم العلوم السياسية، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا، العدد 30، ديسمبر 2023، ص 397.

(2) عدنان سمير دهيرب، التحديات التي يواجهها الإعلام في ظل الدولة الهشة: دراسة تحليلية للواقع الإعلامي العراقي مجلة الباحث الإعلامي، العدد 44-45، كلية الآداب، جامعة المثنى، العراق، 2019، ص 73.

(3) عدنان سمير دهيرب، مرجع نفسه، ص 73.

و عرف المجلس الأوروبي (European Council) الدولة الهشة بأنها: "الهيكل الضعيفة أو الفاشلة، و إلى الحالات التي يكون قد انهار فيها العقد الاجتماعي بسبب عدم قدرة أو رغبة الدولة في التعامل مع وظائفها الأساسية والوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها تجاه تعزيز سيادة القانون، و حماية حقوق الإنسان، و الحريات الأساسية ، و توفير الأمن و الأمان لسكانها ، والحد من الفقر، و تقديم الخدمات و الإدارة الشفافة و العدالة للموارد ، و إتاحة فرصة الوصول إلى السلطة"⁽¹⁾.

و عليه فالدولة الهشة هي: " تلك التي تضعف فيها وظائفها الأساسية، و ترتفع نسبة الفقر و يندحر الأمن و الأمان و يتفشى العنف، و يتراجع التعليم ، و يسود الركود الاقتصادي مما ينعكس على المستوى الاقتصادي، و تالياً فقدان الخدمات و غياب حرية التعبير و الرأي، و ظهور جماعات مسلحة لا تخضع لسلطة القانون تسقط سيادة الدولة وتقوض شرعيتها"⁽²⁾.

(1) عدنان سمير دهيرب، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

(2) عدنان سمير دهيرب، مرجع نفسه، ص 76.

شكل رقم (1): مؤشرات تقييم الحالة⁽¹⁾:

مؤشرات تقييم الحالة، من إعداد الطالب: براج أنور، اعتمادا على الأدبيات المتعلقة بتقييم الحالة و إدارة المخاطر.



(1) كنزة مغيش، الدولة الهشة " أم وضعية الهشاشة"؟ قراءة في "إشكالية بناء الدولة في إفريقيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، المجلد 08، العدد 01، جوان 2021.

و ترجع هشاشة الدولة إلى عدة عوامل متداخلة، من أبرزها⁽¹⁾:

- . الصراعات الداخلية و النزاعات المسلحة.
- . التدخلات الخارجية.
- . الأزمات الاقتصادية و الفقر.
- . الانقسامات الاجتماعية و العرقية.

و تعد الدولة الهشة بيئة خصبة لنمو التهديدات الأمنية غير التقليدية، حيث يؤدي ضعف السلطة المركزية إلى⁽²⁾:

- انتشار الجماعات المسلحة.
- توسع أنشطة الإرهاب .
- تنامي الجريمة المنظمة.
- تهريب السلاح و البشر.

و في هذا السياق تتحول مناطق مثل الساحل الإفريقي إلى فضاءات أمنية غير مستقرة، حيث تصبح هشاشة الدولة عاملا رئيسيا في إعادة الإنتاج .

(1) كنزة مغيش، الدولة الهشة " أم وضعية الهشاشة"؟ قراءة في "إشكالية بناء الدولة في إفريقيا"، المجلة الجزائرية

للدراستات السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، المجلد 08، العدد 01، جوان 2021، ص ص 236-237 .

(2) كنزة مغيش، مرجع سبق ذكره، ص ص 236-237.

المطلب الثالث: العلاقة بين هشاشة الدولة و تصاعد التهديدات الإرهابية :

تعد العلاقة بين هشاشة الدولة و تصاعد التهديدات الإرهابية علاقة عضوية و وظيفية، حيث تمثل الهشاشة البنوية "البيئة الحاضنة" التي تمنح التنظيمات الإرهابية فرصا استراتيجية للنمو و الإنتشار و يمكن تفكيك هذه العلاقة وفق المستويات التالية⁽¹⁾:

1- **الهشاشة كمحفز للفراغ السيادي و الأمني:** تؤدي هشاشة الدولة إلى فقدان قدرتها على ممارسة وظائفها السيادية، و في مقدمتها إحتكار أدوات العنف المشروع، و حماية الحدود، وفقا ما ذهب إليه "الدكتور المصطفى الرزازي". فإن هذا التراجع المؤسسي يولد فراغا 'أمنيا' يتم استغلاله فورمن قبل الجماعات المسلحة.

2- **إنهيار العقد الإجتماعي و صعود "العنف الهجين":** لا تقتصر الهشاشة على الجانب الأمني بل تمتد لتشمل الجانب السياسي و الإجتماعي. فعندما تعجز الدولة عن توفير الخدمات الأساسية و تحقيق العدالة، ينهار العقد الإجتماعي بين السلطة و المواطن، هنا تبرز التنظيمات الإرهابية كـ "بديل وظيفي" للدولة، حيث تدمج خطابها الإيديولوجي بمظالمات إجتماعية و قبلية محلية هذا ما يعرف بـ "العنف السياسي الهجين"، حيث يصعب الفصل بين الدوافع الدينية و بين الإحتجاج ضد التهميش و الفقر، مما يمنح الإرهاب مشروعية محلية زائفة تصعب من مأمورية استئصاله.

3- **دوامة الهشاشة - الإرهاب (العلاقة الطردية):** تتسم العلاقة بين المتغيرين بأنها دائرية ف الهشاشة تؤدي إلى تصاعد الإرهاب، و 'الإرهاب' بدوره يعمق من هشاشة الدولة عبر استنزاف مواردها الإقتصادية و ضرب استقرارها السياسي (كما حدث في موجة الانقلابات العسكرية في الساحل بين 2020-2024).

(1) المصطفى الرزازي، **مسارات إنتاج العنف السياسي في الساحل: من الهشاشة البنوية إلى مركزية الإرهاب العالمي** مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، جامعة محمد السادس متعددة التقنيات، سلا-الرباط، المغرب، منشور بتاريخ: أكتوبر 2025 ، د.ص، شوه: 14 أفريل 2026، على الرابط: [https:// www.policycenter.ma](https://www.policycenter.ma)

يمكن القول، إن تصاعد التهديدات الإرهابية ليس سببا في أزمة الدولة بقدر ما هو نتيجة حتمية لهشاشتها البنوية، ف الدولة الهشة توفر الإرهاب ثلاث عناصر سياسية :

- 1- الجغرافيا المفتوحة (غياب الرقابة).
- 2- الخزان البشري (المهمشون).
- 3- غياب الشرعية (ضعف المؤسسات).

جدول رقم 01: مؤشرات هشاشة الدولة و إنعكاساتها على تصاعد التهديدات الإرهابية
(نموذج الساحل 2025)⁽¹⁾:

مجال الهشاشة	مؤشر الهشاشة	الإنعكاسات على تصاعد الإرهاب "النتيجة"	بيانات و أرقام استدلالية
الهشاشة الأمنية	انهيار المؤسسات الأمنية و فقدان احتكار العنف المشروع.	تحول المنطقة إلى بؤرة عالمية للإرهاب و توسع العمليات.	الساحل مسؤول عن 53% من وفيات الإرهاب عالميا (4030 قتل).
الهشاشة السياسية	الإنقلابات العسكرية (2020-2024) و تراجع الحكومة المدنية	فقدان الثقة في الدولة و ظهور العنف السياسي الهجين .	تصدر (بوركنافاسو) للمشهد الدموي بأكثر من (1680) ضحية.
الهشاشة السيادية	إنسحاب القوى الدولية (فرنسا /أمريكا) و إغلاق القواعد العسكرية .	نتوء فراغ أمني استراتيجي استغلته التنظيمات للتمدد.	تحول النيجر لملاذ نشط بعد إغلاق قاعدة اغادير الجوية
الهشاشة الحدودية	ضعف الرقابة على الحدود، و عدم القدرة على ضبط المسمرات.	إنتقال عدوى الإرهاب من الساحل إلى دول خليج غينيا.	تسجيل 14 هجوما في التوغو (عضو جديد في قائمة الدول المتأثرة).
الهشاشة الإجتماعية	عجز الدولة عن توفير الخدمات الأساسية (التعليم / الأمن).	سهولة التجنيد من مخيمات النازحين و إستهداف الفئات الضعيفة.	تعطيل تعليم أكثر من مليون فتاة في النيجر و مالي و بوركينا فاسو.
الهشاشة التقنية	ضعف القدرة الإستراتيجية، و الردع الجوي المحلي.	إعتماد التنظيمات على تكتيكات رخيصة و فعالة (درجات/مسيرات).	نجاح "تنظيم الدولة" في تنفيذ ضربات فتاكة بتكاليف منخفضة.

(1) إعداد الطالب: براج أنور بناء على بيانات المصطفى الرزازي، مسارات إنتاج العنف السياسي في الساحل، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، 2025.

يظهر الإستقراء التحليلي لواقع منطقة الساحل الإفريقي خلال عامي 2025 و 2026 أن العلاقة بين هشاشة الدولة و تصاعد الإرهاب ليست مجرد علاقة تأثر عابر، بل هي علاقة تلازم وظيفي، حيث تعمل الدولة الهشة ك مسرع لنمو التنظيمات الراديكالية.

فمن خلال قراءة المؤشرات الواردة في الجدول، نلاحظ أن الهشاشة الأمنية الناتجة عن انسحاب الفاعلين الدوليين لم تخلق فراغا جغرافيا فحسب، بل مكنت التنظيمات الإرهابية من إمتلاك أمام المبادرة التكتيكية بنسبة فتك بلغت 53% من إجمالي العمليات العالمية.

علاوة على ذلك، يكشف التحليل أن الهشاشة السياسية الناجمة عن الانقلابات المتتالية، قد أدت إلى إنهيار العقد الإجتماعي، و هو ما جعل من الإرهاب نمطا من أنماط العنف الهجين الذي يجد مشروعيته في غياب الخدمات الأساسية للدولة، مثل التعليم و الأمن الإجتماعي.

إن إستهداف التنظيمات لقطاع التعليم و تعطيله لأكثر من مليون فتاة يثبت أن استراتيجية الإرهاب في الدولة الهشة تقوم على ضرب رأس المال البشري لضمان إستمرارية الهشاشة و تسهيل عمليات التجنيد مستقبلا.

و بناءا عليه، يمكن الإستنتاج بأن معالجة التهديدات الإرهابية في الدولة الهشة، لا تكمن في المقاربة العسكرية الصرفة ، بل في إعادة بناء شرعية الإنجاز للدولة، و تأمين الحدود التي تحولت إلى ممرات لانتقال العدوى الإرهابية نحو دول مستقرة تاريخيا مثل توغو، مما يؤكد أن استمرار الهشاشة في دولة واحدة هو بمثابة تهديد وجودي للأمن الإقليمي برمته.

المبحث الثالث: الخصوص الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل كبيئة منتجة للتهديدات الأمنية:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر الفضاءات الجيوبوليتيكية تعقيدا في القارة الإفريقية، نظرا لتداخل مجموعة من العوامل البنوية التي تشمل الجغرافيا و السياسة و الإقتصاد و البنية الإجتماعية و قد ساهم هذا التدخل في تحويل المنطقة إلى مجال مفتوح تتقاطع فيه التهديدات الأمنية مع المصالح الإقليمية و الدولية، مما جعلها إحدى أبرز بؤر عدم الإستقرار في العالم، وعليه فإن مفهوم طبيعة التهديدات الأمنية في الساحل خاصة الإرهاب، يقتضي تحليل الخصوصيات الجيوبوليتيكية التي تميز هذا الفضاء.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي و الإمتداد الإستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي:

تعد منطقة الساحل الإفريقي وحدة من أكثر المناطق تعقيدا من الناحية الجيوسياسية، حيث لم تعد مجرد حيز جغرافي بل تحولت إلى رهان دولي استراتيجي، بإعتبارها "إحدى أهم المجالات الجيوسياسية في العالم، و التي جعلت منها محل أطماع القوى الكبرى والمتنافسة نظرا لما تتميز به من موقع استراتيجي مهم، فضلا عن الثروات النفطية والغازية، وما تتمتع به دول الساحل من موارد معدنية هذا ما جعلها محط اهتمام القوى الكبرى وساحة لتنافس الفواعل الدولية وصولا للنفط في إفريقيا"⁽¹⁾.

1- التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي:

قبل أن نتعمق في جغرافية الساحل الإفريقي وجب علينا شرح تسمية كلمة "الساحل" على هذه المنطقة، فالدلالات الأولى لهذا المفهوم كانت تعني " بالشريط الصحراوي الذي يفصل إفريقيا الجنوبية عن منطقة شمال إفريقيا، ثم تطور المفهوم إلى أن أصبح يعبر عن ذلك القوس أو الهلال الذي يبدأ من المحيط الأطلسي في الغرب الإفريقي إلى البحر الأحمر شرق السودان، فالساحل هو ذلك الشريط أو القوس أو الهلال أو الحزام، و منه فكل هاته التسميات مقبولة في الدراسة"⁽²⁾.

(1) صباح بالة، الساحل الإفريقي - Sahel، الموسوعة السياسية، منشور بتاريخ: 18 جويلية 2020، شوهده على الرابط: <https://political-encyclopedia.org>

(2) قلاع الضروس سمير، منطقة الساحل الإفريقي و أهميته الإستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، الموسوعة السياسية، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسيميلت، المجلد 06، العدد 06 02 جوان 2020، ص 337.

و هناك أيضا رأي آخر، يعتبر أن منطقة الساحل الإفريقي تضم كلا من: " موريتانيا في الغرب مروراً بمالي، جنوب الجزائر، شمال بوركينا فاسو، النيجر حتى شمال التشاد شرقاً، أما التعريف الأوسع و الأشمل للساحل الإفريقي، فيعتبرها تلك المنطقة الشبه الجافة، التي تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال و السافانا في الجنوب، و يمتد غرباً من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو النيجر شمال نيجيريا تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقاً، أو الدول الإفريقية الواقعة بين خطي عرض 12 درجة و 20 درجة شمال خط الاستواء، إن هذه الديناميكية الجيوستراتيجية التي تميز الساحل الإفريقي صعبت من وضع مفهوم حدود متفق عليها للمنطقة، و كنتيجة لهذه الاختلافات في تحديد المفهوم الجغرافي، دفعت الكثير من الباحثين والدارسين، في رسم حدود أكثر مرونة للساحل الإفريقي بحصره بين منطقة شمال إفريقيا وغربها" (1).

تعرف الأمم المتحدة منطقة الساحل الإفريقي، على أنها: " تلك المنطقة الشاسعة التي تمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً في إفريقيا، وتُعتبرها منطقة انتقالية بين الصحراء الكبرى شمالاً، والمناطق الأكثر رطوبة جنوباً، وهي تلك المنطقة التي تفصل الصحراء الكبرى شمالاً عن السافانا الاستوائية جنوباً" (2).

2- التحديد المكاني و النطاق الجغرافي: (3).

و تعد منطقة الساحل من الناحية الجغرافية تلك الهلال الغير المنظم من شرق إفريقيا - السودان و منطقة القرن الإفريقي - إلى غربها - السنغال و جزر رأس الأخضر -، كما أن هناك من يعطيها تسميات أخرى، فالباحث "أندري بورجو - (Andre Bourgeot) يرى منطقة الساحل الإفريقي بأنها: "عبارة عن صحراء و يشبهها بإقليم بدون حدود"، كما يسميها بعض الباحثين أيضاً بالصحراء الكبرى، بإعتبارها أكبر صحراء مدارية في العالم تأخذ أجزاء كبيرة من عدد كبير من الدول الواقعة في الشريط الصحراوي، إذ تتميز بمناخ حار و جاف و بدرجة حرارة تعتبر الأكثر ارتفاعاً في العالم.

(1) صباح بالة، مرجع سبق ذكره، د ص.

(2) عبد الرؤوف جمعات و نزيهة بوجردة، الإستراتيجيات الأمنية الدولية في منطقة الساحل الإفريقي بين تحديات و فرص تعزيز الأمن الإقليمي، مجلة الفكر القانوني و السياسي، المجلد 09، العدد 01، ماي 2025، ص 1356.

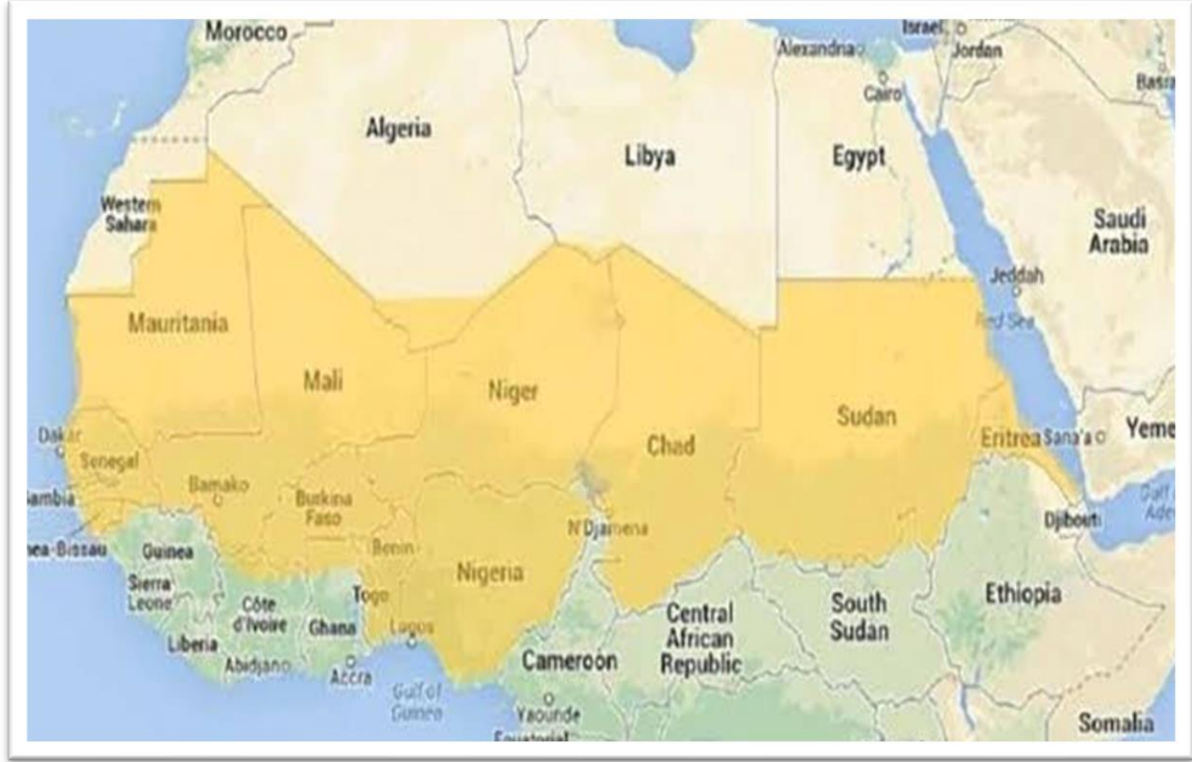
(3) قلاع الضروس سمير، مرجع سبق ذكره، ص 337.

و لقد لعب المتغير المناخي دورا هاما في رسم خريطة الساحل الإفريقي لتشمل منطقة الصحراء الكبرى، و بعض الدول التي تتقارب مع هاته المنطقة إثنيا و عرقيا، و خزانا لبعض الموارد الباطنية و السطحية المتشابهة، بمعنى أنه رسمت هاته الأخيرة دورا مهما لجغرافية المنطقة بناء على الموقع المناخ و الثروات الطبيعية و سكان و طبيعة الأرض كمكونات أساسية لجيوبوليتيك هذا الحزام الإستراتيجي، و بلغت الأرقام نجد منطقة الساحل الإفريقي تعطي حوالي 30% من مساحة القارة الإفريقية⁽¹⁾.

و بالتالي يمكن القول بأن الساحل الإفريقي نقطة إلتقاء الحضارات الإنسانية و الإنتماءات العرقية و الدينية، حيث تمثل شريط إستراتيجي رابط بين أمريكا اللاتينية و القارة الآسيوية عبر البحر الأحمر و الخليج العربي، فبالحسابات الجغرافية تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم الروابط الجغرافية و الإقتصادية المهمة، إلا أنها تعتبر من أفقر المناطق في العالم رغم ما تتوفر عليه من موارد حيوية كبرى، و هذا ما يفسر الإهتمام الكبير من طرف الدول الكبرى على موارد المنطقة⁽²⁾.

(1) قلاع الضروس سمير، مرجع سبق ذكره، ص 337.

(2) قلاع الضروس سمير، مرجع نفسه، ص 337.

خريطة رقم 01: منطقة الساحل الإفريقي⁽¹⁾.

⁽¹⁾ قوي بوحنية: الجزائر والهواجس الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات :على الرابط الإلكتروني:

<http://studies/aljazeera.net/ar/reports/>

3- الخصائص الجيوبوليتيكية و هشاشة الحدود :

إن "البعد المكاني في المحدد الجيوسياسية يدفع باتجاه و رسم و تحديد نمط العلاقات الدولية و يؤثر على أشكال التفاعل الدولي لتأخذ أبعادا تعاونية أو صراعية أو مزيجا بين هذه الأبعاد، أما ما تعلق ب الفضاء الساحلي الصحراوي، لا يمكن فهمه وإدراك الإشكاليات الأمنية و الإستراتيجية المرتبطة به دون الوقوف على طبيعة الصحراء واستحضار خصائصها الجغرافية"⁽¹⁾.

تمثل منطقة الساحل الإفريقي إحدى الفضاءات الجيوسياسية، التي جذبت إهتمام الدوائر السياسية و البحثية، بعد أن كانت منطقة هامشية و معزولة زمن الحرب الباردة، و ذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي أفرزتها، و لكن لحسابات متعلقة بالإهتمام الدولي الجديد و ارتباطات مصالح الأطراف و القوى الخارجية، التي باتت لها تطلعات في المنطقة، و قد كان للتحويلات التي أفرزتها العولمة و تعددية المخاطر أن تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية⁽²⁾، على ضوء الخصائص التالية التي فرضها واقعها الجيوبوليتيكي على النحو التالي⁽³⁾ :

أ- هي إقليم يستلهم وظيفته الجيوبوليتيكية من أهمية أفاقه الرحبة الشاسعة وضعف كثافته السكانية كما تستنبط خصائصه الجغرافية من شح الموارد المائية وجفاف المحيط .

ب- هشاشة وميوعة الحدود، حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخصا أو اثنين في الكلم المربع الواحد، إذ نجد التركز السكاني جنوب إقليم الساحل في حين تمثل الصحراء الكبرى معظم موريتانيا، مالي، النيجر، و تشاد.

(1) جميلة علاق، تحديات الأمن المغاربي في ظل المخاطر الجديدة في منطقة الساحل و الصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، 25 ديسمبر 2017، ص 146.

(2) جميلة علاق، إستراتيجية التناقص الدولي في منطقة الساحل و الصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19 ديسمبر 2014، ص 331.

(3) جميلة علاق، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-147.

4- الأهمية الجيواقتصادية و الثروات الباطنية :

من الناحية الإقتصادية، تواجه بلدان المنطقة الساحلية تحديات إقتصادية متنوعة رغم حيازتها على مخزونات مهمة من المحروقات و الطاقة و الثروات المعدنية، إذ تبرز منطقة الساحل حاليا كخيار استراتيجي قوي، يمكنه أن يحل منابع البترول في المنطقة الشرق أوسطية، و هذا ما يوضح تصاعد المنافسة العالمية حول هذا الإقليم⁽¹⁾.

5- الساحل كمجال حيوي للأمن القومي الجزائري:

كان للجزائر تجربة طويلة مع عدم الاستقرار الأمني ومع ظاهرة الإرهاب لفترة تجاوزت العقد من الزمن لذا فإن العامل الأمني مهم للجزائر للتعامل مع القضايا الداخلية والدولية، و لأن منطقة الساحل الإفريقي تعاني من العديد من المشاكل الأمنية والنزاعات الداخلية وعدم الاستقرار جعلها تشكل تهديدا مباشرا أو غير مباشر لأمن الجزائري لعدة اعتبارات⁽²⁾:

- انتشار عدد من التنظيمات الإرهابية بمنطقة الساحل وإمكانية عبورها للحدود .
- صعوبة التعامل مع موجات الهجرة السرية عبر الحدود الصحراوية في الجنوب نحو الجزائر .
- انتشار الجريمة المنظمة في دول الساحل خاصة بعد انهيار نظام القذافي في ليبيا وسهولة نقل الأسلحة منها لباقي دول المنطقة.
- مشكلة اللاجئين الأفارقة المتدفقين للتراب الجزائري و بأعداد كثيفة خاصة أثناء نشوب الصراعات في دول الجوار .

و تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب تجعلها تنظر بحذر لهذا الملف في سياستها الخارجية لكنه من جهة أخرى يعطيها دافعا لتقاسم تجربتها مع دول الجوار والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

⁽¹⁾ وفاء محفوظ و سمير عيسى، المعادلة الجيوبوليتيكية في الساحل الإفريقي و الإستراتيجية الأمنية الفرنسية تجاه المنطقة: بين الموروث الإستعماري و الأجنحة الأمنية الجديدة، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، العدد 02، 30 ديسمبر 2025 ص ص 340-341.

⁽²⁾ محمد سفيان بوخبزة و حجاج مراد، محددات و فرص السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة السياسة العالمية، المجلد 07، العدد 03، 2023، ص ص 138-139.

المطلب الثاني: الخصائص السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية لمنطقة الساحل الإفريقي:

تجسد منطقة الساحل الإفريقي نموذجا للهشاشة المركبة، حيث تتداخل الأبعاد السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية في تشكيل بيئة غير مستقرة، تعد حاضنة مثالية لانتشار التهديدات الأمنية و على رأسها 'الإرهاب'.

1- الخصائص السياسية و الأمنية - التهديدات الأمنية:

تعاني دول الساحل من أزمة عميقة في بناء الدولة، حيث لم تتمكن من ترسيخ مؤسسات قوية قادرة على ضمان الاستقرار السياسي و الأمني.

• الإرهاب (1):

إن أهم تهديد تواجهه المنطقة هو "الإرهاب عبر الوطني"، الذي بدأ في الانتشار بشكل كبير حيث لم تعد محصورة في الصحراء الجزائرية، بل أصبحت هذه الجماعات تتحرك بعد التصيق الذي فرضه عليها الجيش الجزائري، واستغلالها المساحات الشاسعة التي أصبحت كمناطق أمان بين جماعات التوارق في الشمال مالي و الجيش المالي، فأصبحت تضرب في موريتانيا و تشاد والنيجر و تشتبك بين جميع الفصائل المسلحة الموجودة في المنطقة بالإضافة للجيش النظامية.

2- الخصائص الاقتصادية:

هشاشة البناء الاقتصادي في دول الساحل الإفريقي جعلها بيئة مناسبة لبروز عدة تهديدات بحيث تشير مؤشرات التنمية العالمية إلى عجز التنمية في هذه الدول، فالنيجر، و مالي، و التشاد و موريتانيا هي أقل الدول نموا حسب تقارير التنمية البشرية، كما أنها تتميز بارتفاع مؤشرات الفقر فيها، وفي المقابل تتمتع دول الساحل الإفريقي بموقع جيواقتصادي هام، نظرا لما تملكه من موارد طاقوية كالنفط والغاز، إضافة إلى الثروة المائية في بعض الدول (2).

(1) صباح بالة، مرجع سبق ذكره، د ص.

(2) صباح بالة، مرجع نفسه. د ص.

3- الخصائص الاجتماعية - الديمغرافية:

تميز منطقة الساحل الإفريقي بتنوع أثني وعرقي، إذ تمتاز المنطقة بتداخل عدة أعراق تمثل كل منها أنماطا وعادات مختلفة، ف على سبيل المثال نجد في النيجر قبائل الهوسا والزرما والطوارق والعرب، و في مالي قبائل البمبارا و السونغاوي و البولس و الكانوري و الطوارق والعرب، وتمتاز دول الساحل بكثافة سكانية ضعيفة وغير متوازنة مقارنة مع مساحته الشاسعة، وتبرز هنا مشكلة اللاجئين نحو المدن الكبرى هربا من الجفاف بفعل الأضرار والتصحر، وما يؤدي إليه من خلق تجمعات أثنية و نزاعات داخل الدول إذ هناك في الساحل حسب إحصائيات عام 2015 نحو (14.3) مليون نسمة يتوزعون بين (597) ألف لاجئ، (443) ألف نازح⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الساحل كفضاء جيوسياسي مولد للتهديدات الأمنية:

تشكل منطقة الساحل الإفريقي نموذجا لفضاء جيوسياسي معقد، حيث تتداخل فيه العوامل البنوية مع التهديدات الأمنية، مما يؤدي إلى إنتاج مستمر للعنف و عدم الإستقرار، و لا يمكن فهم هذا الواقع إلا من خلال تحليل طبيعة التفاعلات داخل هذا الفضاء.

1- أهمية منطقة الساحل الإفريقي الجيوسياسية:

تكتسي منطقة الساحل الإفريقي أهمية كبيرة، حيث تتميز بموقعها الجيوستراتيجي الهام و الساحل الإفريقي هو الجزء من القارة الإفريقية الذي يشكل منطقة عبور بري من شمال إفريقيا (المغرب العربي)، إلى إفريقيا جنوب الصحراء و الممتد على شكل حزام على مسافة (3862 كلم²) من المحيط الأطلسي - غربا إلى البحر الأحمر شرقا، أي من داكار إلى جيبوتي مرورا ب موريتانيا، مالي النيجر، تشاد و السودان، مغطيا مساحة (3.053.200 كلم²)⁽²⁾.

(1) صباح بالة، مرجع سبق ذكره. د ص.

(2) خلفه نصير، إهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و انعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية و الأمنية الجزائرية، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم الساسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، المجلد 03، العدد 02، جوان 2018 ص ص 480 - 481.

2- التحديات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي :

تواجه منطقة الساحل الإفريقي تحديات و أزمات أمنية وإنسانية متفاقمة، تعود أساسا إلى فشل الدولة و ضعف مؤسساتها، إلى جانب تعدد الصراعات الإثنية و السياسية، و قد أدت هشاشة الأنظمة و الانقلابات العسكرية المتكررة إلى زعزعة الإستقرار و إضعاف الحكم الرشيد، كما ساهمت النزاعات الداخلية، سواء كانت ذات طابع عرقي أو حدودي، في تعقيد المشهد الأمني.⁽¹⁾

3- التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الساحل الإفريقي:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تزايد ملحوظا في التهديدات الأمنية الجديدة في ظل بيئة تتسم بالهشاشة وعدم الإستقرار. وقد أدى هذا الوضع إلى تصاعد الضغوط على المنظومة الأمنية في دول المنطقة. و يمكن حصر أبرز هذه التهديدات في الجريمة المنظمة، والظاهرة الإرهابية كما يلي:

أ- الجريمة المنظمة:

تعتبر الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية التي تواجهها منطقة الساحل، نظرا لطبيعتها العابرة للحدود و ارتباطها مع أنشطة الجماعات الإرهابية، وظهرت هذه الظاهرة في أواخر تسعينات القرن الماضي، ثم تعقدت تدريجيا لتتخذ طابعا دوليا بفعل التغيرات السياسية و الإقتصادية الكبيرة في النظام الدولي، و التقدم في وسائل النقل و الإتصال، وعولمة النظم المالية، ما أدى إلى تآكل السادة الحدودية لدول المنطقة الضعيفة⁽²⁾.

(1) سامية حجاج و سعيد قاسمي، التنافس في الإستراتيجيات الأمنية للقوى الدولية تجاه التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الفكر القانوني و السياسي، المجلد 09، العدد 02، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تامنغست نوفمبر 2025، ص ص 830-832.

(2) سامية حجاج و سعيد قاسمي، مرجع نفسه، ص ص 830-832.

ب- تهريب و تجارة المخدرات:

بدأت ملامح تجارة المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي بالظهور منذ الثمانينات، و تحولت تدريجيا إلى ممر رئيسي ل تهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية نحو أوروبا، وقد ساعد على ذلك ضعف الرقابة الحدودية، وغياب الدولة في مناطق واسعة من الإقليم، ما استغلته الشبكات الإجرامية والجماعات المسلحة لتمويل أنشطتها⁽¹⁾.

ت-الهجرة بالبشر و الهجرة غير النظامية:

يعد الاتجار بالبشر من أهم التحديات الأمنية في منطقة الساحل، حي يتم استغلال الأفراد، رجالا و نساء و أطفالا، من خلال التهديد أو الإكراه و الاستغلال في بيئات قسرية وغير إنسانية، ويقصد به - كما عرّفته الأمم المتحدة - تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو إيواؤهم باستخدام القوة أو أشكال من الإكراه، بهدف الاستغلال⁽²⁾.

ت- تجارة الأسلحة:

تعد تجارة الساحل من أهم الأسباب المباشرة لتغذية الصراعات و مظاهر عدم الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، و تنتشر هذه الظاهرة غالبا في المناطق التي تشهد نزاعات داخلية، و ضعف مؤسسات الدولة، و هشاشة في البنية السياسية و الأمنية، و هي من السمات العامة للمنطقة، و يسهم في تفشيها غياب بنى تحتية فعالة لتخزين الأسلحة و تتبعها، فضلا عن ضعف الرقابة على الحدود، ما يتيح تسرب الأسلحة المنهوبة من مخازن الجيوش، أو تهريبها عبر الحدود لتصل إلى أيدي الجماعات المتطرفة و المليشيات المسلحة⁽³⁾.

(1) سامية حجاج و سعيد قاسمي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 830-832.

(2) سامية حجاج و سعيد قاسمي ، مرجع نفسه ، ص ص 830-832.

(3) سامية حجاج و سعيد قاسمي، مرجع نفسه ، ص ص 830-832.

ج- الظاهرة الإرهابية:

تُعتبر الظاهرة الإرهابية من أبرز مصادر عدم الإستقرار في منطقة الساحل، نظرا لتوسع مجال نشاط الجماعات الإرهابية، وتعمّد بنيتها التنظيمية، وتتمركز هذه الجماعات خاصة في المناطق الحدودية بين مالي، والنيجر، و الجزائر، و موريتانيا، مستغلة الفراغ الأمني وضعف الدولة، و هشاشة البنى التحتية⁽¹⁾.

4- التنافس الفرنسي - الأمريكي على منطقة الساحل الإفريقي:

يعتبر اشتداد حدة التنافس الفرنسي - الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي عن تزايد أهمية المكانة الجيوبوليتيكية التي باتت تحظى بها المنطقة جهويا و دوليا، و خصوصا أطراف دولية أخرى على خط التنافس مثل الصين، و يمكن إيجاز أهم معالم التنافس الفرنسي _ الأمريكي على المنطقة في النقاط التالية⁽²⁾:

أ- السياسة الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي:

تعتبر فرنسا صاحبة التجربة الإستعمارية لجل منطقة الساحل الإفريقي، و لذلك فهي تعتبر هذه الأخيرة بمنزلة منطقة نفوذ تقليدي بامتياز، حيث تنظر إلى منطقة الساحل و غرب إفريقيا كمنطقة نفوذ جيوسياسي تمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان أو حركات سياسية محددة فيها و ذلك لإطار ما إصطلح البعض على تسميته سياسة "فرنسا- إفريقيا".

و يمكن حصر_ و تحديد الإهتمام الفرنسي، ب منطقة الساحل الإفريقي في ثلاث منطلقات متداخلة و مركبة وهي: الماضي الإستعماري، المصالح الإقتصادية، و الإهتمامات الأمنية، و على هذا الأساس عملت فرنسا على تنفيذ سياستها في منطقة الساحل الإفريقي من خلال التركيز على ثلاث محاور أساسية يمكن إختصارها في التالي:

(1) سامية حجاج و سعيد قاسمي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 830-832.

(2) خليفة نصير، مرجع سبق ذكره، ص ص 481 - 488.

• المحور الأمني - العسكري:

واصلت فرنسا ممارسة النفوذ و الوصاية على الكثير من مستعمراتها السابقة بعد استقلال هذه الأخيرة عنها منذ ستينات القرن الماضي، من خلال استحداث أطر بديلة من الإستعمار التقليدي لتثبيت مواطني قدمها في دول الساحل و من أهمها:

- اتفاقيات الدفاع المشتركة
- الحفاظ على وجود وحدات عسكرية فرنسية إلى يومنا هذا في التشاد، و بوركينا فاسو، ... إلخ.
- الإعتماد على المقاربة التدخلية من أجل تعزيز وجودها، وتوسيع نفوذها في إطار حفاظها على مصالحها مثل التدخل في مالي 2012.

• المحور الإقتصادي:

تحاول فرنسا دائما بلورة سياسة إستراتيجية خاصة بالمنطقة فيما يخص المنطقة البترولية و ذلك من خلال "المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية" في يناير 1958، كما عمدت إلى تنمية التجارة البينية مع أغلبية دول وسط القارة و زيادة الإستثمارات الفرنسية⁽¹⁾.

• المحور الثقافي:

تفردت جذور السياسة الثقافية الفرنسية في العهد الإستعماري متمثلة بسياسة الإستيعاب الفرنسية لمواطني المستعمرات، و تعتمد فرنسا في هذا الجانب على عدة عناصر منها اللغة المشتركة المؤسسات التعليمية الفرنسية، المراكز الثقافية الفرنسية⁽²⁾.

ب- السياسة الأمريكية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي:

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز وجودها في القارة الإفريقية ككل و ليس فقط منطقة الساحل، تجسيدا لمشروع القرن الأمريكي الجديد الذي ظهر سنة 1997، و مولته "شركة برادلي"،

(1) خلفه نصير، مرجع سبق ذكره، ص ص 481 - 488.

(2) خلفه نصير، مرجع نفسه ، ص ص 481 - 488.

و أنتجت "براميل الفكر الأمريكية"، و التي من بين أعضائها "دونالد رامسفيلد"، "ديك تشيني" و نخبة المركب الصناعي العسكري الأمريكي و الشركات النفطية العملاقة⁽¹⁾.

5-التهديدات الأمنية على الأمن القومي الجزائري:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بمنزلة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، مما تشكله من عمق جيواستراتيجي، و تهديدات أمنية لإستقرار الأمن الوطني، و يعد الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية للأمن القومي الجزائري، نظرا إلى المميزات الخاصة التي تطبع المنطقة، و تحديدا في ما يرتبط بفشل الدول و هشاشة نظامها من جهة، يضاف إلى شساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية ما يصعب على دول الساحل ضبط الإستقرار الأمني و تحقيق الإشباع و التماسك الإجتماعيين لتجسيد المشاريع التنموية، و تعتبر جملة هذه المميزات بمنزل التحديات و التهديدات الأمنية الكبرى للأمن الوطني، و هو الأمر الذي يطرح مجموعة من المشاريع الوطنية و الإقليمية. فأى تحولات أو تغيرات أو تحديات أو تفاعلات في هذه المنطقة ينعكس مباشرة على الجزائر، و لذلك تسعى الجزائر منذ الإستقلال إلى ضمان استقرار هذه القاعدة الخلفية و المحورية لأمنها القومي، و تعمل الجزائر على ضمان استقرار الدول و الأنظمة، و منع بروز تهديدات و مخاطر أمنية من شأنها أن تحدث اضطرابات و مشاكل، كما تهدف من خلال آليات العمل الدبلوماسية و الحوار و التنسيق بين مختلف دول المنطقة إلى مواجهة أي تهديد أمني، و رفض أي تواجد أجنبي لأن ذلك من شأنه أن يهدد أمن و إستقرار الجزائر. إلا هذه المنطقة شهت في السنوات الأخيرة عدة اضطرابات سياسية و أمنية خطيرة و لعل من أبرزها تنامي التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب الدولي، و الجريمة المنظمة، و الهجرة غير الشرعية، و تجارة السلاح، ناهيك عن الأزمة السياسية و الأمنية التي شهدتها دولة مالي منذ حدوث التمرد الطوارقي في شمال مالي، و يمكن إيجاز أهم التحديات في ما يلي⁽²⁾.

(1) خلفه نصير، مرجع سبق ذكره ، ص ص 481 - 488.

(2) خلفه نصير، مرجع نفسه ، ص ص 481 - 488.

أ- أنشطة الجريمة المنظمة:

أضحى ما يسمى الجريمة المنظمة إحدى مجالات الإهتمام الأمني غير التقليدي، بما تمثله من تهديد لأمن البشر _ و رفايتهم و كرامتهم فضلا عن تهديها لأمن الدول التي تنتشط عبرها، و يمكن التمييز بين المنظمات الإجرامية الداخلية و تلك العابرة للحدود الوطنية هي جريمة خطيرة ارتكبتها جماعة إجرامية منظمة و متشعبة في أكثر من بلد، و السبب وراء ارتكابها هو المنفعة المالية أو تحقيق هدف غير شرعي، و من هذه الجرائم الإتجار في المخدرات ، أو غسيل الأموال و تزيفها، و الإتجار في البشر، و سرقة الأعمال الثقافية و تهريبها، و جرائم المعلومات (الجرائم الإلكترونية)، و الإتجار غير المشروع في المواد البيولوجية و النووية، بالإضافة إلى الأسلحة النارية و أنشطة الإرهاب⁽¹⁾.

ب- الهجرة غير الشرعية:

تعمل ظاهرة الهجرة غير الشرعية على زعزعة الإستقرار السياسي الوطني، خاصة و أن هذا ينتج عنه مظاهر الفساد المالي، والأخلاقي، و الصحي، و تشكل هذه الظاهرة خطرا على الأمن القومي الجزائري بمختلف مستوياته من خلال ارتباطه و اقترانه بشبكات تهريب البشر - بالجرائم المنظمة المختلفة كالتزوير، و إدخال العملات التي تروج في السوق الموازية، و التهريب و المتاجرة بالمخدرات و كذا تزوير العملات الوطنية، كما ينشط المهاجرين في نهب الآثار، و التحف الفنية، و المساس بالتراث الثقافي، و يتأثر الجانب الإقتصادي و الإجتماعي من الظاهرة بإرتفاع نسبة البطالة ، و مزاحمة اليد العاملة الأجنبية المتسربة لليد العاملة الوطنية⁽²⁾.

ت- الفشل البنيوي و الوظيفي للدولة الوطنية الإفريقية:

يرى " باري بوزان - BARI BOZAN " و " أرلوند ويفر - A.WIVER "، أن السبب المركزي للمشكلات الأمنية هو فشل و هشاشة دول " ما بعد الإستعمار"، أو الدول الإفريقية الجديدة على الصعيدين السياسي و الإقتصادي، لكنهما يؤكدان في الوقت ذاته أنهما لا ينفصلان بين القطاعين السياسي و الإقتصادي، لأن الفشل السياسي و الإقتصادي في الدول الإفريقية مترابطان بشدة⁽³⁾.

(1) خلفه نصير، مرجع سبق ذكره، ص ص 481 - 488.

(2) خلفه نصير، مرجع نفسه، ص ص 481 - 488.

(3) خلفه نصير، مرجع نفسه، ص ص 481 - 488.

كما أثبتت أن كثير من المناطق تعيش فترة ما قبل الدولة أو شبه الدولة، و هو ما يدفع إلى القول أن العجز الوظيفي للدولة في الساحل هو أحد المسببات الرئيسية للمشاكل الممتدة على المستوى المحلي و الإفليمي و الدولي، و تتضح معالم فشل الدولة و هشاشة مؤسساتها أكثر في الأزمتين المالية و الليبية و يمكن إيجازها في ما يلي⁽¹⁾:

1- الأزمة في مالي:

تعتبر الأزمة في مالي من أبرز الأبعاد الأساسية المرتبطة بأزمة بناء و فشل الدولة، إذ هناك هشاشات في المؤسسات الأمنية و السياسية ، و يرتبط هذا البعد بالجانب التاريخي السياسي، حيث أن تشكيل الدولة الوطنية في هذه المنطقة أبعد الكثير من الهويات أو الأقليات و التي تدمج في نظام الدولة كما لم تستفد من التنمية التي تركزت في العواصم فقط على قلتها، أي أن المناطق الأخرى كانت بعيدة من صنع القرار، ففي الأزمة المالية لم يدمج الرئيس "تومانو توري" الطوارق في العملية السياسية و أبعدهم عن المشاركة في القرار السياسي، و هذا ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية و المنطقة الجنوبية.

كما أن مشكلة "الأزواد" تصنف حسب الخبراء السياسيين، بأنها من النزاعات المتجددة أي أنها موجودة و خامدة و لكن عندما تجد البيئة المواتية تطفو على السطح، لذا يمكن تلخيص ما يجري في مالي في أنه ضعف بناء دولة مركزية في الساحل، و ضعف إدماج الهويات المنفصلة عن مشاركتها في السلطة.

2- الأزمة الليبية :

تعتبر إفريقيا و منطقة الساحل على وجه الخصوص مرتعا لانتشار الأسلحة منذ عدة عقود بفعل الصراعات و الحروب التي شهدتها المنطقة، و تزداد خطورة هذا التهريب في الوقت الذي تتلاشى فيه سلطة الحكومة المركزية في ليبيا بعد إنهار نظام القذافي، و هذا ساهم في تغذية مناطق الصراع و تأزم مناطق التوتر في المنطقة، حيث بدأ هذا الانتشار عن طريق التجار ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتهريبه، و منها ما ترعاه عشائر و منها ما هو طابع لتنظيمات و جماعات محلية.

(1) خلفه نصير، مرجع سبق ذكره، ص ص 481 - 488.

الفصل الثاني

يشهد النظام الأمني في منطقة الساحل الإفريقي تحولات عميقة و متسارعة، نتيجة تصاعد التهديدات الإرهابية وتنامي نشاط الجماعات المسلحة، الأمر الذي جعلها من أكثر المناطق هشاشة واضطراباً في العالم، و التي لم تعد تقتصر على كونها ظاهرة أمنية ظرفية بل تحولت إلى عامل بنيوي مؤثر في إعادة تشكيل طبيعة الدولة و العلاقات الإقليمية . فمع تنامي نشاط الجماعات الإرهابية و توسع نطاق عملياتها، أصبحت هذه التهديدات قادرة على التأثير في أنس النظام السياسي، و إعادة تعريف مفاهيم السيادة و الأمن و الإستقرار داخل الإقليم.

و في هذا السياق لم تعد الدولة الوطنية في الساحل تحتفظ بكامل خصائصها التقليدية كفاعل مركزي يحتكر السلطة و العنف و المشروع، بل أضحت تواجه تحديات متعددة الأبعاد، و تتجلى في تآكل سيادتها، و صعود فواعل من غير الدول، و تزايد الإعتماد على التدخلات الخارجية لضمان الحد الأدنى من الإستقرار، كما أدى ذلك إلى إعادة تشكيل موازين القوة داخل المجال الوطني، و ظهور أنماط جديدة من الحكم غير الرسمي خاصة في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة.

و انطلاقاً من ذلك يسعى هذا الفصل، إلى تحليل أبرز إنعكاسات التهديدات الإرهابية على بنية الأمن القومي في منطقة الساحل، من خلال دراسة تحولات الدولة و السيادة و استكشاف مظاهر تدويل المجال الأمني، و كذلك الوقوف على التحولات التي مست المنظومة الأمنية الإقليمية، و ذلك في إطار مقاربة تحليلية تسعى إلى فهم طبيعة هذه التحولات و تداعيات على مستقبل الأمن و الإستقرار في المنطقة.

المبحث الأول: تحولات الدولة و السيادة في الساحل:

و قد أدى تصاعد التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي إحداث تحولات عميقة في بنية الدولة الوطنية، مست جوانب أساسية تتعلق بمفهوم السيادة، و طبيعة السلطة و توازن القوى داخل المجال الوطني، فلم تعد الدولة في لساحل تحتفظ بخصائصها التقليدية كفاعل مركزي يحتكر العنف المشروع، بل أصبحت تواجه تحديات غير مسبقة بفعل صعود الفواعل غير الدولية و تنامي التدخلات الخارجية.

و عليه، يمكن تحليل هذه التحولات من خلال إعادة النظر في مفهوم السيادة، و تتبع صعود الفواعل البديلة، و فهم كيفية إعادة تشكيل السلطة داخل الدولة.

المطلب الأول: تأكل مفهوم السيادة الوطنية:

يعد مفهوم السيادة من الركائز الأساسية في بناء الدولة الحديثة، حيث يشير إلى قدرة الدولة على ممارسة سلطتها الكاملة داخل إقليمها و التحكم في مواردها، و إتخاذ قراراتها بشكل مستقل دون تدخل خارجي.

1- نشأة و مفهوم السيادة:

إن اتفاقية وستفاليا سنة 1648 حددت مبدأ السيادة الإقليمية، وذلك من اجل تحقيق السلم الدولي و جاءت هذه الاتفاقية بعد سنوات اتسمت بالفوضى السائدة على الساحة الأوروبية، وانتشار الحروب الأهلية، بالإضافة إلى الصراع بين الكنيسة والأنظمة الملكية⁽¹⁾. و ترتبط فكرة السيادة بفكرة السلطة العليا لصنع القانون، إذ بعد ظهور مرحلة الإصلاح في أوروبا على أنقاض أوروبا المسيحية، ظهرت الدولة الحديثة مصاحبة للسيادة، و قد ظهرت الدولة المستقلة بعد التخلص من بقايا الإقطاعية و سيادة البابوية.⁽²⁾

(1) العيد بوعتر، إشكالية السيادة الوطنية في إفريقيا: نماذج مختارة، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020، ص 05.

(2) العيد بوعتر، مرجع نفسه، ص 05.

كما ارتبطت فكرة السيادة باسم الفيلسوف " جون بودان " J. Bodin الذي حدد وفصل مدلول استعمالها، إلا أنه لم يكن مبتدعها، ذلك لأن السيادة ظهرت منذ ظهور المجتمعات البشرية حيث اكتسبت بمرور الزمن قداسة و سمو، جعلها تصبح شعارا يجسد الحرية والاستقلال و السلطة العليا للدولة على الإقليم و السكان⁽¹⁾.

1.1- التعريف اللغوي للسيادة:

السيادة من الناحية اللغوية: " من سود، يقال: فلان سيد قومه إذا أريد به الحال، و سائد إذا أريد به الإستقبال، و الجمع هو سادة و يقال: سادهم سودا سوددا، سيادة، سيدودة كسادهم و سودهم هم المسود الذي ساد غيره فالمسود السيد.

و السيد يطلق على الرب و المالك و الشريف و الفاضل و الكريم و محتمل أذى قومه، الزوج و الرئيس و المقدم"⁽²⁾.

و خلاصة المعنى اللغوي للسيادة، أنها تدل على المقدم على غيره جاها أو مكانة أو منزلة أو غلبة، قوة و رأيا و أمرا.

2.1- التعريف الإصطلاحي للسيادة:

يتفق المختصون في القانون الدولي على أن مفهوم السيادة: " ظهر مع نشأة الدولة الوطنية في أوربا بعد معاهدة وستفاليا سنة 1648، حيث تأكد اعتماد السيادة كأحد أهم مبادئ القانون الدولي العام، باعتباره يكرس الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها الدول داخل إقليمها الوطني و دون أي تدخل خارجي، و كذلك يجسد قاعدة دولية مفادها " أن الدولة تقيم علاقات مع دول أخرى على أساس المساواة"⁽³⁾.

(1) جمال بن مرار، واقع مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية ، دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر 03، 2018، ص20.

(2) توزي جديد، ريابي محمد، السادة الوطنية بين مفهومها التقليدي و التغيرات الدولية، مجلة السياسة العالمية، العدد 01 جوان 2020 ، ص ص 179-180.

(3) توري جديد و ريابي محمد، مرجع نفسه، ، ص 180.

و يقصد بالسيادة لدى "جون بودان": "توفر القدرة الكافية للدولة من أجل إتخاذ القرارات و ضمان تنفيذها داخليا، من خلال الإحتكار الشرعي لأدوات القمع و استقلالها عن كل سلطة خارجية" (1).

إن فالسيادة هي: "السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة، و ما يميز الدولة عن كل الكيانات الأخرى، امتلاكها لهذه الخاصية، و هي أيضا الجهة الوحيدة المالكة لوسائل القوة" (2).

و لعل من أبرز التعاريف التي جاءت في مفهوم السيادة هي :

في الموسوعة السياسية فتعرف السيادة على أنها: " السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة، وميزة الدولة الأساسية الملازمة لها، و التي تتميز بها عن كل ما سواها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز إصدار القوانين و التشريعات، و الجهة الوحيدة المخولة بمهمة حفظ النظام، و الأمن و بالتالي المحتكرة الشرعية الوحيدة لوسائل القوة، و لها حق استخدامها لتطبيق القانون" (3).

إن " جون بودان " John Bodin - هو من الأوائل الذين استعمل و أدخل اصطلاح السيادة و يعتبر أن مفهوم السيادة مرتبط ارتباطا مصيريا بالدولة، و يقوم أساسا على مفهوم الدولة القومية باعتبار أن السيادة هي: " السلطة العليا التي تصدر الأوامر إلى الجميع ولا تتلقى الأوامر من أحد" و يعرف السيادة بأنها: " السلطة العليا على الرعايا و المواطنين، و التي لا تخضع للقوانين و أن السند القانوني الوحيد لوجود السيادة لا يكمن إلا في إرادة الذين يقومون بمباشرتها، سواء كان من ناحية السلطات المطلقة التي تتفرع عنها في إدارة الدولة لشؤون رعاياها، و إقليمها، من الوجهة الداخلية، أو من ناحية أوصافها الخارجية التي تقضي بعدم خضوع الدولة لأي سلطان خارجي ما عدا ما تلتزم به من معاهدات بمحض اختيارها ورضاها وما يقضي به القانون الطبيعي" (4).

و بذلك نجد أن " جون بودان " J. Bodin وضع ثلاثة حدود للسيادة، وهي (5):

(1) توزي جديد، ريابي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 180.

(2) توزي جديد، مرجع نفسه، ص 180.

(3) جمال بن مرار، واقع مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-25.

(4) جمال بن مرار، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-25.

(5) جمال بن مرار، مرجع نفسه، ص ص 21-25.

أولاً: القانون الطبيعي: فصاحب السيادة يتقيد بالقانون الطبيعي، و بقواعده ويجب عليه أن يتقيد بالمعاهدات والاتفاقيات التي يعقدها، ولكن من الذي يلزم صاحب السيادة باحترام القانون الطبيعي؟ هنا نجد " ج .بودان " في موقف متناقض ومع ذلك لا يعترف بأي جهة تفرض احترام القانون الطبيعي علي صاحب السيادة، وإلا كانت هذه الجهة حسب النظرية صاحبة السيادة الحقيقية.

ثانياً: القوانين الدستورية الأساسية: و يخص " ج .بودان " ، بالذكر قوانين وراثثة العرش التي كان يرى أن الملك لا يستطيع أن يغيرها، لأنه كان يؤمن بالدستور، و بأن التغيير في قوانين وراثثة العرش يؤدي لإحداث الاضطرابات، و هو ما يترتب عليه حدوث انقسامات في الدولة.

ثالثاً: الملكية الخاصة: " ج .بودان " يؤمن بأن الملكية الخاصة قاعدة أساسية من قواعد القانون الطبيعي، و يرى بأن السيد (صاحب السيادة) لا يستطيع أن ينتزع الملكية الخاصة من أي فرد في الدولة كما اعتقد بوجود حدود تتعلق بسلطة فرض الضريبة.

فالسيادة إذن هي: "مفهوم سياسي و قانوني، و هي كذلك السلطة العليا التي لا توجد سلطة أخرى بجانبها و عرفت بأنها: "وصف للدولة الحديثة، يعني أن يكون لها الكلمة العليا و اليد الطولي على إقليمها و على ما يوجد فوقه أو فيه. كما عرفت أيضا بأنها: " السلطة العليا المطلقة التي تفردت وحدها بالحق في إنشاء الخطاب الملزم المتعلق بالحكم على الأشياء و الأفعال"(1).

و منه نستنتج أن السيادة(2):

➤ هي يطة عليا و مطلقة.

➤ إفراها بالإلزام و شمولها بالحكم لكل الأمور و العلاقات سواء داخيا أو خارجيا.

(1) توزي جديد، ريابي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 181.

(2) توزي جديد، ريابي محمد، مرجع نفسه، ص 180.

2- خصائص السيادة:

تتميز السيادة بمجموعة من الخصائص يمكن تحديدها في النقاط التالية⁽¹⁾:

- السيادة غير قابلة للتجزئة: حيث يرى "شارل روسو" ، بأن السيادة لا تتجزأ، لأن الإرادة إما أن تكون عامة، و إما ألا تكون كذلك فهي إرادة الشعب في مجموعه، و إرادة جزء منه فقط ففي الحالة الأولى تكون الإرادة العامة المعلنة عملا من أعمال السيادة، و لها أن تسن القوانين و أما الحالة الثانية فليست سوى إرادة خاصة أو عملا من أعمال الإدارة، و لا تكون إلا مرسوما مشكلا للإرادة المسيرة على أكثر من تقدير.
- السيادة غير قابلة للتصرف: و هذه المسألة تعتبر من الدعائم التي قامت عليها الثورة الفرنسية التي أن صاحبها المخول الوحيد لإتيان هذا النوع من العمل.
- عدم قابلية السيادة للتفويض: و المقصود بها أن مجال التفويض ممنوع، و إن حدث فإنه يعتبر باطلا، لأن الموضوع بطبيعته غير قابل بأي شكل من الأشكال للتفويض تحت أي ظرف كان.
- الصفة الدائمة: التي تعني أن السيادة لا تتوقف و لا تعرف الراحة، ذلك أن متطلبات الموضوع تقتض ممارستها باستمرار، فإن توقفت تعطل كل شيء في الدول.
- الصفة المطلقة: مفادها أن تفعل الدول ما تريد و لا تخضع لشيء، إلا لمتطلبات صاحبها فهو الذي يوظفها حسب الحاجة الداعية إليها، و في هذا الطرح استبعاد لكل تبعية أو ضغوط.
- السيادة سلطة أصلية أو أصيلة: و يقصد بها أن تتبع من ذاتها، و ناتجة لكونها دولة مكتملة الأركان ضمن المجتمع الدولي و لا تستمد من أحد، أما عدا الدول مثل المنظمات الإقليمية و التنظيمات الاجتماعية الأخرى، فإنها تستمد سلطانها من هيئات أعلى منها أو من الدستور أو القانون.

(1) توزي جديد، ريايبي محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 182.

3- مظاهر السيادة:

السيادة الداخلية و السيادة الخارجية هما في الحقيقة، كما يرى الأستاذ " كاره مالبر " وجهان لسيادة واحدة، فلا وجود إذن لسيادتين متميزتين فكلاهما يعنيان، في الواقع، وجود سلطة لا تعلو عليها أية سلطة أخرى، ف السيادة الخارجية يقول الأستاذ " كاره مالبر"، "ليست شيئاً آخر، غير التعبير تجاه الدول الأجنبية عن السيادة الداخلية لدولة، وفي المقابل فإن السيادة الداخلية غير ممكنة بدون السيادة الخارجية، فالدولة التي تخضع بشكل أو بآخر لدولة أجنبية لا تملك سلطة ذات سيادة في الداخل"⁽¹⁾.

و مع بداية عصر العولمة، توقع بعض الدارسين أن السيادة الوطنية لن تزول دفعة واحدة وإنما تسير نحو التآكل التدريجي بصورة أعمق مما عرفته خلال القرن العشرين ، هذا التآكل الذي لا يرتبط بالعولمة الاقتصادية والاختراق الثقافي لخصوصيات المجتمعات فحسب، ولكنه يرتبط أيضا بإعادة فهم الحدود انطلاقا من الفضاء السيبراني، بما يطرح إشكالية تطبيق سيادة الدولة داخله⁽²⁾. و من بين التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، نشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود بمختلف أنواعها، و ظاهرة الإرهاب الدولي، و التي تؤدي دورا بارزا.

4- التحديات الأمنية (قضايا الإرهاب ، و نشاطات الجريمة المنظمة):

من بين التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي نشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود بمختلف أنواعها، وظاهرة العنف الدولي، والتي تؤدي دوراً بارزاً في إعاقة عملية بناء الدولة، خصوصاً إذا علمنا أن أي تنمية لا بد أن يصاحبها الاستقرار والأمن⁽³⁾. فهذه المنطقة تشهد رواجاً للإتجار غير المشروع للأسلحة، خصوصاً بعد انهيار نظام معمر القذافي في ليبيا، و فتح مخازن السلاح، وعودة أفراد الطوارق الذين سلّحهم في إطار مخطّطه في إنشاء "جمهورية الطوارق" في الصحراء الكبرى، يؤكد ذلك "مانو دياك" (Mano Dayak)- و هو من طوارق النيجر- من خلال مؤلفه (معاناة الطوارق).

(1) جمال حيمر، مفهوم السيادة في ظل العولمة، مجلة مدارات سياسية، مج01، ع02، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة- الجزائر، سبتمبر 2017، ص23.

(2) فرحات علاء الدين و عمروس عمار، الفضاء السيبراني و تآكل مفهوم السيادة الوطنية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 08، العدد02، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، ديسمبر 2012، ص172.

(3) عربي بومدين، إزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب و تحديات البناء، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، قراءات سياسية، العدد 28، أبريل 2016، ص30، شوهود

يوم 23 افريل 2026، على الرابط: <https://qiraatafrican.com>

5- تحدي المشاريع الأجنبية:

من بين التحديات التي تواجه بناء الدولة في الساحل الإفريقي: مدخل التهديدات الأمنية لتعظيم القيمة الإستراتيجية لهذه المنطقة أو مناطق مجاورة، فتبرز في هذا الإطار عدة مشاريع أجنبية في محاولة للتموقع من جديد، بغية كسب مناطق نفوذ و حماية مصالحها الإقتصادية بالدرجة الأولى⁽¹⁾.

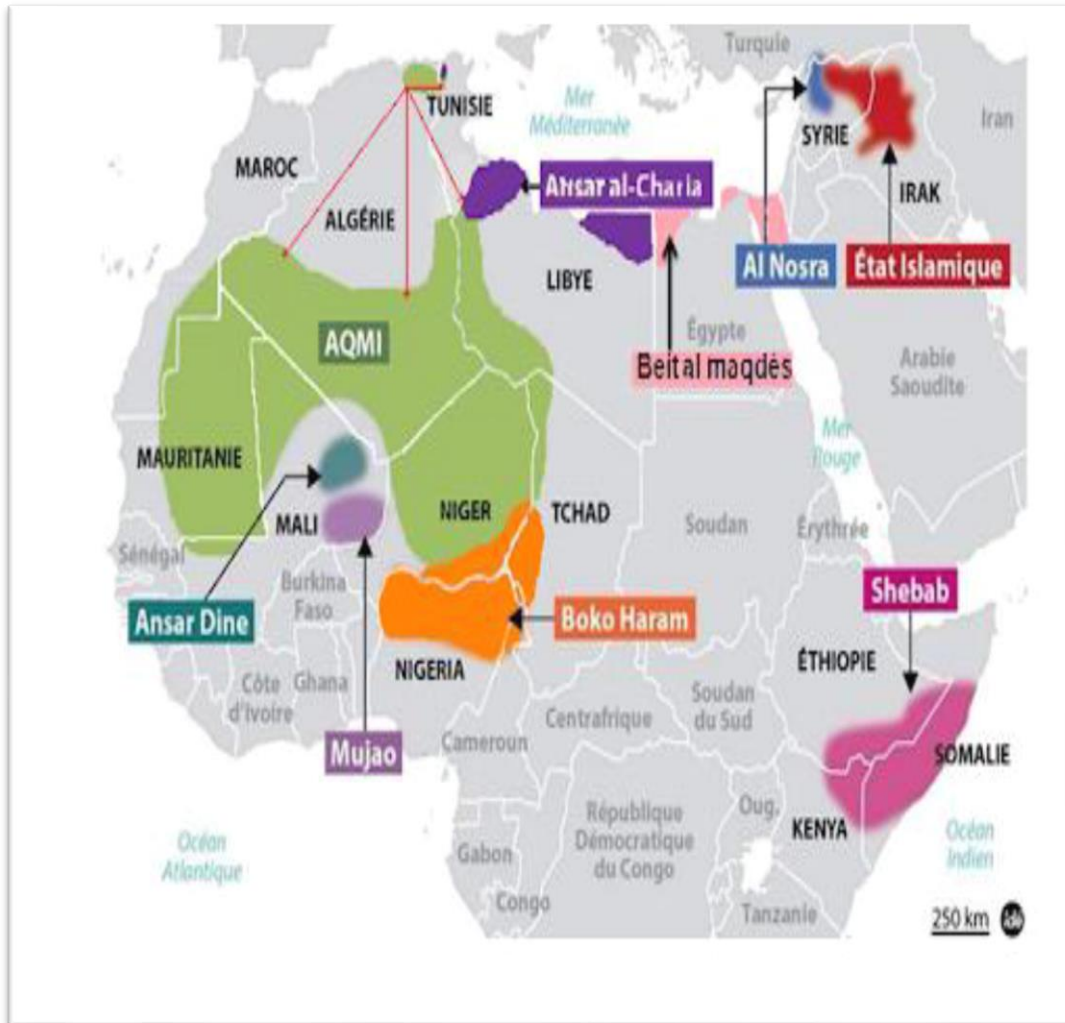
و من أبرز ذلك المصالح الفرنسية في كل من النيجر و مالي، حيث توجد الإستثمارات الفرنسية في مجال اليورانيوم (شركة أريفا و توتال)، زيادة ما تراه فرنسا نفوذا تقليديا لها.

و لا ننسى - في هذا التضارب- المنافسة الإقتصادية الصينية .

كل تلك المشاريع تنال من مقومات هذه الدول في السعي لبناء الأمن، و تحقيق الإستقرار، و الدفع نحو التنمية، و مسيرة بناء الدولة.

(1) عربي بومدين، ازمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب و تحديات البناء، مرجع سبق ذكره ص ص 30-31.

خريطة رقم 02: إنتشار الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي⁽¹⁾:



(1) العواطي نرجس، الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة جيوسياسية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سكيكدة، 2020، ص 49، على الرابط:

<http://dspace.univ-skikda.dz>

■ الانقلابات العسكرية :

مع موجة الانقلابات التي عرفت منطقة الساحل، و الصحراء في غرب إفريقيا، و التي نتجت عنها حكومات عسكرية عملت على قلب موازين العلاقات الدبلوماسية التي كانت سائدة منذ ما يربو على 6 عقود، كرّس قادة تحالف دول الساحل (الذي يضم مالي و النيجر و بوركينا فاسو) نمطا جديدا يقوم على "الانسحاب و الطرد" في تعاملهم مع المنظمات الدولية والإقليمية، والقوات التي كانت تعمل في أرضهم لمحاربة ما يوصف بـ "الإرهاب"⁽¹⁾.

6- التدخلات الأجنبية:

تعد التدخلات العسكرية الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي أحد أبرز التحديات الأمنية و السياسية التي تواجه الدول الإفريقية بصفة عامة، و دول الساحل و الدول المجاورة لها بصفة عامة. و قد أصبح هذا الموضوع محورا أساسيا في دراسة الأمن الإقليمي، بالنظر إلى تزايد ارتباطه بمفاهيم السيادة الوطنية، و الاستقرار السياسي، و النافس الدولي على الموارد الإستراتيجية⁽²⁾.

لقد شكلت التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة - على غرار التدخل الفرنسي في مالي و النيجر من خلال عملية برخان، و التدخل الأطلسي في ليبيا سنة 2011، فضلا عن التوسع الروسي عبر مجموعة فاغنر - نقاط تحول محورية في المسار الأمني للساحل-فرغم ما تسوقه القوى الأجنبية من خطابات تقوم على تعزيز الإستقرارية، محاربة الإرهاب، و دعم التنمية و الديمقراطية، فإن النتائج الملموسة على الأرض جاءت معاكسة لذلك تماما. إذ لم تؤد هذه التدخلات إلى تحقيق الأمن، بل ساهمت في تعقيد المشهد الإقليمي من خلال إذكاء الصراعات القبلية و الإثنية، و إنتشار الجماعات الإرهابية، و إرتفاع معدلات الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية، فضلا عن سقوط آلاف المدنيين ضحايا لهذه الإضطرابات.

(1) إستراتيجية دول الساحل الإفريقي..سيادة مغلقة بين التحرر و التبعية، الجزيرة نت، قسم السياسة، منشور بتاريخ: 25

أكتوبر 2025، شوهذ يوم: 23 أبريل 2026. الرابط: <https://www.aljazeera.net/politics/2025/10/25>

(2) يونسى وليد و بن سليمان عمر، التدخلات العسكرية الأجنبية في الساحل الإفريقي و انعكاساتها على أمن الحدود الجزائرية، مجلة أبحاث، جامعة الجلفة، المجلد 10، العدد 02، 02 ديسمبر 2025، ص 536.

إن التمعن في هذا السياق، بين أن التدخلات العسكرية الأجنبية ليست سوى إنعكاس للتنافس الجيوسياسي الغربي - الذي بلغ ذروته - على ثروات دول الساحل الإفريقي و رهاناتها الجيوستراتيجية. فهي أداة لإدارة المصالح و صراع النفوذ بين قوى دولية كبرى، أكثر من كونها مبادرات إنسانية أو أمنية و يؤكد ذلك التباين الصارخ بين الشعارات المرفوعة من قبل هذه القوى ، و بين الواقع الميداني الذي يشهد مزيدا من التدهور الأمني و الإنقسات الداخلية.

خريطة رقم 03: إنتشار الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي⁽¹⁾:



⁽¹⁾ التدخلات الأجنبية الأجنبية في الساحل الإفريقي ، على الرابط <https://www.aljazeera.net/news>

إن تآكل السيادة في الساحل هو نتيجة لضعف بنيوي في مؤسسات الدولة داخليا، و ضغط جيوسياسية خارجية، و في حين تحاول دول المنطقة إستعادة هذه السيادة عبر خطابات المقاومة و الانقلابات، فإن التحديات الأمنية و الإقتصادية الهيكلية لا تزال تجعل من السيادة الكاملة هدف بعيد المنال.

المطلب الثاني: صعود الفواعل من غير الدول:

تشهد منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تصاعداً خطيراً في نشاط الجماعات الإرهابية خاصة تنظيم داعش والجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، مستفيدة من هشاشة الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية. وقد ساهمت الانقلابات العسكرية، وضعف مؤسسات الدولة، وتراجع الوجود الغربي في خلق بيئة مناسبة لانتشار هذه التنظيمات، كما أن الفقر والتهميش وغياب التنمية في المناطق الحدودية والريفية ساعدت الجماعات المتطرفة على التغلغل داخل المجتمعات المحلية وتحويل الساحل الإفريقي إلى بؤرة رئيسية للإرهاب وعدم الاستقرار. كما شهدت منطقة الساحل صعوداً ملحوظاً لفرع تنظيم داعش المعروف بـ"ولاية الساحل"، حيث وسّع نشاطه في مالي و النيجر و بدرجة أقل بوركينا فاسو، في تحول مهم من الشرق الأوسط نحو إفريقيا، ويرتبط هذا الصعود بتراجع الدعم العسكري الغربي وانسحاب القوات الفرنسية، إضافة إلى التطورات الاستراتيجية داخل الجماعات المنافسة مثل "نصرة الإسلام والمسلمين"، مما ساهم في إعادة تشكيل خريطة الإرهاب في المنطقة. و من عوامل الصعود و التمدد:

3- الجماعات الإرهابية كفاعل بديل:

يرى الدكتور حمدي عبد الرحمن ، أستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة أن الجماعات الإرهابية في الساحل مجرد تنظيمات تعتمد على العنف والهجمات المسلحة، بل تحولت تدريجياً إلى فاعل بديل ينافس الدولة في بعض المناطق. فقد استطاعت هذه الجماعات استغلال غياب السلطة الحكومية وضعف الخدمات الأساسية لتقديم نفسها كجهة قادرة على فرض النظام وإدارة شؤون السكان المحليين. (1).

(1) حمدي عبد الرحمن، باقية و تتمدد! عودة صعود داعش.. و تغيير ديناميكيات في الساحل الإفريقي، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المقدمة، منشور بتاريخ: 2023.12.13، شوهذ يوم 2026.04.24 على الرابط

<https://kezana.ai/Details/Repor>

أ- الفراغ الأمني:

إن الفراغ الأمني الناجم عن تقليص الوجود العسكري الغربي، و خاصة خروج الجنود الفرنسيين و إغلاق مهمة حفظ السالم التابعة للأمم المتحدة في مالي، خلق بيئة مناسبة لتنظيم داعش، لتأكيد هيمنته في منطقة الساحل. و قد استفادت المجموعة الإرهابية من هذه الظروف، و سيطرت على مساحة أكبر من أي وقت مضى، وعززت قوتها في أجزاء واسعة من مالي و النيجر. (1)

ب- التحول الإستراتيجي لجماعة نصرة الإسلام:

هناك عامل مهم آخر يسهم في صعود داعش في منطقة الساحل وه و التحول الإستراتيجي لـ "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين"، إذ إنه بعد الخسائر التي لحقت بها في ساحة المعركة أمام تنظيم ولاية داعش في الساحل، أعادت "جماعة نصرة الإسلام و المسلمين" توجيه مواردها بعيداً عن المناطق المتنازع عليها و تنازلت فعلياً عن مساحات شاسعة من الأراضي بالقرب من الحدود بين مالي و النيجر لمنافسها(2).

ج- تطور التكتيكات:

في سنواته الأولى، اكتسب تنظيم داعش في الساحل سمعة سيئة بسبب تعامله العنيف وبطريقة عشوائية مع السكان، ومع ذلك تشير التطورات الأخيرة إلى حدوث تحول في النهج، مع التركيز بشكل أكبر على الحكم في البلدات والقرى الخاضعة لسيطرته.

و يلاحظ المحللون انخفاضاً في معدل الفظائع المرتكبة ضد المدنيين، إذ تصور الجماعة نفسها الآن على أنها قوة حاكمة، و في المقابل تحاول "جماعة نصرة الإسلام و المسلمين"، أيضاً التفاوض مع مختلف الطوائف والجماعات العرقية الإسلامية لتوسيع نفوذها وتتجنب الرؤية القائمة على النقاء الديني التي تطالب بها داعش كشرط لقبول التحالفات مع الجماعات الأخرى. ولعل ذلك يعمل على زيادة نفوذ "جماعة نصرة الإسلام و المسلمين"، في المناطق التي تسيطر عليها(3).

(1) حمدي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره .

(2) حمدي عبد الرحمان، مرجع نفسه.

(3) حمدي عبد الرحمان، مرجع نفسه.

د- التركيز على الحوكمة:

تتضمن الإستراتيجية المتطورة لتنظيم داعش في منطقة الساحل للتلقين والتجنيد والحكم. وبحسب الشواهد على الأرض، اختارت المجتمعات أكثر تنظيمًا نهجاً المحلية، التي انجذبت لفكرة فرض الشريعة الإسلامية بشكل صارم والسعي لتحقيق الإستقرار في المناطق التي تفتقر إلى الحكم الفعال، الإنضمام إلى ولاية الساحل الإسلامية، وقد توسعت بالفعل الهياكل الداخلية للتنظيم، مع تزايد عدد المدارس المخصصة لتدريب الجيل القادم من المقاتلين⁽¹⁾.

4- شبكات الجريمة المنظمة⁽²⁾:

في ضوء تحليل البيانات المتعلقة بمؤشر الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية خلال الفترة (2019-2025م)، وما أظهره من تطورات في مستويات انتشار الجريمة المنظمة وأنماطها المختلفة يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الرئيسية التي تعكس واقع هذه الظاهرة واتجاهاتها العامة خلال الفترة المدروسة.

■ النتائج الرئيسية لحالة الجريمة المنظمة في إفريقيا خلال الفترة (2019-2025):

من خلال قراءة مؤشر الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية، يمكن الإشارة إلى عدد من النتائج التي توصل لها المؤشر باستخدام مزيج من التحليل النوعي وبيانات 4 نسخ من مؤشر الجريمة المنظمة في إفريقيا، وذلك على النحو التالي⁽³⁾:

(1) حمدي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره .

(2) حمدي عبد الرحمان، مرجع نفسه.

(3) نهاد محمود، قراءة في مؤشر الجريمة المنظمة في إفريقيا لعام 2025م: الماضي و الحاضر و الأفق المستقبلية قراءات إفريقية، منشور بتاريخ: 2025.12.16، شوهذ يوم: 2026.04.25 على الرابط <https://qiraatafrican.com/>

• تنوع الجريمة المنظمة في إفريقيا:

في البداية، يشير التقرير إلى أن الجريمة المنظمة في إفريقيا تتميز بتنوع الأسواق غير المشروعة و الفاعلين المنخرطين بالجريمة المنظمة، على سبيل المثال في عام 2025 ، بلغ متوسط أسواق الجريمة المنظمة 5.11 (من أصل 10، حيث يمثل الرقم 10 أعلى مستوى للجريمة).

ما يعكس الانتشار الواسع لأسواق الجريمة المنظمة التي تقدر في إفريقيا بحوالي 15 سوقاً، بينما بلغ متوسط الفاعلين (المرتبطين بالجريمة المنظمة) 5.58، وهو ما يعكس تأثير مجموعة واسعة من الفاعلين النشطين بالجريمة المنظمة في إفريقيا، وقد سجل كلا المؤشرين زيادات متواصلة منذ إصدار مؤشر عام 2019، نلاحظ عودة التقرير دوماً لهذا الإصدار باعتباره النسخة الأولى من مؤشر الجريمة المنظمة.

• الفاعلون المتغلغلون بالدولة-المنخرطون بالجريمة.. كمحركٍ للأنشطة غير المشروعة:

يشير التقرير هنا إلى تحرك الجريمة أساساً بفعل قوة ومرونة الفاعلين ذوي الصلة بالجريمة في القارة، حيث يُسجل هؤلاء الفاعلون دائماً درجات أعلى من انتشار الأسواق غير المشروعة المرتبطة بالجريمة المنظمة، على سبيل المثال: منذ عام 2019 حتى إصدار عام 2025 ، كان الفاعلون الأكثر انخراطاً بالجريمة المنظمة هم الجهات الفاعلة المرتبطة بالدولة، الذين يُمكنون أسواق الجريمة ويُقوّضون هياكل الحكم ويضعفون قدرة الدولة على مواجهتها.

• تأثير طبيعة النظم السياسية المهيمنة على انتشار الجريمة المنظمة:

على الرغم من وجود فروق دقيقة، فإن طبيعة نظام الحكم في الدولة يؤثر على حجم ونطاق الأسواق التي تزدهر فيها الجريمة المنظمة، على سبيل المثال: لُوِحِظ أن الدول الديمقراطية أكثر قدرة على الاستجابة للجريمة المنظمة، في حين تميل الدول الاستبدادية إلى احتضان الجريمة المنظمة عندما لا تقوم بقمعها بعنف.

- **الديناميات الجيوسياسية للجريمة المنظمة:**

تتقاطع الأهداف التي تقودها الدولة مثل الأمن الإقليمي والإستراتيجيات الاقتصادية والسياسات الخارجية غالبًا مع الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، وتشكل العلاقات الدولية. على سبيل المثال، أدى انسحاب أو طرد الحلفاء الغربيين التقليديين، مثل فرنسا، من مالي وبوركينا فاسو والنيجر، إلى خلق فراغ أمني وجيوسياسي، استغله حلفاء آخرون للاستفادة من حالة عدم الاستقرار في هذه الدول.

- **ازدهار الجريمة في البيئات الهشة وغير المستقرة:**

يشير التقرير في هذا السياق، إلى ما تشهده الدول والمناطق التي تستمر فيها النزاعات وحركات التمرد من مستويات أعلى من الجريمة، وعند تقاطع الجريمة المنظمة والنزاع، غالبًا ما تقود الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والسياسية المشاركة فيها، وعليه، تتطلب الحلول المستدامة مواجهة هذه الدوافع من خلال تلبية احتياجات المجتمعات، وخلق بدائل اقتصادية، وتوفير مسارات للخروج من الاقتصادات غير المشروعة لأطراف النزاع.

- **الطفرة الرقمية وإعادة تشكيل مشهد الجريمة المنظمة:**

في هذا الإطار، يبيّن التقرير ما يُتيحه الإنترنت من فرص -اقتصادية بشكل رئيس-، لشبكات الجريمة المنظمة تُسهم في توسيع وتنويع الأسواق التقليدية، وخلق أسواق جديدة للجريمة مثل الاحتيال المالي عبر الإنترنت و برمجيات الفدية.

- **المرونة القارية غير الكافية للتصدي للجريمة المنظمة:**

من جهة أخرى، يُوضّح التقرير، أنه بصرف النظر عن ارتفاع طفيف إلى مستويات ما قبل الجائحة بين 2021 و 2023، استمر الاتجاه العام لانخفاض المرونة في القارة مع زيادة الجريمة. وتميل الدول الإفريقية إلى تفضيل الاستجابات المؤسسية على النهج غير الرسمي في بناء المرونة. يلعب الفاعلون غير الحكوميين دورًا حيويًا في تعزيز المرونة من خلال دعم المجتمعات الضعيفة ومحاسبة السلطات، إلا أن مؤشر المرونة الخاص بهم سجّل أكبر انخفاض منذ مؤشر عام 2021.

■ أهمية استيعاب النمو السكاني داخل القارة الإفريقية:

يخلص التقرير في هذا القسم إلى أنه للتقليل من معدلات الجريمة يجب على الدول الإفريقية استيعاب القوى العاملة المتزايدة، وتقوية البيئة الاقتصادية القائمة من خلال تنظيم القطاعات غير الرسمية، وتوفير شبكات أمان اقتصادي، وحماية القطاعات المعرضة للسرقة مثل التعدين الحرفي للذهب.

5- الميليشيات المحلية:

و تستخدم الحكومة في باماكو مجموعة فاجنر لمحاربة الانفصاليين من الحركة الوطنية لتحرير أزواد (تنسيقية حركات أزواد)، وهو تحالف من ميليشيات الطوارق النشطة في شمال غرب البلاد. و تدعو تنسيقية حركات أزواد إلى إنشاء دولة مستقلة، و تعني أزواد (أرض الترحال)، وهي منطقة مساحتها 800 ألف كيلو متر مربع من الصخور، و الرمال، حول مدن "تمبكتو" و"غاو" و "كيدال". و يبلغ عدد مقاتليها نحو 3000 مقاتل، ومن المرجح أنهم مُجهزون بأسلحة وذخيرة تركتها قوات مالي النظامية وراءها⁽¹⁾.

(1) مارتين برناي، المصالح الإقليمية في منطقة الساحل و غعادة صياغة حريتها الجيوسياسية، ترجمة و تقديم: شيرين ماهر، قراءات إفريقية (عن مؤسسة روزا لكسمبورغ)، منشور بتاريخ: 2024.10.15، شهود يوم: 2026.04.25 على الرابط <https://qiraatafrican.com>

المطلب الثالث: تحولات السلطة داخل الدولة:

1- الانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي:

لقد انتشرت ظاهرة الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي بشكل كبير، وفي ما يلي نذكر لأهم الانقلابات العسكرية في دول منطقة الساحل الإفريقي بداية من عام 2010 .

1-1 الانقلابات العسكرية في مالي⁽¹⁾:

لقد شهدت مالي عدة انقلابات منذ استقلالها من الاستعمار الفرنسي و على مر عقود، أهمها:

أ- الانقلاب العسكري لسنة 2012 :

في 22 مارس 2012 تمت الإطاحة بالرئيس " أمادو توماني توري" عن طريق تنفيذ انقلاب عسكري تحت مبرر سوء تسيير الرئيس " أمادو توماني توري"، لملف تمرد الطوارق في الشمال المالي بمساعدة المقاتلين القادمين من ليبيا، بعد سقوط " نظام القذافي"، مدججين بمختلف أنواع الأسلحة و حتى الثقيلة منها.

ب- الانقلاب العسكري لسنة 2020:

تمت الإطاحة بالرئيس المالي " إراهيم بوبكر كيتا" عن طريق انقلاب عسكري في 18 أوت 2020 و تم إجباره على الاستقالة، وهو يشبه إلى حد كبير انقلاب 2012 ، ورغم أنه تعددت الأسباب الكامنة وراء الانقلاب، إلا أن الدافع الأكبر كان هو الدعم الفرنسي للانقلابيين من أجل الإطاحة بالرئيس "بوبكر كيتا"، بغية وصول أطراف داعمة للمصالح الفرنسية في المنطقة إلى الحكم في مالي.

(1) حورية دباك، الانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي و دورها في انحسار النفوذ الفرنسي، مجلة الفكر القانوني و السياسي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 'بن خلدون، تيارت، المجلد 09، العدد 01 ، ماي 2025، ص ص 843-845.

ج- الانقلاب العسكري لسنة 2021 :

في 24 ماي 2021 قامت مجموعة موالية لـ "آسمي غويتا"، زعيم انقلاب أوت 2020 باعتقال كل من رئيس الحكومة الانتقالية "باه نداو" و رئيس الوزراء "مختار وان"، بسبب قيام رئيس الوزراء بإجراء تعديلات وزارية كان يشغلها عسكريون.

و يرى مفسرون أن ذلك يرجع لسببين الأول يتعلق بامتداد الأزمات التي ظلت تعاني منها مالي و الصراع بين الشمال و الجنوب، و الثاني يرجع الانقلاب إلى صراع النفوذ بين فرنسا و روسيا، على إثر تمدد نفوذ الأخيرة بقوة في منطقة الساحل، بما أن قائد الانقلاب "غويتا"، تلقى إلى جانب بعض الضباط تدريبات في روسيا عام 2019، كما أن روسيا لم تصدر أي إدانة للانقلاب.

2.1 - الانقلابات العسكرية في النيجر:

شهدت النيجر عدة انقلابات عسكرية يذكر منها:

أ- انقلاب 18 فيفري 2010 :

تم تنفيذ انقلاب عسكري في النيجر، وفي اليوم الموالي قام قادة الانقلاب الذين قاموا بتشكيل ما سمي "المجلس الأعلى لإعادة الديمقراطية"، بتعليق العمل بالدستور وحل الحكومة بالإضافة إلى حل جميع مؤسسات الدولة، كما قاموا بإغلاق حدود الدولة.

ب- انقلاب 26 جويلية 2023 :

بالرغم من إنتشار الانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي، إلا أن انقلاب النيجر هز القارة بأكملها، لعدة أسباب أهمها إلغاء النيجر امتيازات فرنسا في اليورانيوم، و إلغاء الاتفاقيات العسكرية مع الاتحاد الأوروبي، كما لم تخف الولايات المتحدة الأمريكية تخوفها من تمدد روسيا في المنطقة بالإضافة إلى امتلاك النيجر معادن إستراتيجية، ترفض فرنسا و حلفائها أن تقع في أيدي منافسين دوليين، بالإضافة إلى غناها باليورانيوم فهي تمتلك الفحم و خام الحديد والقصدير والفوسفات والنفط كما تعتبر بوابة الهجرة إلى أوروبا ومعبرا تاريخيا للبشر منذ القدم.

1-3 - الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو.

أهم وآخر انقلابين حدثا في بوركينا فاسو هما:

أ- انقلاب سبتمبر 2015 :

شهدت البلاد ما بين 16 و 17 سبتمبر 2015 انقلابا عسكريا نفذته الحرس الرئاسي، تم خلاله احتجاز الرئيس الانتقالي للبلاد " ميشيل كافاندو"، بالإضافة إلى رئيس الوزراء "يعقوب إسحاق زيد" وعدد من أعضاء مجلس الوزراء، حيث تم تشكيل هذه الحكومة عقب انتفاضة بوركينا فاسو 2014 .

ب- انقلاب 30 سبتمبر 2022:

على اثر فشل الحكومة في التصدي للمسلحين في البلاد ظهرت حركة احتجاجات واسعة مطالبة برحيل الحكومة ودعوة الجيش لتسلم السلطة، قامت القوات الخاصة المعروفة بـ "قوات الكوبرا"، و بقيادة قائد المنطقة الثالثة المقدم "بول هنري ساندو دامبيا" بتنفيذ الانقلاب و اعتقال الرئيس "كابوري" و في ردود الفعل الدولية طالبت كل من واشنطن و الاتحاد الأوروبي بالإفراج عن الرئيس و احترام الدستور .

2- تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى:

يعتبر الرفض الشعبي المتزايد للحضور العسكري بمنطقة الساحل من أهم التحديات التي تواجه عودة فرنسا في منطقة الساحل، كتعبير منها عن رفضها للنموذج الفرنسي، وباتت تنظر إلى القواعد العسكرية الفرنسية كدعامة لأنظمة سياسية فاسدة، ورمز للهيمنة التاريخية لفرنسا، وربطت غياب التنمية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالوجود الفرنسي⁽¹⁾.

(1) رحالي محمد ،تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي. الإستراتيجيات و التداعيات، مجلة الدراسة الإيرانية المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، رصانة، السنة التاسعة، العدد 22، أكتوبر 2025، ص118.

3- دخول قوى منافسة لفرنسا في منطقة الساحل الإفريقي:

لا يمكن أن تكون النخب العسكرية والسياسية بمنطقة الساحل على علم بالمشهد الجيو-سياسي العالمي، و لحدة التحديات، وحاجة فرنسا إلى العودة مهما كلفها ذلك، ففي السياسة كل شيء ممكن لتحقيق المصالح ، حتى انتهاج إستراتيجيات كدعم أي انقلاب عسكري قد يعيد إلى فرنسا نفوذها ، وهذا ما استغلته النخب العسكرية في الساحل، التنافس الدولي لخدمة مصالحها، فعملت على تعزيز علاقاتها مع فواعل دولية جديدة برزت في المنطقة ك الصين و روسيا و تركيا منافسة لفرنسا، خصوصًا أن بعض هذه القوى ك الصين و تركيا يعتمد على مقاربات مغايرة للمقاربة الفرنسية، إذ تتموضع القوتان في الساحل من خلال استخدامهما للقوة الناعمة، بالتركيز على التعاون الاقتصادي، وولوج أسواق إفريقيا بروح تنافسية عالية، وإنشاء استثمارات اقتصادية وتجارية مع الحكومات الإفريقية من خلال تقديم القروض طويلة الأمد وبأسعار فائدة مغرية، أو المشاريع التي تحقق مكاسب للطرفين، مما سهل عليهما الفوز بمشاريع وصفقات تخص البنى التحتية و التجهيز العسكري و تكوين التفاهات، مع الحرص على الحفاظ على السيادة الوطني للحكومات المحلية ودون شروط سياسية عكس فرنسا⁽¹⁾.

4- تشكيل تحالف دول الساحل (AES):

كونفدرالية دول الساحل، و سابقا تحالف دول الساحل هي كونفدرالية بين مالي، و النيجر و بوكينا فاسو، نشأت في 06 جويلية 2024، بعدما كانت معاهدة دفاع مشترك أنشأت في 16 سبتمبر 2023، ثم إنشاء الإتفاقية خلال أزمة النيجر عام 2023، حيث هددت المجموعة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، بالتدخل العسكري لإستعادة الحكم المدني بعد إنقلاب في النيجر⁽²⁾.

(1) رحالي محمد، تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي. الإستراتيجيات و التداعيات، المرجع سبق ذكره ص ص 118-119.

(2) كونفدرالية دول الساحل، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، تم التعديل في: 14 جويلية 2024، شوهذ يوم: 2026.04.26 على الرابط: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

المبحث الثاني: تدويل المجال الأمني في الساحل:

أدى تصاعد التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي و تجاوزها للحدود الوطنية إلى عجز الدول عن مواجهتها بشكل منفرد، مما أدى إلى إنتقال الأمن من كونه شأنًا داخليًا خالصًا في مجال دولي تتداخل فيه عدة فواعل. و يقصد بتدويل المجال الأمني دخول أطراف دولية و إقليمية في إدارة الشأن الأمني داخل الدول سواء من خلال التدخل العسكري المباشر، أو عبر الدعم التقني و اللوجستي، أو من خلال آليات التعاون متعددة الأطراف، و قد ساهم هذا التحول في إعادة تشكيل المشهد الأمني في المنطقة، لكنه في الوقت نفسه عمق من تعقيد التهديدات في القائمة.

المطلب الأول: التدخلات العسكرية و الأمنية الدولية في الساحل:

يُعد مفهوم التدخل الدولي من المفاهيم الإشكالية في القانون الدولي و العلوم السياسية، نظرًا لتأرجحه بين اعتبارات السيادة الوطنية و الضرورات الإنسانية أو الأمنية. و قد تعددت المقاربات الفقهية الواردة في هذا الصدد؛ حيث يُعرّف التدخل الدولي اصطلاحاً بأنه: "تصرف تمارسه دولة ضد حكومة أجنبية بهدف إيقاف المعاملات المخالفة لقانون الإنسانية".

في ذات السياق، يذهب الفقيه "ماكس بيلوف" (Max Beloff) إلى اعتباره: "محاولة من طرف دولة واحدة بهدف التأثير في سلوكيات دولة أخرى عن طريق استخدام درجات متباينة من القمع كنتيجة منطقية للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي"، وهو تدخل قد يأخذ أشكالاً متعددة كالتهديد العسكري، الحرب النفسية، الحصار الاقتصادي، أو الضغوط السياسية والدبلوماسية والدعائية. أما الدكتور "علي صادق أبو هيف" فيرى فيه: "تعرض دولة ما للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، بغية إلزام الدولة المتدخل عليها العدول عن هذه التصرفات، من خلال إتباع ما تفرضه عليها الدول المتدخلة"⁽¹⁾.

⁽¹⁾قطوش مهدي، "التدخل الدولي بين سيادة الدول ومقتضيات الحماية الإنسانية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية 5، عدد 2، ص424.

و من جانبه، يرى الأستاذ "شارل روسو" (Charles Rousseau) أن التدخل هو: "قيام دولة ما بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، ولو كانت هذه الشؤون خارجية، بهدف إجبار هذه الدولة" في حين يربطه اتجاه آخر بالاستخدام الفعلي للقوة العسكرية لحماية جماعات من السكان الأصليين مهددين في حياتهم، وهو ما يؤيده الدكتور "مصطفى يونس" بوصفه التدخل الدولي بأنه: "استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها بواسطة دولة ما أو بواسطة طرف متقارب أو بمعرفة هيئة دولية وبغرض حماية حقوق الإنسان

إنطلاقاً من هذه التعاريف الفقهية العامة التي تمزج بين الأبعاد الأمنية، الإنسانية، و الإكراهية يمكننا إسقاط هذا المفهوم على بيئة جغرافية وأمنية معقدة تتجسد في منطقة الساحل الإفريقي. بناءً على ذلك، يمكن تعريف التدخل الدولي في الساحل بأنه:

"مجموعة من الإجراءات والآليات (العسكرية، السياسية، والتنمية) التي تقودها قوى إقليمية ودولية (مثل فرنسا، الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي) أو منظمات أممية وإقليمية (كالبعثات الأممية و الاتحاد الأفريقي ومجموعة دول الساحل)، بهدف الاستجابة للآزمات المركبة التي تشهدها المنطقة و المتعلقة بانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة، الهجرة غير الشرعية، وفشل البنى المؤسساتية للدول الوطنية، وذلك تحت غطاء مكافحة الإرهاب، أو فرض الاستقرار، أو تقديم المساعدات الإنسانية و الإنمائية."

1- الإرهاب الدولي:

أفضت التدخلات العسكرية الأجنبية إلى إضعاف الدولة المركزية في النيجر و مالي، و هو ما وفر بيئة خصبة لنمو التنظيمات الإرهابية، و قد استغلت هذه الجماعات هشاشة الحدود و ضعف الحكومات لتوسيع أنشطتها، بداية من خطف الرهائن الأوروبيين إلى السيطرة على طرق التهريب. كما أدى إنتشار السلاح الليبي بعد 2011 إلى تعزيز قوتها و ظهور جماعات جديدة مثل حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا، التي سيطرت على شمال مالي سنة 2012، و رغم التدخل الفرنسي (عملية سرفال 2013)، الذي أضعف من نفوذها، إلا أنه لم يقض عليها نهائياً، إبتداءً من سنة 2015

شهدت المنطقة تحولاً نوعياً مع مبايعة تنظيم المرابطون لتنظيم "داعش"، مما أدى إلى إنقسام الساحة الجهادية بين موالين " للقاعدة و آخرين لداعش"، و مع مرور الوقت برزت جماعات أكثر تشابكاً مثل "داعش الصحراء" و "جماعة نصرة الإسلام و المسلمين"، و تشير تقارير الأمم المتحدة لسنة 2023 إلى أن 40% من ضحايا الإرهاب عالمياً يوجدون في دول الساحل، مما يجعل أمن الجزائر مرتبطاً عضوياً بإستقرار المنطقة⁽¹⁾.

2- التواجد الخارجي في منطقة الساحل:

كانت القارة الإفريقية و ما تزال إحدى ساحات التنافس بين القوى الكبرى في العالم، و في مقدمة تلك القوى تأتي الولايات المتحدة، و بريطانيا، و فرنسا، و الصين، و اليابان، أثر التنافس الدولي في إفريقيا في خلق صراعات جديدة بين القوى الدولية، و بعضها كان له إنعكاس على إستقرار الأوضاع السياسية و الأمنية في القارة⁽²⁾.

مما لاشك فيه أن الأوضاع الداخلية السائدة في إفريقيا، و الفوضى السياسية، و عدم الإستقرار الأمني ينعكس سلباً على الأمن العالمي حسب إعتقاد الدوائر الغربية، مما يجعلها تبرر تحرك أوربا و أمريكا، لإحتواء هذه المشاكل في جو من الصراع و التنافس أكثر، مما هو جو من الوفاق و التنسيق و التعاون فيما بينهما، ذلك لأن إفريقيا لا يشملها حلف عسكري إقليمي، و من ثم لا يمكنها مواجهة هذا الكم الهائل من المشاكل الإقتصادية، و الأمنية، و الصراعات الاثنية، العرقية لوحدها.

و تحظى منطقة الساحل الإفريقي بمكانة جيو استراتيجية هامة في قارة إفريقيا، فهي حلقة الربط بين شمالها و جنوبه، تمتد المنطقة من أقصى الساحل الشرقي المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي، و هذا التوقع كرس تواجد الدول الكبرى في المنطقة لتنفيذ أهداف معلنة و أخرى غير معلنة تملئها مصالحها.

(1) يونسى وليد و بن سليمان عمر، التدخلات العسكرية الأجنبية في الساحل الإفريقي و إنعكاساتها على أمن الحدود الجزائرية، المرجع سبق ذكره، ص 539.

(2) ويكن فازية، التدخل الخارجي و تحديات إستقرار الدولة في إفريقيا: منطقة الساحل نموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، المجلد 05، العدد 03، جوان 2020، ص ص 261-269

2-1 دور الإستعمار في حالة عدم الإستقرار في إفريقيا⁽¹⁾:

أدى التنافس بين القوى الإستعمارية الأوروبية في إفريقيا إلى تخطيط الحدود بين الدول المستقلة دون مراعاة للخصوصيات البشرية و الثقافية و الطبيعية ، مما نتج عنه العديد من المشكلات أهمها النزاعات العرقية التي ساهمت في فشل بناء الدولة في إفريقيا.

يرى ارستيد زولبرغ - (Aristide Zolberg) أن : السياسات و الممارسات الإستعمارية في خلق المخاوف المتبادلة بين تلك الجماعات داخل تلك الكيانات الجديدة، من خلال خلق تفاوت بين هذه الجماعات من حيث أوضاعها السياسية، و الإقتصادية، و الثقافية".

فعلى سبيل المثال قبيلتي التوتسي و الهوتو في رواندا و بورندي، رغم أنه تجمعهم نفس و الطقوس الدينية و تعايشهم مع بعضهم البعض في سلام العقود من الزمن، إلا أن دخول أطراف خارجية كالإستعمار البلجيكي و الألماني، الذي انتهج سياسة التفريق بين هذه الجماعات، من خلال تصنيف السكان وفق المعيار القبلي، كما قدم ل قبيلة التوتسي العديد من الإمتيازات السياسية، العسكرية الإقتصادية، رغم أنها تمثل الأقلية في مواجهة أغلبية الهوتو.

2-2 مظاهر التواجد الأجنبي في الساحل⁽²⁾:

2-2-1 التواجد العسكري:

تعاني منطقة الساحل من تهديدات إرهابية جدية بسبب نشاط العديد من التنظيمات الإرهابية و تهديدها لإستقرار المنطقة، فدول الساحل و نظرا لعدم إمتلاكها لقوات عسكرية ممتدة في مواجهة التنظيمات الإرهابية، فهي مضطرة للسماح لأطراف خارجية خاصة فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركتها هذا الدور من خلال إستراتيجية تضخيم التهديد الإرهابي في المنطقة.

(1) ويكن فازية، مرجع سبق ذكره ص ص 261-269

(2) ويكن فازية، مرجع نفسه، ص ص 261-269

فالتدخل العسكري يسمح لهذه الدول بالتمركز في منطقة حيوية و جيو استراتيجية، تربط البحر الأحمر بالمحيط الأطلسي، ما يسمح بالتموقع في الخريطة الطاقوية التي تضم شمال إفريقيا و غرب إفريقيا، بالنسبة لفرنسا تملك روابط تاريخية قوية مع دول الساحل و مصالح جيواستراتيجية، تحاول الحفاظ عليها و تقويتها، في ظل التنافس الكبير التي تواجهه من قبل الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و الصين.

و تنتشر فرنسا قواتها في منطقة الساحل منذ 2013 في إطار عملية "سرفال"، التي تحولت إلى قوة "برخان" الفرنسية، و التي تضم (4500) جندي لمحاربة الإرهاب، و رغم تواجد هذه القوات إلا ذلك لم يحد من أعمال العنف في شمال مالي بل تعدتها إلى وسط البلاد و وصلت إلى الجارتين بوركينا فاسو و النيجر.



أما الولايات المتحدة الأمريكية فيظهر اهتمامها بمنطقة الساحل في إطار الحملة العالمية لمحاربة الإرهاب، و يبرز هذا الإهتمام في وثيقة الأمن القومي الأمريكي لسنتي 2002 و 2006، و كذلك مبادرة "بان الساحل" 2002، و مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل 2005، و قيادة "الأفريكوم".

و قد طرحت الولايات المتحدة عدد من المبادرات لتفعيل الدور الإفريقي في تحقيق الأمن و السلم و مكافحة الإرهاب في القارة، و من ذلك مبادرة القرن الإفريقي الكبير عام 1994، و مبادرة إنشاء قوات إفريقية لحفظ لسلم عام 1996، و مبادرة الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء عام 2002 لمواجهة التنظيمات المتشددة في شمال إفريقيا، لا سيما الجماعات السلفية للدعوة و القتال في الجزائر كما أقرت واشنطن في عام 2007 إنشاء قيادة إفريقية جديدة للجيش الأمريكي "الأفريكوم".

2-2-2 - الإستثمارات الإقتصادية⁽¹⁾:

تمتلك العديد من الدول الغربية مصالح إقتصادية إستراتيجية في منطقة الساحل، ففرنسا لديها إستثمارات هامة في مالي و النيجر على الخصوص، كما تعتبر المنطقة ممر محوري لموارد الطاقة من غرب إفريقيا إلى أوروبا، يعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء، الذي يربط النيجر، و نيجريا بالجزائر، و يمتد على مسافة (4128 كلم)، بإمكانات سنوية تصل إلى مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجيريا، و يصل إلى حاسي الرمل بالجزائر، مروراً بالنيجر، و يعمل على تزويد كامل أوروبا بما فيها فرنسا بالغاز الطبيعي ، و قد بدأت أعماله في جويلية 2009.

و حتى الولايات المتحدة الأمريكية تولي أهمية كبرى، للسيطرة على منابع النفط في المنطقة لتكريس التواجد الأمريكي و تحقيق الأمن الطاقي الأمريكي، خصوصا مع الإضطرابات التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، و في ظل إستراتيجية البحث عن البديل.

⁽¹⁾ ويكن فازية، مرجع سبق ذكره ص ص 261-269

2-2-3- دور النزاعات العرقية في تكريس التدخل الأجنبي في الساحل⁽¹⁾:

تعتبر النزاعات العرقية أحد أشكال النزاعات العنيفة، و يختلف الدارسون في سبب نشوبها، فقد يكون الاختلاف العرقي نفسه هو السبب في السلوكيات العدائية بين هذه الجماعات، و من جهة أخرى ترى المقاربة الوسائلية **Instrumentalism** أن: "وجود التعدد ليس هو السبب دائما في النزاعات، فقط يكون النشاط السياسي الذي يمارس على الجماعات العرقية و هو سبب تأجيج النزاع بينها، إذ تستخدم هذه الجماعات كأداة لتنفيذ أجندات سياسية و مصالح لأطراف مختلفة داخلية و خارجية.

2-2-3- إنعكاس التنافس الدولي على الإستقرار السياسي في القارة⁽²⁾:

منها التوترات التي تحدث مثلا عندما تتهم أوروبا الصين بممارسة سياسات الإغراق في إفريقيا أو عندما تتخذ الدول الكبرى ردود فعل قوية إزاء محاولات واشنطن إزاحتها عن مناطق نفوذها و التأثير عن مصالحها. بيد أن التنافس بين القوى الكبرى في إفريقيا، لم يصل بعد إلى مرحلة الصراع و ليس من المتوقع أن يحدث ذلك في المستقبل المنظور، خاصة بين الولايات المتحدة و الصين، و هما القوتان الأساسيتان في القارة الإفريقية اليوم. و لعل ما يدعم هذا الإستنتاج هو أن الدور الإقتصادي للصين لم يصاحبه حضور سياسي قوى من جانبها في القارة حتى في وقتنا الراهن.

فيمكن القول بأن هذا التنافس قد أدى إلى حدوث تأثير مزدوج عن الإستقرار السياسي و الأمني في القارة، حيث أدى إلى تسوية بعض النزاعات و إثارة و تصعيد البعض الآخر، ففي أنجولا، لعبت الولايات المتحدة دورا محوريا في إنهاء الحرب الأهلية فيها، بعد أن أوقفت دعمها لحركة "يونيتا"، و بعد مشاركة جهاز الإستخبارات الأمريكي مع الحكومة الأنجولية في إغتيال زعيم يونيتا "جونا سافيمبي". كما ساهمت الولايات المتحدة في تسوية الصراعات الداخلية في حوض نهر "مانو"، خاصة في سيراليون و ليبيريا، من أجل خلق مناخ آمن للإستثمار في منطقة خليج غينيا.

(1) ويكن فازية، مرجع سبق ذكره، ص ص 261-269

(2) ويكن فازية، مرجع نفسه، ص ص 261-269

و قد حظيت الولايات المتحدة في هذا الشأن بمساندة بريطانية و فرنسية مزدوجة، بينما أفسحت الولايات المتحدة و بريطانيا الطريق أمام فرنسا من إدارة الصراعات في بعض الدول مثل تشاد و ساحل العاج، بحكم النفوذ التقليدي لفرنسا في مستعمراتها السابقة.

كما تحرص الولايات المتحدة و حلفائها على إستمرار النزاع في بعض المناطق، بغية إستخدامها كأوراق ضغط على الأفارقة، و من ذلك النوع في الصحراء الغربية، الذي تسعى الولايات المتحدة إلى توظيفه في الحصول على مكاسب عديدة من الحكومتين المغربية و الجزائرية، و منها ضمان تعاون الدولتين معها في حربها ضد الإرهاب ، و محاولة إقناع المملكة المغربية باستضافة مقر القيادة الأمريكية الجديدة في افريقيا "أفريكوم".

غير أن هذه التدخلات، رغم أهميتها في دعم القدرات الأمنية أثارت جدلا واسعا حول مدى إحترام السيادة الوطنية، خاصة في ظل إستمرار حالة عدم الإستقرار الأمني، مما يطرح تساؤلات حول فعاليتها على المدى الطويل.

المطلب الثاني: دور المنظمات الإقليمية و الدولية:

تلعب المنظمات الإقليمية و الدولية دورا محوريا في إدارة الملف الأمني في منطقة الساحل من خلال نبني مقاربات شاملة تجمع بين الأمن و التنمية.

1- مساعي الإتحاد الإفريقي في نزع السلاح في منطقة الساحل:

1-1 مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة⁽¹⁾:

إدراكا من دول الإتحاد الإفريقي بأن ظاهرة الإرهاب تعد أهم أحد الأسباب المؤدية إلى انتشار السلاح في القارة الإفريقية، عمدت هذه الأخيرة على إرساء مختلف الاستراتيجيات لمكافحته، حيث قام الإتحاد بإدخال اتفاقية منع ومكافحة الإرهاب حيز التنفيذ في 06 ديسمبر 2002 ، كما أقرت دول الإتحاد في مؤتمر رفيع المستوى الذي انعقد بالجزائر من 11 إلى 14 سبتمبر 2002، على تطبيق خطة عمل لمنع و مكافحة الإرهاب .

(1) مزيان مماس، دور الإتحاد الإفريقي في نزع السلاح في منطقة الساحل، المجلة السياسية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03، العدد 11، ديسمبر 2018، ص ص 135-139.

و في خطوة أخرى سنة 2004 في اديسا ابابا تم الاعتماد على بروتوكول اتفاقية بشأن الوقاية و مكافحة الإرهاب عملا بالمادة 21 من الاتفاقية، و كان الغرض من هذا البروتوكول تعزيز تنفيذ لاتفاقية و تطبيق المادة 03 من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم و الأمن الإفريقي، إضافة إلى إنشاء مركز الإفريقي للدراسات وبحوث الإرهاب في الجزائر.

1-2 تعاون الإتحاد مع منظمات الدولي و الإقليمية في مجال مكافحة إنتشار السلاح⁽¹⁾:

عمل الاتحاد الإفريقي بنشاط مع هيئة الأمم المتحدة في مجال مكافحة انتشار السلاح و الأسباب المؤدية إليه، منذ اقتراحها لاتفاقية الحد من تجارة الأسلحة (ATT) 2006 بتجمع الدول الإفريقية في "اديسا ابابا" بأثيوبيا من 21 إلى 22 ماي 2012 ، بمشاركة مع مركز الأمم المتحدة و شبكة التحرك الدولية بشأن الأسلحة الصغيرة (UNREC) ، و شبكة التحرك الدولية بشأن الأسلحة الصغيرة (IANSA)، حيث كان هدف الاجتماع هو استعراض المعاهدة بتوفير منتدى للدول الإفريقية لمواصلة تعميق و فهم القضايا المطروحة بخصوص اتفاقية الحد من تجارة الأسلحة .

1-3 التدخل لحل النزاعات في الدول الإفريقية⁽²⁾:

باعتبار أن النزاعات مصدرا من مصادر انتشار السلاح خاصة الخفيفة، فقد عمد الاتحاد الإفريقي التدخل عبر مجلس السلم و الأمن التابع له في خلال نزاعات وتجريد أطراف النزاع من السلاح، إذ تدخل في تسوية الصراع في "توجو" 2005 ، و ذلك بالتعاون والتنسيق الكامل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس"، إضافة لتدخل الاتحاد الإفريقي في موريتانيا عام 2005 بعد حدوث الانقلاب العسكري، وتواصل مع الأطراف الموريتانية عبر مفوضية السلم و الأمن الإفريقي، والتي نجحت في وضع خارطة طريق لإحداث التحول الديمقراطي بالبلاد، بموافقة القوى السياسية الموريتانية كافة كما تدخل الاتحاد الإفريقي عسكريا في جزر القمر في العام 2008 ، عن طريق إرسال قوات عسكرية لوضع حد للصراع حول السلطة، و محاولات انفصال "جزيرة أنجوان"، و قد نجح الاتحاد الإفريقي

(1) مزيان مماس، مرجع سبق ذكره، ص ص 135-139.

(2) مزيان مماس، مرجع نفسه، ص ص 135-139.

في مسعاه من خلال التدخل العسكري المسنود بتسوية سياسية بمساعدة فرنسية، أما في الصومال فقد تعددت مبادرات الاتحاد الإفريقي وأخذت أشكالاً مختلفة، تراوحت ما بين الدعم السياسي للحكومة الصومالية، وإرسال قوات عسكرية لحفظ السلام في العام 2007، فضلاً عن التعاون مع قوات المهام المشتركة للقرن الإفريقي "الأفريكوم" التابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

2- مجموعة دول الساحل الخمس (G5):

بداية، تمثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إطار تعاون حكومي دولي أحدث في 16 فيفري 2014 بتحفيز من الرئاسة الموريتانية للاتحاد الإفريقي، و تضم المجموعة كلا من موريتانيا التي تتخذ المجموعة من عاصمتها مقراً لأمانتها العامة، و بوركينا فاس، و مالي، و تشاد و النيجر، و تهدف المجموعة إلى مكافحة انعدام الأمن وإنجاز أعمال إنمائية لفك العزلة على المنطقة و ابتداء من تاريخ 02 جويلية 2014 أعلن رؤساء الدول الخمس في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بصفة رسمية في "باماكو"، عن تشكيل القوة المشتركة العابرة للحدود؛ بهدف توحيد جهودهم في مكافحة التهديدات الأمنية في المنطقة، وأقر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تشكيل هذه القوة العسكرية المشتركة في القرار 2359 الذي أصدره في 21 جوان 2017، و الذي حظي بدعم فرنسا و التي نفذت عدة عمليات، و جرى تنسيق بعضها مع عملية "بارخان"، التي تزوّدها بالدعم الضروري.

و اعتبر أعضاء الساحل الخمسة، أن هناك ضرورة قسوى لتكوين تنظيم إقليمي مشترك لتحقيق أهداف أمنية وتنموية، لكن انفلات الأوضاع الأمنية أكثر في منطقة الساحل الإفريقي بعد هزيمة الجماعات الإسلامية المتشددة في شمال مالي في عام 2013 من قبل ائتلاف من القوات الفرنسية و الإفريقية جعل هذا التجمع يميل أكثر للأغراض العسكرية، ويخوض حرباً مفتوحة لمواجهة الجماعات المسلحة و تجار لمخدرات، و مهربي البشر في جميع أنحاء المنطقة، و بالشراكة مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، و عملية "برخان" التي تقودها فرنسا، رغم أن حجم هذه لتحديات ليس من السهل التغلب عليها بسهولة⁽¹⁾.

(1) شاكر ظريف و وفاء معاوي، "مجموعة السحل الخمس G5" و فكرة الإستقلالية الأمنية لتحقيق الإستقرار الأمني: هل

ينجح الأمر بدون الجزائر؟، مجلة السياسية العالمية، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، الجزائر، المجلد 09

العدد 01، جوان 2025، ص ص 71-72.

المطلب الثالث: إنعكاسات تدويل الأمن على المنطقة:

تشكل ليبيا نموذجا بارزا لإنعكاسات تدويل الأمن، حيث أدى التدخل الدولي إلى تعقيد المشهد الأمني و انتشار السلاح، مما ساهم في تغذية التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل.

*- إنتشار الأسلحة و حلاب الميليشيات و انعكاساتها على الأمن الوطني في منطقة الساحل الإفريقي⁽¹⁾:

لقد شكل تدخل حلف الشمال الأطلس NATO في ليبيا تحت غطاء الشرعية الدولية من أجل حل الأزمة الليبية، نقطة تحول كبيرة في الساحة الأمنية ليس في ليبيا وحدها وإنما امتد ذلك إلى دول الجوار ذلك نتيجة سقوط نظام معمر القذافي الذي كان يشكل ضمانا لأمن المنطقة بفعل سيطرته ودعمه الفصائل العرقية التي كانت منتشرة عبر الساحل الأفريقي.

حيث أن سقوط نظام "معمر القذافي" الناتج عن تحالف قوات الحلف الأطلسي، إلى جانب الثوار فتح الباب واسعا أمام إحياء العديد من حلقات الاقتتال و الصراع بين الجماعات العرقية ، التي كانت تحت سيطرة "القذافي" ، و الذي كان أيضا يلعب دورا كبيرا في حل مشاكلهم و بين الحكومات، مستغلين في ذلك حالة الضعف والهشاشة الأمنية التي كانت تميز دول الساحل الأفريقي وخاصة ضعف المؤسسة العسكرية هناك.

إن تداعيات التدخل العسكري للحف الأطلسي في ليبيا و إسقاط نظام "معمر القذافي" بمساعدة الثوار قد دفع بالبيئة الأمنية في المنطقة إلى المزيد من الاشتعال والغليان، حيث أن سقوط "القذافي" لم تكن له تداعيات على ليبيا بصفة محددة ، و إنما على المنطقة بصفة عامة، وذلك بفعل أن سقوطه ترك الساحة فارغة أمام كل التهديدات الأمنية التي وجدت الساحة فرصة لنموها وتطير نشاطاتها.

(1) حادي إبراهيم، إنعكاسات التهديدات العابرة للحدود على الأمن الوطني في منطقة الساحل الإفريقي، دراسات و أبحاث المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، المجلد 17، العدد 03، 2025.07.15 ص ص 113-114.

و لقد أصبحت الساحة الليبية بما تحمله من تجاذبات وصراعات بين مختلف الفصائل و الميلشيات تهدد الأمن الإقليمي لدول الجوار، نتيجة الكم الهائل من الأسلحة المنتشرة على مختلف الأصعدة و المناطق في ليبيا، خاصة و أن تجارة تهريب الأسلحة كانت من بين الأنشطة المربحة و الرائجة التي مارستها الجماعات الإرهابية من أجل تغطية مواردها وتحصيل الأموال.

كما أصبحت هذه المنطقة سوقا كبيرة لتجارة مختلف أنواع الأسلحة القادمة من ليبيا، و التي كانت تشكل تهديدا لأمن دول المنطقة على غرار الجزائر، و على الرغم من اختلاف طرق و أساليب الحصول على هذه الأسلحة، إلا أن الجماعات الإرهابية استغلت فترة الأزمة في ليبيا، من أجل السيطرة على أكبر قدر من هذه الأسلحة، فعلى سبيل المثال قامت إمارة الصحراء التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بإرسال مجموعة من عناصرها للقتال في ليبيا إلى جانب "معمر القذافي" في بداية الصراع إلا أنها تراجع عن ذلك، لتتضم إلى فصائل الثوار ضد "القذافي" خاصة بعد تدخل قوات الناتو، غير أن مهمة هذه العناصر، تحولت بعد ذلك إلى مهمة جمع أكبر قدر من الأسلحة و تهريبها خارج ليبيا خاصة بعد إعلان "معمر القذافي" فتح مخازن السلاح أمام الشعب، فقامت بشراء و نهب كم كبير من الأسلحة من الشعب و من المقاتلين التابعين "للقذافي" خاصة بعد سقوطه وتفكك صفوفهم.

و قد استخدمت هذه الجماعات الإرهابية هذه الأسلحة في حربها ضد الحكومات في المنطقة خاصة في مالي و النيجر، كما قامت بالعديد من الهجمات الإرهابية في دول الجوار مثلما حدث في الجزائر بتنظيمها هجوما إرهابيا على منطقة "تيغنتورين جانفي" 2013.

و بهذا قد أصبحت ليبيا تعيش حالة من الفوضى الناشئة " **emerginganarchic state** " الناجمة عن فشل الدولة، و غياب قوة القاهرة تستطيع ممارسة القهر المشروع على كالم أقاليم الدولة في ليبيا، و ما زاد الوضع تعقيدا التدفقات الكبيرة للمقاتلين التابعين لتنظيم الدولة الإسلامية القادمين من سوريا و العراق، خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية، و القوى الكبرى الحرب على هذا التنظيم الإرهابي.

إن هذا الانتشار الكبير للأسلحة في ليبيا و الطبيعة القبلية والعرقية التي يتميز بها المجتمع الليبي جعلت منها ساحة خصبة لتطور الصراع بين مختلف الميليشيات المسلحة، و التي أصبحت تمثل النقطة المركزية في الأزمة الليبية، و التي تم استغلالها من طرف القوى الكبرى لخدمة مصالحها و أجندتها في البلاد، وهو ما أدخل البلاد في دوامة من التجاذبات الدولية، و التدخلات الإقليمية بهدف دعم الميليشيات المسلحة التابعة لكل طرف.

يتضح من خلال ما سبق، أن تدويل المجال الأمني في منطقة الساحل رغم ما يوفره من دعم عسكري و أمني للدول المتضررة، إلا أنه لم ينجح في القضاء النهائي على التهديدات الإرهابية، بل ساهم في بعض الحالات في التعقيد الأمني.

فقد أظهرت كل من التجربة الليبية و المالية، أن التدخلات الدولية سواء المباشرة أو غير المباشرة أدت على إعادة إنتاج الأزمات الأمنية بدل إحتوائها، نتيجة تعدد الفواعل و تضارب المصالح، و غياب مقاربة شاملة لمعالجة جذور الأزمة .

و عليه يمكن القول، إن التدويل يمثل آلية ذات حدين، تجمع بين دعم القدرات الأمنية من جهة و تعميق التعقيد الأمني من جهة أخرى، مما يفرض إعادة التفكير في أساليب التعامل مع التهديدات في منطقة الساحل.

المبحث الثالث: التحولات في المنظومة الأمنية و الإقليمية:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة في بنيتها الأمنية و الإقليمية، نتيجة تصاعد التهديدات الإرهابية و تزايد تعقيدها، إلى جانب تداخلها مع أنماط أخرى من التهديدات، كالجريمة المنظمة، و الهجرة غير النظامية.

و قد أدى هذا الوضع إلى إعادة تشكيل المنظومة الأمنية في المنطقة، سواء على مستوى طبيعة التهديدات، أو آليات مواجهتها، و كذا على مستوى الفاعلين المتدخلين فيها.

غير أن هذه التحولات رغم أهميتها، لم تقض إلى تحقيق إستمرار دائم، بل كشفت عن حدود و فعالية المنظومة الأمنية الحالية.

المطلب الأول: تغيير طبيعة التهديدات الأمنية :

إن منطقة الساحل الإفريقي، هي ذلك الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية و إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و هي تضم الدول التالية: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، نيجيريا، بوركينا فاسو، غينيا، بيساو، الرأس الأخضر، السودان، إثيوبيا، الصومال، و كينيا.

و لقد بقيت هذه المنطقة لمدة طويلة معزولة و مهمشة بعيدة عن العالم، غير أنها بدأت تكتسب أهمية عظمى، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، و زاد هذا الإهتمام أكثر في الآونة الأخيرة، إذ أخذت تستقطب اهتمام و نفوذ القوى الدولية الكبرى ، مما أخرجها في إطار النسيان و التهميش، لتحظى بإهتمام بالغ، و يعود هذا إلى عدة أسباب و إعتبارات لعل أهمها⁽¹⁾:

(1) محمد مجدان، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، المظاهر، الأسباب، و الإنعكاسات، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد 23، ص 94.

"الإرهاب الذي استقر في المنطقة، و أزمة الطوارق، و يضاف إلى هذا إكتشاف البترول في هذه المنطقة، و الذي صادف زيادة الإحتياج العالمي الكبير إليه، مع بروز مؤشرات تدل على تراجع نسبة الإنتاج و الإحتياطي العالمي منه في مناطق أخرى، بالإضافة إلى غنى المنطقة بثروات طبيعية و معدنية أخرى، ذات أهمية قصوى، مثل اليورانيوم، و الذهب، و الفوسفات و الألماس، و الحديد...و غيرها، كل هذا جعل منطقة الساحل محلا للإستقطاب و لأطماع القوى الدولية، و خاصة الكبرى منها، كأمريكا، و فرنسا، و الصين...و غيرها.

ث-مظاهر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل:

نجد أن التهديدات الأمنية غير العسكرية، تتمثل خاصة في الأمور التالية: تهريب و تجارة المخدرات، تهريب و تجارة البشر، تهريب و تجارة السلاح، و الظاهرة الإرهابية⁽¹⁾.

1-1. تهريب و تجارة المخدرات:

تشير الإحصائيات إلى أن حوالي (240 طن) من الكوكايين، و (820 طن) من الهروين يتم ترويجها في العالم مروراً بالقارة الإفريقية، عبر دول الساحل و الصحراء، و كأمثلة على ذلك ففي الفترة بين 2005 و 2008 استقبلت المنطقة عشرات الأطنان من الكوكايين، بلغ (46 طن)، كما أنه في الفترة بين 2005 و 2007 ، فقد تم القبض على أكثر من (4870 شخصا) من المهاجرين غير الشرعيين، متورطين في المتاجرة بالمخدرات في الجزائر، معظمهم أفارقة⁽²⁾.

و لا يخفى أن جريمة الإتجار و تهريب المخدرات تعد تهديدا خطيرا لأمن الدولة، إذ يمس بتأثيراته السلبية الخطيرة، جميع مكونات الأمن الوطني: الفرد، المجتمع و الدولة ...و غير ذلك.

(1) محمد مجدان، مرجع سبق ذكره، ص 94.

(2) محمد مجدان، مرجع نفسه، ص ص 94-95.

1-2. تهريب و تجارة البشر:

أصبحت هذه التجارة تمثل إحدى التحديات الخطيرة التي تهدد أمن و كيان الدول و المجتمعات و إستقرارها، و يقصد ب تهريب البشر، تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم عن طريق التهديد بالقوة أو باستعمالها الفعلي، أو غير ذلك من الأشكال كالإختطاف، أو عن طريق الحصول على مبالغ مالية من هؤلاء الأشخاص، مقابل نقلهم إلى الأماكن التي يرغبون الذهاب إليها عبر حدود الدول، أو ما عرف ب ظاهرة الحرقة، و الهجرة غير الشرعية، و غالبا ما تكون عملية التهريب هذه غير مؤمنة و تعتبر خرقا لقوانين الهجرة لكل من البلد المهاجر إليه، من قبل المتورطين في هذه العملية، حيث يتعرض الكثير من الأشخاص المهربين أثناء عملية التهريب إلى مخاطر كثيرة أو الموت.

و تعتبر منطقة الساحل، عن طريق عبور دولية، هامة للمهاجرين غير الشرعيين انطلاقا من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء، مروراً إلى أوروبا عبر شمال إفريقيا من خلال البحر المتوسط، كما أصبحت هذه المنطقة ملجأ و مكانا آمنا لتجميع المهاجرين غير الشرعيين ، و عن نقلهم عبر الطرق و الممرات المبرمجة من قبل عصابات متخصصة في ذلك⁽¹⁾.

1-3. تهريب و تجارة السلاح:

إن هذه التجارة منتشرة بشكل كبير جدا في القارة الإفريقية، حيث أصبحت المغذي الرئيسي للنزاعات المسلحة و الصراعات الداخلية، كما أن هذه النزاعات و الصراعات الداخلية من جهتها ساعدت على إنتشار تهريب السلاح و المتاجرة بها، و لهذا نجد أن من بين أهم مصادر الأسلحة و تهريبها في دول الساحل، هي الدول التي شهدت حروبا أهلية و نزاعات داخلية، و لا زالت تشهدها فهي تعتبر جسور لتهريب الأسلحة إليها و إلى غيرها من دول المنطقة⁽²⁾.

(1) محمد مجدان، مرجع سبق ذكره، ص 94.

(2) محمد مجدان، مرجع نفسه، ص 96.

و لقد تزايدت ظاهرة تهريب الأسلحة في السنوات الأخيرة، و خاصة السلاح الفردي، والذخيرة الخفيفة، و تشير تقديرات الذخيرة الخفيفة التابع ل برنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية ب جنيف في تقرير له، أن هناك حوالي (100 مليون) سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن 80% من الأسلحة الموجودة، مصدرها يؤر الصراعات السائدة في إفريقيا، و كان للأزمة الليبية، دور كبير في إنتشار الأسلحة في منطقة الساحل بشكل مهول.

4-1. الظاهرة الإرهابية :

استفاد الإرهاب في منطقة الساحل من الوضع الهش هناك، حيث النزاعات المسلحة و الحروب و الهجرة غير الشرعية، و تجارة المخدرات، و عدم الإستقرار السياسي و المؤسساتي، إلى جانب العجز، و التخلف الإقتصادي، و الفقر، فتمركز هناك من خلال ما سمي بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي⁽¹⁾.

و لقد تصاعدت العمليات الإرهابية في منطقة الساحل و الصحراء، و التي ترتكبها هذه المنظمات الإرهابية، و تستهدف هذه العمليات بلدان المنطقة، سواء من إعتداءات ضد قوات الأمن كما حدث في موريتانيا، أو ضد أماكن مقصودة كان أخرها الهجوم على القاعدة البترولية تيفنتورين بعين أمناس جنوب الجزائر، أو عمليات الإختطاف التي تستهدف الرعايا الغربيين مقابل المطالبة بالفدية، و التي أصبحت تجارة رائجة، كما يقوم الإرهابيون بتهريب المخدرات و المتاجرة بها و بالأسلحة، أو التعامل مع المنظمات الإجرامية التي تقوم بهذه الأعمال.

و لقد توسع النشاط الإرهابي في منطقة الساحل بشكل كبير، و هذا بدوره شجع ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، و كان للأزمة الليبية تأثير كبير على نمو و اشتداد القوة الإرهابية في منطقة الساحل نظرا لقرب ليبيا منها، و كذلك لضعف إدارتها الأمنية الحالية، بالإضافة إلى إنتشار الأسلحة بشكل كبير.

(1) محمد مجدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-97.

2- أسباب التهديدات الأمنية في منطقة الساحل :

لتحليل أسباب التهديدات الأمنية في منطقة الساحل و ما جاورها، يمكن تناولها من خلال ثلاث مقاربات هامة، و هي: مقارنة الدول الفاشلة، مقارنة الحروب الأهلية و النزاعات الداخلية، مقارنة العولمة⁽¹⁾ :

1-2 مقارنة الدول الفاشلة:

إن الدول الفاشلة هي في حقيقة الأمر، دولة مستقلة، و ذات سيادة و لكنها ضعيفة، و ليست قادرة على حماية نفسها، كوحدة سياسية و إقتصادية و إجتماعية، غير أنه لفهم أكثر لمعنى الدولة الفاشلة، يمكن مقارنتها بعكسها، الدولة غير الفاشلة، أي القابلة للحياة، و هي تلك الدولة التي تستطيع تأمين مستوى لائق من المعيشة و الخدمات لسكانها، فهي تملك قاعدة تحتية إقتصادية جيدة و نشطة، كما أنها تستطيع الحفاظ على القانون و النظام العام الداخلي، هي دولة متماسكة إجتماعيا و ذات نظام سياسي مستقر، و تستطيع المحافظة على سيطرتها على حدودها⁽²⁾ .

أما المنظر (Barry Buzan)، فقد أشار إلى ثلاث أبعاد للدولة الفاشلة⁽³⁾:

- 1- الإفتقار إلى مصادر الشرعية.
- 2- العجز عن مراقبة الإقليم الجغرافي.
- 3- طبيعة الهياكل المؤسسية، و عدم قدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لكل فئات المجتمع.

(1) محمد مجدان، مرجع سبق ذكره، ص 97.

(2) محمد مجدان، مرجع نفسه، ص 97 .

(3) محمد مجدان، مرجع نفسه، ص ص 97-98.

هذا فيما يخص الدولة الفاشلة و خصائصها، " أما إذا عدنا إلى العلاقة بينها، و بين التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، فإننا نجد أعمال المنظمات الإجرامية، قد إستفادت كثيرا من عجز دول منطقة الساحل، و فشلها في تأدية و وظائفها الأساسية، من أجل تحقيق الأمن و الإستقرار السياسي و الإجتماعي، و عجزها كذلك على تحقيق التنمية الإقتصادية، و عدم قدرتها على توزيع الثروة على مواطنيها، مما أدى و يؤدي إلى إرتفاع نسبة العمل الإجرامي، و تعدد أنماطه، من تجارة المخدرات، و تهريب الأسلحة، و تهريب البشر، و الهجرة غير الشرعية و الإرهاب، و كل هذا بسبب فشل سياسة الدولة في جميع المجالات الحياتية" (1).

2-2 مقارنة الحروب الأهلية و النزاعات الداخلية:

تعرف منطقة الساحل كثيرا من النزاعات الداخلية و الحروب الأهلية، بالإضافة إلى وجود الأنظمة الجائرة الفاسدة، و اختراق حقوق الإنسان فيها، و هذه بدورها تلعب دورا هاما في إرتفاع الأعمال المهددة للأمن و الإستقرار و خاصة تجارة الأسلحة و تهريبها، حيث أن هذه التجارة ترتبط دائما بمناطق النزاعات و الحروب و الصراعات، و التي توجد فيها سوق رائجة لتصريف تلك الأسلحة من أجل تحقيق أرباح خيالية من وراءها، و كذلك استخدام و استغلال النزاعات الداخلية للأطفال مما يؤدي إنتشار ظاهرة تجارة البشر في هذه الحروب، كما أن نزوح المهاجرين من دول الساحل كان بسبب الحروب الأهلية أين توجد شبكات كبيرة تمارس مختلف أنواع التزوير، و التهريب، و التجارة غير المشروعة (2).

(1) محمد مجدان، مرجع سبق ذكره، ص 98.

(2) محمد مجدان، مرجع نفسه، ص 99.

و عامة فإن " القارة الإفريقية من الأماكن التي تعرف نزاعات و حروب داخلية، معظمها عرقية أو قبلية أو إثنية، و في هذا الإطار يرى (B.Buzan) أن " انهيار الدولة يؤدي إلى ظهور كل مجموعة تعتمد على نفسها من أجل البقاء و الدفاع عن كيانها و وجودها"، و هناك علاقة بين الدولة الفاشلة و الحروب و النزاعات الداخلية، فمعظم الحروب الداخلية تقع في الدولة الفاشلة و الضعيفة التي تفتقر للكفاءة، و تنتشر فيها أنواع الأعمال الإجرامية التي تتضرر من أثارها السلبية الدول المجاورة و خاصة بسبب نزوح اللاجئين إلى هذه الدول بأعداد كبيرة هرباً من الأوضاع الداخلية المزرية الغير مستقرة، و قيامهم بأعمال غير شرعية تهدد الأمن و الإستقرار⁽¹⁾ .

2-3 مقارنة العولمة:

بالإضافة إلى الأسباب التي ذكرت آنفاً، هناك تأثير العولمة على تطور الأعمال الإجرامية المهددة للأمن و الإستقرار في منطقة الساحل و ما جاورها، حيث نمو شبكة الإتصالات و المعلومات على المستوى الدولي، و استخدام نظام مالي عالمي، ممكن و يمكن من تحريك الأموال بسرعة و بسهولة كبيرتين، و كثيرا ما يكون بطرق سرية، كما أن الزيادة السريعة في التجارة العالمية، قد أتاحت فرصاً جديدة، استطاعت الجماعات الإجرامية استغلالها كما تريد، كما ثورة المواصلات و النقل و الإتصالات سهلت هي الأخرى تنقلات سكانية هامة، و أدت إلى نزوح إلى أعداد كبيرة من المهاجرين و اللاجئين إلى المجتمعات الأخرى، كما أنها سهلت للمنظمات و العصابات الإجرامية القيام بأعمالها بسهولة و بسرعة بعيدة عن الملاحظة و الإيقاف. ففي تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1999 بعنوان: (globalisation with a human face) أكد على أنه بالرغم ما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في جميع المجالات الحياتية، نظراً لسرعة إنتقال المعرفة و التكنولوجيا الحديثة و حرية الإنتقال للسلع و الخدمات و الأفراد، فإنها بالمقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن الإنساني في القرن الواحد و العشرين، و هذه المخاطر ستصيب الأفراد في كل من الدول الغنية و الفقيرة، و هناك عدة تحديات أساسية تأتي بها العولمة منها:

(1) محمد مجدان، مرجع سبق ذكره، ص 99.

1- غياب الأمن الشخصي، الذي يتجسد في الجريمة المنظمة، و كذلك الإتجار بالبشر، اللذان يتصلان بالهجرة غير الشرعية.

2- غياب الأمن السياسي، و الذي يتجسد في نوع جديد من النزاعات و النشاطات غير المشروعة، التي تحدث في الحدود كسرعة إنتقال الأسلحة في الحدود، المخدرات، و كذلك الهجرة غير الشرعية⁽¹⁾.

3- إنعكاسات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل:

إن " للأعمال الإجرامية التي ذكرت إنعكاسات و مخاطر متعددة و مختلفة على دول الساحل و ما جاورها، و خاصة دول الشمال مثل الجزائر، تمس مختلف الجوانب الحياتية فيها، و تؤثر على إتجاه المجتمع و ديناميكياته، بالإضافة إلى الجرائم التي تسببها مختلف العصابات و المنظمات الإجرامية، كالمتاجرة بالمخدرات، و الجريمة المنظمة، عصابلت التهريب عبر الحدود (تهريب البشر، تهريب السلاح، تهريب الأموال...)، علاوة على الممارسات اللاأخلاقية التي تقوم بها العصابات كالدعارة التي تؤثر على الجانب الإجتماعي و التربوي و على الجانب الصحي، و تؤدي إلى إنتقال الأمراض و الأوبئة و انتشارها مثل مرض السيدا و الأيبولا و غيرها⁽²⁾.

1- الإنعكاسات الإقتصادية:

إن هذه الأعمال و النشاطات غير المشروعة التي تقوم بها مختلف المنظمات الإجرامية، لها إنعكاسات و تأثيرات كبيرة و كثيرة على الجانب الإقتصادي، و على التنمية المحلية في الدول المجاورة لمنطقة الساحل، من خلال أنشطتها الإجرامية المتنوعة التي تستهدف جني الأرباح المالية الطائلة أو المحافظة عليها، مثل الإتجار بالمخدرات و الأسلحة و غيرها من الإتجارات التي تعود بملايين الدولارات على هذه العصابات المتورطة فيها، و هذا ترك و يترك تأثيرات إقتصادية خطيرة على الفرد و على المجتمع بالنظر إلى أثار الإتجارات غير المشروعة هذه، التي تؤدي إلى تعطيل في الإنتاج الإقتصادي، و إلى إهدار للأموال، و تقشي الجريمة المرتبطة بالحصول على الأموال غير المشروعة

(1) محمد مجدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-101.

(2) محمد مجدان، مرجع نفسه، ص 101.

مثل السرقة و الفساد (الرشوة)، و التهريب و تزوير العملة... إلخ، كما أن المهاجرين غير الشرعيين أصبحوا يشكلون يدا عاملة رخيصة، تساهم في تطوير و نمو سوق العمل غير الشرعي، ما يخلق وضعية إقتصادية صعبة لليد العاملة المحلية، مما يؤدي إلى إنتشار البطالة بالنسبة للسكان المحليين، كما قام و يقوم هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين بتطوير طرق الإختيال و التزوير للوثائق و الأوراق المالية و توزيعها في الأسواق، و انتشار السوق السوداء (الموازية)، مما اثر على الإقتصاد المحلي بشكل رهيب⁽¹⁾.

2- الانعكاسات الإجتماعية:

هناك انعكاسات إجتماعية خطيرة لهذه الأعمال غير المشروعة على الدول المجاورة، من ضمنها التأثير على القيم الأخلاقية للمجتمع، بسبب أن المهاجرين غير الشرعيين مثلا يقومون بنشر بعض الممارسات اللاأخلاقية بشكل واسع، فظاهرة المتاجرة بالمخدرات و تهريبها مثلا تؤدي إلى ترويجها في المجتمع المحلي، أي يصيح يتعاطاها بعض السكان المحليين، فتفسدهم و تفسد أخلاقهم و سلوكياتهم⁽²⁾.

3- الانعكاسات السياسية و الأمنية:

و هذه الانعكاسات خطيرة جدا، فبالإضافة إلى ما أثير إليه قبل قليل، نجد أن التوافد المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى دول ما، يحدث اضطرابات عديدة سياسية و أمنية فيها، فالحضور المستمر لهؤلاء المهاجرين، يعتبر مصدر تهديد خطير، فهو دائما مرتبط بعصابات متخصصة في الإجرام بشتى أنواعه: تجارة المخدرات، تجارة السلاح، تجارة البشر، تبييض الأموال، جرائم الخطف و الإعتداء ... وغيرها من الجرائم، مما يخلق حالة من الهلع و الخوف في المجتمع، و هذا ما يشكل إحساسا عاما بعدم الأمن، كما يسهل للمنظمات الإجرامية بمختلف أشكالها بالتوغل داخل البلد، و ما يحدث ذلك من اضطرابات و قلاقل خطيرة جدا، مثل نقشي الصراعات القبلية و الدينية و غيرها بين المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم، و مع السكان المحليين كذلك.

(1) محمد مجدان، مرجع سبق ذكره ، ص ص 101-102.

(2) محمد مجدان، مرجع نفسه، ص 102.

إن الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها وأشكالها، تعتبر من أكثر المشاكل الأمنية خطورة حيث تهدد الاستقرار و الأمن الداخلي للدول، من خلال التأثير الذي تمارسه المنظمات الإجرامية على الحياة السياسية و الإدارة الحكومية و السلطات القضائية و وسائل الإعلام... إلخ، كما أن هذه الظاهرة تمثل مصدر خطر على حياة الناس، و تهدد الأمن الشامل للدول، و بإعتبار أن الساحل الإفريقي هو فضاء صحراوي واسع يصعب التحكم في حدوده، لهذا فإن مخاطر الجماعات المسلحة تتضاعف، إذ يمثل هذا الفضاء ملجأً آمناً لهذه الجماعات: (مراكز تدريب عسكري، جلب عناصر مقاتلة، الإختطاف و القرصنة...)، كما يمثل هذا الفضاء منطقة تسهل فيها المعاملات غير المشروعة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تطور آليات التعاون الأمني الإقليمي:

تأسست كأطر إقتصادية لكنها تلعب دوراً أمنياً.

1- الآليات الإقليمية التقليدية⁽²⁾:

• الاستراتيجيات الأمنية الإقليمية و الدولية المؤثرة في منطقة الساحل الإفريقي:

عرفت منطقة الساحل الإفريقي العديد من المبادرات الأمنية ذات الطابع الإقليمي، وتعتبر مبادرة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO) ، التي تأسست في سنة 1975 ، أقدم مبادرة للنشاط في مجال الأمن الإقليمي.

(1) محمد مجدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-103.

(2) عبد الرؤوف جمعات و نزيهة بوجردة، الإستراتيجيات الأمنية الدولية في منطقة الساحل الإفريقي بين تحديات و فرص تعزيز الأمن الإقليمي، مجلة الفكر القانوني و السياسي، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد 09، العدد 01 ماي 2025، ص 1360.

• الاستراتيجيات الأمنية الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي:

تعد كل من مبادرات الأجهزة الإقليمية الثلاث " تجمع دول الساحل والصحراء " (CEN-SAD) الذي تأسس في 1989 ، ويضم 29 دولة إفريقية ، إلى جانب المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO) ، و"اتحاد المغرب العربي" (UMA) في فيفري 1989 ، من المبادرات الإقليمية ذات الإطار المؤسسي في المنطقة.

2- الآليات الأمنية الميدانية⁽¹⁾:

هذه أهم الآليات التي نشأت لمواجهة التهديدات الأمنية.

أ. مبادرة دول الميدان: (Pays Du Champ)

تشكلت بمبادرة من الجزائر ، على إثر الاجتماع الأول لقادة أركان دول مالي، موريتانيا، النيجر و الجزائر، المنعقد بتمنراست بتاريخ 12 أوت 2009 ، وتم بموجبه الاتفاق على تشكيل " لجنة لقيادة الأركان العملية المشتركة " (Comite D'état-Major Opérationnel Conjoint) التي أعلن عن تشكيلها في 21 أفريل 2010 ، تعتبر مدينة تمنراست مقرا لها.

كما تعتبر أول مبادرة من النوع العملياتي، بحيث تتولي " لجنة قيادة الأركان المشتركة" (CDOC) المهام التكتيكية للدول الأعضاء بالاعتماد على "وحدة الدمج و الربط" (Unité De De liaison Et Fusion) تجمع بين ثماني دول هي الجزائر ، ومالي، وليبيا، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، والنيجر ، ونيجريا، و تشاد.

و من بين الأهداف الرئيسية لمبادرة دول الميدان هي⁽²⁾:

- ✓ تشكيل قوة تدخل إقليمية مختلطة (مشتركة) لمواجهة تمدد النشاط الإرهابي في المنطقة.
- ✓ تعزيز و توسيع مضمون التعاون و التنسيق الأمني المشترك بين دول منطقة الساحل الإفريقي .

(1) عبد الرؤوف جمعات و نزيهة بوجرادة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 1360-1361.

(2) عبد الرؤوف جمعات و نزيهة بوجرادة ، مرجع نفسه، ص 1361.

3- الآليات القارية الميدانية:

1- مسار نواكشوط⁽¹⁾:

تأسس في 17 مارس 2016 ، بنواكشوط، بمبادرة من مجلس السلام و الأمن الأفريقي من أجل وضع استراتيجية بين الدول الأعضاء، في مجال الأمن، و تعزيز تبادل المعلومات و الاستخبارات، ودعم القدرات العسكرية بين الدول الأعضاء، لاسيما في مجال تهديد الإرهاب و الجريمة المنظمة في المنطقة، هذه المبادرة التي يديرها الاتحاد الإفريقي عبر آلية هندسة السلم والأمن للاتحاد الإفريقي (APSA) ، وهو الجهاز الذي يدير الاتحاد الإفريقي من خلاله السلم والأمن في القارة، يضم أحد عشر دولة أفريقية هي: الجزائر، و مالي، و موريتانيا، و النيجر، و بوركينا فاسو و كوت ديفوار، و غينيا، و ليبيا، و نيجيريا، و السينغال، و التشادي، علاوة علي عضوية المركز

الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب (CAERT) ، إلى جانب عضوية مجموعات إقليمية إفريقية كالمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (CEDEAO) ، و تجمع الساحل و الصحراء (CEN-SAD) يعتبر فضاء نواكشوط تعبيراً عن تضافر الجهود السياسية والعسكرية للدول الأعضاء، من أجل خلق فضاء مناسب لتحقيق التنمية، و استعادة الأمن والاستقرار بالمنطقة، من خلال التنسيق الأمني، و التعاون الميداني من خلال الدوريات المشتركة، و قوة تدخل سريع.

2- مجموعة دول الساحل خمسة: (G5 Sahel) :

تأسست هذه المنظمة في 16 فيفري 2014، في العاصمة الموريتانية نواكشوط، عقب انضمام خمسة دول هي: موريتانيا، و مالي، و بوركينا فاسو، و نيجر، و تشاد، إلى الاتفاقية المنشئة لهذه المجموعة تحت تسمية (المجموعة 5 للساحل)، يهدف هذا المسار إلى تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء في المجال الأمني من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية و تعزيز أمن الحدود المشتركة و التعاون بين الأجهزة الأمنية.⁽²⁾

(1) عبد الرؤوف جمعات و نزيهة بوجردة، مرجع سبق ذكره، ص 1361.

(2) عبد الرؤوف جمعات و نزيهة بوجردة، مرجع نفسه، ص 1362.

تستضيف نواكشوط مقر الأمانة الدائمة للمجموعة: و هو جهاز إدارة الشؤون الإدارية، و الموارد المالية، و تنفيذ الاستراتيجيات الأمنية. و تعتبر مبادرة الساحل خمسة مبادرة متعددة الأبعاد، بل أن خصوصيتها هي المزوجة بين الأمن من جهة ، و التنمية من جهة أخرى لاقت دعم دولي واسع خاصة مانحين أوروبيين.

و من بين الأهداف الأمنية للمبادرة: إنشاء قوة عسكرية مشتركة بين الدول الأعضاء، ومركز مشترك للتحليل و الإنذار المبكر، و إنشاء كلية حربية، كما يشمل التعاون استراتيجية للتنمية من أهدافها تعزيز التعاون الاقتصادي، و إلغاء التأشيرات ومشاريع ذات رأس مال مختلط مثل إنشاء شركة طيران و خط سكة حديدية يربط بين دول المجموعة.

3- تحالف الساحل: (L'alliance Sahel) ⁽¹⁾:

هو تجمع دولي واسع، و مفتوح، يضم مانحين وشركاء دوليين، ومنظمات إقليمية ودولية وشركاء فنيين و ماليين من الاتحاد الأوروبي، و دول الخليج، و البنك الدولي، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و مصرف التنمية الأفريقي ، كما يضم كل من دول فرنسا، و ألمانيا، و إيطاليا، و إسبانيا و المملكة المتحدة، و الدنمارك، و هولندا .

أنشأت هذه المبادرة في 02 جويلية 2017 ، بتوصية من القمة الاستثنائية لرؤساء دول منطقة مجموعة دول الساحل خمسة، بمبادرة من شركاء دوليين و خارجيين، حيث تم الاتفاق على تعاون أمني و إقتصادي مشترك بين مختلف الشركاء الخارجيين، والمانحين الدوليين، و دول المجموعة.

ترمي المبادرة إلى تحقيق أهداف أمنية متمثلاً أساساً في إنشاء:

✓ القوة المشتركة لدول مجموعة الساحل الخمس، (FC-G5S) (Force conjointe du Sahel) تتألف من خمسة آلاف جندي، موزعة على أربعة دول رئيسية هي: مالي، و موريتانيا، و بوركينا فاسو و تشاد، يقع مقر قيادة القوة في سيفاري وسط مالي.

(1) عبد الرؤوف جمعات و نزيهة بوجردة، مرجع سبق ذكره، ص ص 1362-1363.

جاءت هذه القوة العسكرية بدافع من الدول الأفريقية، و الغربية كنمط جديد من المبادرات الجماعية للدفاع الجماعي، و يطلق المتخصصون على هذا النمط الجديد من التحالف (قوى مخصصة) (forces ad hoc) ، تم الاعتماد القانوني لهذه القوة على إثر قرار اجتماع مجلس الأمن الدولي رقم: 2017/2359.

✓ التحالف من أجل الساحل وهو تعهد الاتحاد الأوروبي بالتكفل بالجهود، وبتقديم الدعم و المساعدات الإنمائية الكفيلة بتحقيق التنمية، والشراكة السياسية و الحوكمة، وتوفير دعم فرص التشغيل و التكوين للشباب، وتوفير الطاقة، والأمن الغذائي بالمنطقة.

4- المبادرة الأمريكية بان- ساحل: **pan-sahel initiative (PSI)** (1):

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من المبادرات الخاصة بها في المنطقة، أولها مشروع بان-الساحل، أنشأ في 2002 ، و يرمي إلى تشجيع التعاون الأمني الإقليمي عن طريق تسهيل تقديم المساعدات الأمريكية، و تعزيز عملية جمع و تبادل المعلومات، و المعونة و التدريب العسكريين بين الولايات المتحدة الأمريكية و كل من دول موريتانيا، و مالي، و النيجر، و تشاد.

تطور المسار لاحقا في 2015 ، أصبح يعرف باسم برنامج الشراكة الصحراوية لمواجهة الإرهاب (**TSCTP**) (**le Partenariat transsaharienne contre le terrorisme**) والذي شمل إضافة عضوية سبعة دول أفريقية جديدة هي: الجزائر، و المغرب، و تونس، و بوركينا فاسو و نيجيريا و السينغال، و ليبيا .إلى جانب الدول الأربعة التي تضمنها مشروع (بان-ساحل)، مالي و النيجر و موريتانيا، و التشاد .

(1) عبد الرؤوف جمعات و نزيهة بوجردة، مرجع سبق ذكره، ص 1363.

5- استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية (SSDS)⁽¹⁾:

من جهته يمتلك الاتحاد الأوروبي منذ 2002 ، إستراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي، هي: الاستراتيجية من أجل التنمية و الأمن بالساحل، (**La Stratégie pour la Sécurité et le Développement au Sahel de l'Union européenne**) وهي مبادرة أمنية دولية تشمل الاتحاد الأوروبي، و دول، موريتانيا، و مالي، و النيجر، و بوركينا فاسو، و تهدف هذه المبادرة بدورها إلى المحاربة، و الحد من الأنشطة الإرهابية و التطرف، و مكافحة الهجرة الغير شرعية، و الجريمة المنظمة، كما ترمي إلى أهداف سياسية وتنموية، متمثلة في تحسين تعزيز الاستقرار السياسي، والتماسك الاجتماعي، و التنمية و الحكم الرشيد .

المطلب الثالث: حدود و فعالية المنظومة الأمنية الحالية:

1- المبالغة في الأمنة و عسكرة مكافحة الإرهاب⁽²⁾:

تعتبر مكافحة الإرهاب العامل المشترك لكل المبادرات إلى درجة انه إذا سحبنا هذا من الأجندة ينهار نضام التعاون بأكمله ، فالأمننة (**sécurisation**) المبالغ فيها عن طريق توظيف خطر الإرهاب هو ما يميز عمل هذه المبادرات، بالرغم من أن المهمة الأساسية لهذه المبادرات تكمن في تنسيق و متابعة التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الأمن والتنمية وفي تجسيد تعاون بين الدفاع و الأمن من جهة والتنمية من جهة أخرى.

2- إغفال جانب التنمية⁽³⁾:

إلى جانب الالتزام بتجسيد المشاريع المسجلة، الذي لم يكن بمستوي الفعالية المطلوبة ويحول دون تحقيق المقاربة متعددة الأبعاد المنشودة. عدم إمتلاك هذه المنظمات مقومات الجيوش العسكرية للتمكن من المواجهة الفعالة ضد التهديدات في المنطقة، بسبب التضاربات السياسية، والتباينات الاستراتيجية.

(1) عبد الرؤوف جمعات و نزيهة بوجرادة، مرجع سبق ذكره، ص1363.

(2) عبد الرؤوف جمعات و نزيهة بوجرادة، مرجع نفسه، ص1365.

(3) عبد الرؤوف و نزيهة بوجرادة، مرجع نفسه، ص1365.

في ظل تضارب، وغياب للدعم المشترك، لم تسفر هذه المبادرات الإستراتيجية عن نتائج كبيرة عدى أنها تضعف من وحدة الصف الإفريقي، وتحول دون قيام استراتيجية إقليمية موحدة ومشاركة بين مختلف الفاعلين المحليين.

الفصل الثالث

في ظل التحولات المتسارعة التي تعرفها البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، و ما أفرزته من تهديدات معقدة و متداخلة، لم يعد تحقيق الأمن الإقليمي رهينا بالمقاربات التقليدية القائمة على الردع العسكري فقط، بل أصبح يتطلب فهما أعمق لطبيعة التحديات و خصوصيات الفضاء الجيوسياسي الذي تتفاعل داخله، فقد أظهرت التجارب السابقة، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي أن تعدد المقاربات الأمنية لم يفض بالضرورة إلى تحقيق الإستقرار المنشود، بقدر ما كشف عن محدودية بعض هذه المقاربات في التعامل مع جذور الأزمة.

و في هذا السياق، برزت الحاجة إلى تقييم مختلف المقاربات الأمنية المعتمدة في منطقة الساحل الإفريقي، سواء تلك ذات الطابع العسكري و الأمني، أو المقاربات التنموية و الوقائية، بهدف الوقوف على مدى نجاعتها و حدودها في مواجهة التهديدات الراهنة، كما يكتسي الدور الإقليمي ببعض الدول و على رأسها الجزائر، أهمية خاصة بالنظر إلى موقعها الجغرافي و تجربتها في مكافحة الإرهاب، فضلا عن إعتمادها على مقارنة تجمع بين البعد الأمني و الدبلوماسية في إدارة الأزمات.

و إنطلاقا من ذلك، يسعى هذا الفصل إلى تحليل و تقييم المقاربات الأمنية الإقليمية و الدولية في الساحل، مع التركيز على خصوصية المقاربة الجزائرية، و استشراف آفاق الأمن الإقليمي في ظل التحولات الراهنة، مما يتيح تصور أكثر شمولية و فعالية لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة.

المبحث الأول: تقييم المقاربات الأمنية الإقليمية و الدولية.

في ظل تعدد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، و تداخل أبعادها بين ما هو أمني و سياسي و إقتصادي، تعددت المقاربات المعتمدة من قبل الفواعل الإقليمية و الدولية لمواجهة، غير أن هذا التعدد لا يعني بالضرورة تحقيق الفعالية، بل يطيح إشكالية مدى قدرة هذه المقاربات على التكيف مع طبيعة التهديدات المتغيرة، و عليه، يهدف هذا المبحث إلى تقييم أهم المقاربات الأمنية المعتمدة في المنطقة، من خلال تحليل خصائصها و نتائجها، و الوقوف على حدودها و نجاعتها.

المطلب الأول: المقاربة العسكرية و الأمنية.

1- الاستراتيجية الأمنية و العسكرية الأمريكية :

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على الإستراتيجية الأمنية الذكية التي تجمع بين الآليات العسكرية و الدبلوماسية، و بحكم أن منطقة الساحل الإفريقي أصبح محور اهتمام واشنطن أمنيا منذ إعلانها لإستراتيجية مكافحة الإرهاب الأمريكية عام 2001، خصص البنتاغون الأمريكي برنامجا أمنيا خاصا شمل الأربع دول الأكثر عرضة للنشاط والحركات الإرهابية في الساحل الافريقي :النيجر، مالي موريتانيا و تشاد⁽¹⁾.

كما أكد مستشار الأمن القومي الأمريكي "جون بولتون" (John Bolton) عبر إعلانه عام 2018 للإستراتيجية الأمريكية الجديدة اتجاه دول إفريقيا على أن هذه الإستراتيجية ماضية نحو حشد المزيد من دعم قدرات دول الساحل الافريقي الخمس (بوركينافاسو، موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد) في مكافحة الإرهاب، إلى أن تتمكن من حفظ الأمن وتحقيقه بنفسها، و في ذات السياق أسس مبادرة التعاون العسكري مع دول موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد، إضافة إلى هذه المبادرات سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء وتشديد قواعد عسكرية غرب إفريقيا، لذلك عمل على بناء قاعدة أفريكوم (Africom) العسكرية لتحمي مردودية القوات العسكرية المحلية، و توسيع سبل التعاون الأمريكي الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب وحركات التمرد، فضلا عن ثني واحتواء النفوذ الجيوسياسي للقوى المنافسة لها في المنطقة (الصين).

(1) قادة عامر و رشيد ساعد، التدخلات الخارجية من طرف القوى العظمى في منطقة الساحل الإفريقي: الإستراتيجيات الصينية و الأمريكية أنموذجا، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، جامعة ابن خلدون- تيارت، الجزائر، المجلد 09 العدد 02، ديسمبر 2024، د ص.

علاوة على ذلك، انبثق عن الإستراتيجية الأمنية الأمريكية العديد من المبادرات أبرزها مبادرة عموم الساحل أو مبادرة "بان ساحل" - (Pan Sahel IPS)، التي هدفت إلى تأمين المنطقة من التمدد الإرهابي في المنطقة، و ذلك من خلال إطلاق العديد من البرامج الأمنية و العسكرية المشتركة منذ سنة 2002 ، و بميزانية قدرها (08) مليار دولار، لدعم جيوش كل من دول موريتانيا، مالي، النيجر و التشاد، و قد أعلنت الولايات المتحدة على إثر هذه المبادرة على عدة عمليات أمنية عسكرية على غرار عملية فلينتلوك عام 2005، التي جمعت دولاً من الساحل الإفريقي: (السنغال، موريتانيا نيجر، التشاد، و مالي)، الجزائر، تونس، والاتحاد الأوروبي، وهذا لأجل تقوية و بناء قدرات الشركاء في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة.

لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى المنظور الأمني القائم على أساس تفعيل أدوات القوة الصلبة في المنطقة، حيث تسعى دائماً إلى تبرير تدخلاتها بدول المنطقة، و سعيها الدائم إلى إدامة قواعد عسكرية بها، بمحاربة الجريمة المنظمة والإرهاب، ومنه فإن الولايات المتحدة استراتيجياً تبنت المنظور الأمني لتحقيق وبناء السلم، و منع انتشار الصراعات في دول الساحل المهددة بالتآكل بفعل العوامل الداخلية والخارجية، خاصة العنف، حيث اعتبر الرئيس الأمريكي "جو بايدن" - (Joe Biden) ذلك بمثابة الوقاية (منع انتشار الصراعات)، بالعمل طويل الأجل والمستدام الذي يتحقق من خلال إغراء المكاسب الأسهل و الأكثر دقة.

خريطة رقم 05: التواجد الأمريكي العسكري في الساحل الإفريقي⁽¹⁾:



(1) محمدي إسمهان، تاريخ السياسة الأمنية الروسية في منطقة الساحل الإفريقي ، مجلة البحوث التاريخية، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2024، ص24.

و اعتمدت الولايات المتحدة على عدد من الآليات لتحقيق الأمن - وفق منظورها - في القارة الإفريقية بصفة عامة، و في منطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة.

أولاً: الشراكة الإستراتيجية: تتمثل في قيام شراكات مع عدد من الدول الإفريقية، يتم بموجبها منح الولايات المتحدة امتيازات و تسهيلات عسكرية بصورة مباشرة، أو من خلال الشراكة و التعاون مع حلف شمال الأطلسي، والذي تعد أمريكا الدولة المركزية فيه، ومن بين الامتيازات والتسهيلات التي تمنح للولايات المتحدة: السماح بوجود جنود و وحدات عسكرية بكامل عتادها و معداتها و أسلحتها داخل ثكنات خاصة لا تخضع لأي قوانين خاصة بالدول المضيفة ، ولا أي سلطة داخلها و هو ما يعده الخبراء الإستراتيجيون قواعد عسكرية أمريكية غير معلن عنها، أو غير معترف بها⁽¹⁾.

ثانياً: القواعد العسكرية: تهيمن الولايات المتحدة على العالم من خلال قواعدها العسكرية التي تحيط بالأرض من كل جانب، و توجد في جميع قارات العالم باستثناء القارة القطبية الجنوبية و بهذا فإن تلك الشبكة من القواعد تمثل شكلاً جديداً من الإمبراطوريات، فهي إمبراطورية من القواعد بها أكثر من نصف مليون من الجنود و الجواسيس و الخبراء العسكريين و المدرسين و المقاولين المدنيين⁽²⁾.

(1) بشكيط خالد، المقاربة التنموية في مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 السنة الجامعية 2018-2019، ص158.

(2) بشكيط خالد، مرجع نفسه، ص158.

ثالثاً: تأسيس قوة إفريقية لمكافحة الإرهاب: كشف الجنرال "جوف أبو زيد" قائد القيادة المركزية الأمريكية في 30 جويلية 2003، إعتزام بلاده إنشاء قوة عمل تشارك فيها (11) دولة إفريقية، بهدف مواجهة الكوارث و مكافحة الإرهاب بـ منطقة شرق إفريقيا و وسطها، و ستشرف القيادة المركزية الأمريكية على هذه القوات، و قال "أبو زيد": " إن القوة التي ستشكل أيضاً فريقاً إفريقيا لإدارة الكوارث ستحظى بدعم كامل من الولايات المتحدة، وستعمل على تحقيق قدر كبير من الاستقرار بالمنطقة" موضحاً أن الكوارث التي تهدد المنطقة (الإفريقية) متعددة مثل: الفيضانات، حوادث الطيران، الهجمات الإرهابية المدمرة، ما يتطلب مواجهتها بصورة مشتركة، و شدد "أبو زيد" على أن الطريقة الوحيدة للقضاء على الإرهاب بالمنطقة هي الطريقة الجماعية، مشيراً إلى أن قوة العمل المزمع إنشاؤها ليس المقصود منها أن تتولى فعلياً محاربة الإرهاب، و لكنها ستوفر أرضية للرد عليه عند حدوثه⁽¹⁾.

رابعاً: برنامج (بان ساحل): تم إطلاقه عام 2002، بهدف تعزيز الأمن على الحدود و زيادة القدرة على محاربة الإرهاب في أربع دول هي: (مالي، تشاد، النيجر، و موريتانيا)، و للبرنامج جناح عسكري يعمل تحت مظلة عملية (أنديرينج فريدم)، الهادفة إلى مكافحة و اعتقال المنظمات الإرهابية العاملة بمنطقة الساحل، و قد قامت الولايات المتحدة بتوسيع هذا البرنامج عام 2009 ، ضمن مبادرة جديدة عرفت باسم: (TRANS SAHARA COUNTER TERRORISM)، لتشمل (الجزائر تونس و نيجيريا)، و عديد دول إفريقيا، مما يضمن نجاح الإستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب إنطلاقاً من دول الجوار، و السيطرة على ثروات المنطقة خاصة النفط من خليج غينيا إلى السودان⁽²⁾.

(1) بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص 159.

(2) بشكيط خالد، مرجع نفسه، ص 159 .

خامساً: الشراكة الأمنية المغربية مع حلف الأطلسي: نتيجة تطور مصادر التهديدات للأمن العالمي و الإقليمي، و تزايد حدة الاعتماد المتبادل، دخل (حلف الناتو) في مسارات جديدة و واسعة لتعاون مع أقاليم و دول أخرى لمواجهة التحديات الجديدة و كانت الشراكة الأمنية مع دول منطقة الساحل الإفريقي من أولوياته، نظراً للقرب الجغرافي و كذلك إعلان دول المنطقة رغبتها في العمل المشترك مع الحلف، سعياً منها لتجاوز بعض التهديدات التي عجزت عن مواجهتها بسبب تواضع إمكانياتها، و جاءت هذه الشراكة الأمنية لتوفير الأمن والاستقرار في حوض المتوسط في إطار ما عرف بإسم: (الحوار المتوسطي)، الذي إنطلق عام 1994⁽¹⁾.

سادساً: تأسيس أفريكوم: هي قيادة إفريقيا الأمريكية، تتكون من قوات موحدة مقاتلة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية، و هي مسؤولة عن العمليات العسكرية الأمريكية، وعن العلاقات العسكرية مع (53) دولة إفريقية، تأسست في: 01 أكتوبر 2007، بوصفها قيادة مؤقتة تحت القيادة الأمريكية لأوروبا و التي كانت مسؤولة عن العلاقات العسكرية الأمريكية مع أكثر من (40) دولة إفريقية⁽²⁾.

1- المقاربة الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي:

اعتمدت فرنسا في مواجهتها للتحديات الأمنية المتفاقمة بمنطقة الساحل الإفريقي على مقاربة عسكرية بحثة جسدتها التدخلات العسكرية تحت أسماء متعددة و ذلك كما يلي:

(1) بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 159-160.

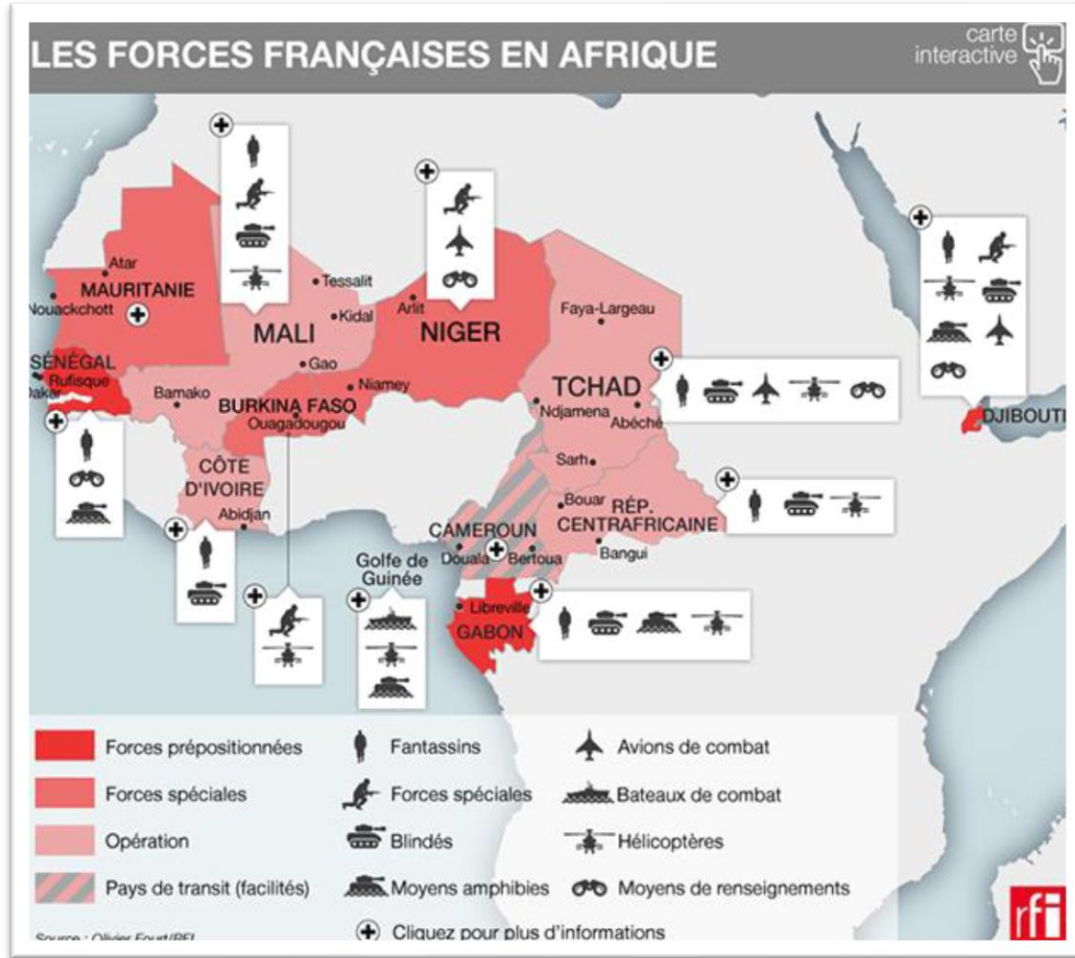
(2) بشكيط خالد، مرجع نفسه، ص ص 160-162.

➤ التعاون الدفاعي:

يتركز التعاون الفرنسي مع دول الساحل في الجانب الأمني حيث مولت مديرية الأمن و التعاون الدفاعي (DCSD) ، مشروعين هما: "مشروع العدالة و الأمن في منطقة الساحل الإفريقي" المعروف بـ (JUSSEC) ، عام 2009 لمدة ثلاث سنوات، و يهدف إلى مكافحة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و الجريمة المنظمة من خلال تعزيز القضاء و الشرطة و الدرك، أما المشروع الثاني فهو (AFORMA) (دعم تدريب الشرطة و الدرك في أفريقيا)، بمبلغ (مليون يورو)، على مدى ثلاث سنوات، حيث يهدف هذا المشروع إلى توفير التعزيز الهيكلي (سياسة التوظيف والتدريب) لقوى الأمن الداخلي في تسعة بلدان شريكة، و ينص على إنشاء مجموعة من الخبراء القادرين على تولي مسؤولية فعالة لتدريب الشرطة و الدرك الإفريقية في عدد من المجالات، بما في ذلك التحضير لعمليات حفظ السلام⁽¹⁾.

(1) بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 166-167.

خريطة رقم 06: التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي⁽¹⁾:



⁽¹⁾ عبد الوهاب غربي، التهدد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي و انعكاساته الأمنية على الجزائر في فترة 2011-2020 مرجع سبق ذكره، ص 190.

➤ عملية القط البري - عملية سيرفال:-

بدأت فرنسا تدخلها العسكري بمالي في 11 جانفي 2013 على طلب من السلطات المالية بعد تمكين الإرهابيين عمليا من اقتطاع شمال البلاد و السيطرة عليه بعد هزيمة الجيش المالي حيث باتت الوحدة الإقليمية المالية مهددة بما يتيح للجماعات الإرهابية توسيع نفوذهم نحو الجنوب (1). و قد تمثلت الدوافع الفرنسية المعلنة في ثلاث رئيسية:

- مساعدة القوات المسلحة بمالي لمنع تقدم الجماعات الإرهابية و استرجاع شمال البلاد مع ضمان أمن المدنيين.
- مساعدة مالي على استعادة سلامتها الإقليمية وسيادتها .
- تسهيل تنفيذ القرارات الدولية من خلال تمكين النشر السريع لبعثتين دوليتين:بعثة الدعم الدولية في مالي(MISMA) ، و مهمة تدريب الجيش المالي من طرف الإتحاد الأوروبي (EUTM) ، و وفقا لوزارة الدفاع الفرنسية وصل الجنود العاملون في عملية سيرفال إلى (4500) جندي.

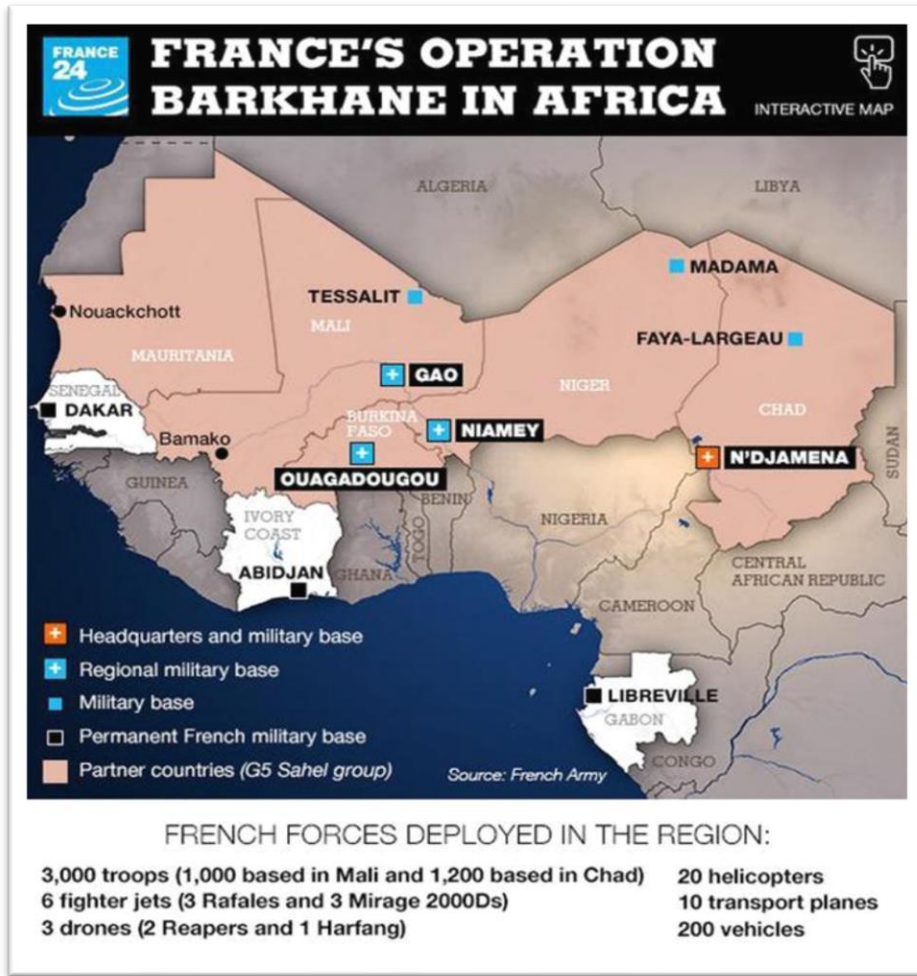
عملية برخان:

عملية برخان بدأت هذه العملية في 2014.08.01، وحلت عملية "سيرفال" و مجال عملها أوسع لأنها تشمل إلى جانب مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد و بوركينا فاسو و هي البلدان الرئيسية في منطقة الساحل الإفريقي، و تهدف لدعم القوات المسلحة للدول الشركاء في المنطقة في استراتيجيتهم ضد المجموعات الإرهابية المسلحة، و المساعدة في منع إعادة تشكيل ملادات آمنة للإرهاب في المنطقة(2).

(1) بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 167-168.

(2) بشكيط خالد، مرجع نفسه، ص ص 169-170.

خريطة رقم 07: عملية برخان في الساحل الإفريقي⁽¹⁾:



⁽¹⁾ بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص 172.

2- المقاربة الاممية في منطقة الساحل الافريقي:

و لهذا تنبأت الأمم المتحدة مقاربتها الأمنية لمنطقة الساحل تحت اسم إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة بشأن منطقة الساحل، و التي تمحورت حول ثلاث مجالات دعم واسعة النطاق صيغت في صورة ثلاث غايات إستراتيجية كبرى ترمي كلها إلى دعم المبادرات المستمرة و تعزيزها و معالجة الثغرات التي تم تحديدها، و هو ما يعني هذه الإستراتيجية تعترف بوجود علاقة ارتباط بين الأمن و التنمية على الصعيدين الوطني و الإقليمي، حيث تقترح مجموعة من الأهداف المحددة و الإجراءات الإرشادية لمعالجة بعض التحديات الهيكلية الرئيسية التي تواجه بلدان المنطقة على المستوى الوطني كما يلي⁽¹⁾:

- تعزيز الحوكمة الفعالة غير الإقصائية في شتى أنحاء المنطقة.
- تمكين آليات الأمن الوطنية و الإقليمية من التصدي للتهديدات العابرة للحدود.
- تكامل الخطط و التدخلات الإنسانية و الإنمائية من أجل بناء القدرة على التحمل في الأجل الطويل.

3- المقاربة الأوروبية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي:

اعتمد الاتحاد الأوروبي في مقاربته لتحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي على إستراتيجية متمحورة على أربعة مواضيع رئيسية⁽²⁾:

- 1- الربط بين الأمن والتنمية في منطقة الساحل.
- 2- تحقيق الأمن و التنمية في منطقة الساحل.
- 3- مساعدة جميع دول المنطقة من بناء قدرات كبيرة.
- 4- تشجيع التنمية الاقتصادية لشعوب منطقة الساحل .

(1) بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص 178.

(2) بشكيط خالد، مرجع نفسه، ص 184.

➤ الإستراتيجية الروسية:

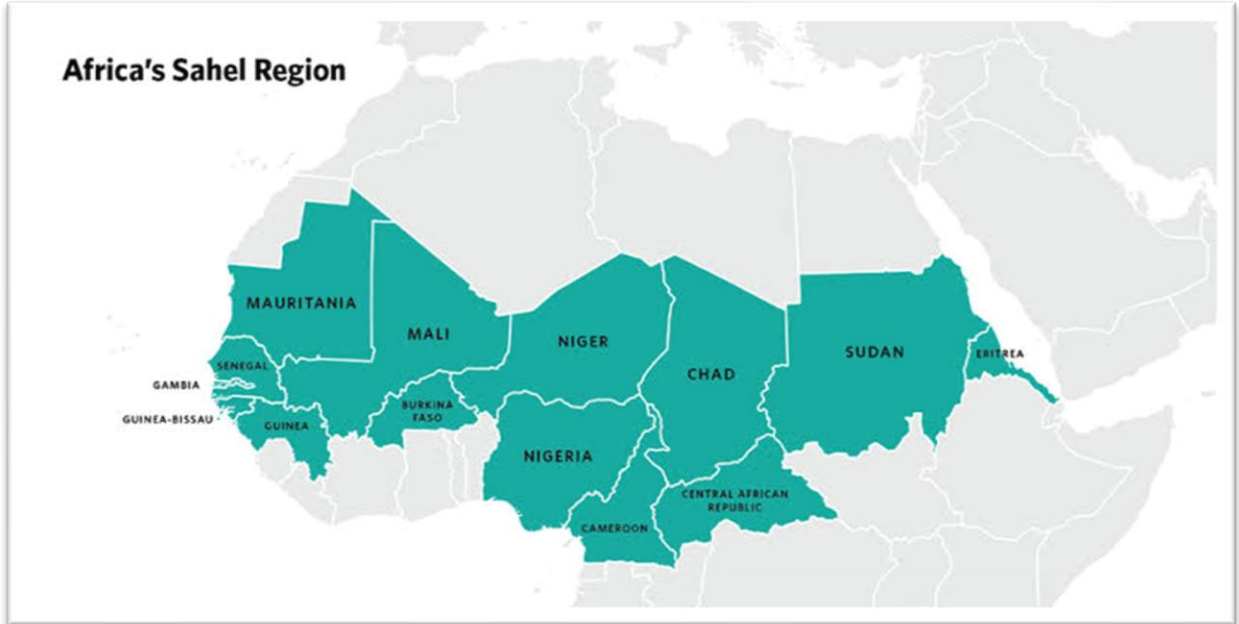
مع بداية الألفية الثالثة، و خاصة بعد عام 2014 ، شهدت السياسة الأمنية الروسية تحولا استراتيجيًا في منطقة الساحل الأفريقي، على الرغم من أن المنطقة كانت تاريخيًا تحت تأثير القوى الغربية، إلا أن روسيا بدأت في تعزيز وجودها الأمني عبر عدة قنوات، هذه الخطوة تمثلت في تعزيز التعاون العسكري مع دول مثل مالي، تشاد، النيجر، وبوركينا فاسو، حيث تم توقيع اتفاقيات عسكرية لتزويد هذه الدول بالسلح و التدريب العسكري⁽¹⁾. كما تعتبر الحرب ضد الجماعات المتطرفة والإرهابية في منطقة الساحل أحد المحركات الرئيسية للسياسة الأمنية الروسية في المنطقة منذ عام 2015 و عودة النفوذ الروسي إلى الساحل، حيث سعت روسيا لتقديم الدعم العسكري لدول الساحل عبر توقيع اتفاقيات للتعاون العسكري، التي تشمل تدريب القوات المسلحة، تزويدها بالمعدات والأسلحة، و إرسال مستشارين عسكريين، هذا الدعم يعكس رغبة روسيا في تعزيز قدرات هذه الدول في مواجهة التهديدات الأمنية المتزايدة. و قد اعتمدت موسكو بشكل أساسي على قوتها العسكرية لتعزيز نفوذها في منطقة الساحل الأفريقي.⁽²⁾ ، كما كُشف في أوائل عام 2024 عن تشكيل عسكري روسي جديد يُدعى " فيلق أفريقيا"، ليكون بديلاً لمجموعة "فاغنر"، ويعكس هذا التشكيل توجه روسيا نحو توسيع نفوذها العسكري في أفريقيا بوجود رسمي معلن، مما يمنح عملياتها بعداً قانونياً واستراتيجياً في مواجهة النفوذ الأوروبي و الأمريكي⁽³⁾.

(1) محمدي إسمهان، تاريخ السياسة الأمنية الروسية في منطقة الساحل الإفريقي ، مجلة البحوث التاريخية، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، الجزائر. مج8، ع02، ديسمبر 2024، ص ص 398-399.

(2) وحدة دراسات جنوب الصحراء، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي: الأبعاد و السياسات، ورقة بحثية، المركز الليبي للدراسات الأمنية و العسكرية، 06 نوفمبر، ص ص 14-15.

(3) وحدة دراسات جنوب الصحراء، مرجع نفسه، ص ص 15-16.

خريطة رقم 08: التواجد العسكري الروسي في منطقة الساحل الأفريقي (1):



(1) وحدة دراسات جنوب الصحراء، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المطلب الثاني: المقاربة التمنية كمقاربة وقائية:

➤ تفاقم الدور الصيني في المنطقة:

يرجع اهتمام الصين بالقارة الإفريقية إبان الحرب الباردة من خلال دعمها لحركات التحرر بغية تصفية الاستعمار الأوروبي، وتجسد ذلك من خلال مؤتمر باندونغ 1955 الذي طرح جملة من المبادئ كاحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بعد نهاية الحرب الباردة و نتيجة للتحويلات التي عرفها النظام الدولي تحولت نمط العلاقات الإفريقية الصينية من علاقات ايدولوجية إلى إقامة علاقات اقتصادية قائمة أساسا على المصالح المتبادلة و المشتركة⁽¹⁾.

إن الإدراك الصيني لأهمية القارة الإفريقية عموما و منطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص ينبع من منطلقات اقتصادية بحتة نظرا لوجود احتياطات نفطية مهمة في إفريقيا، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، اعتمدت الصين استراتيجية جديدة تمثلت في تنويع مصادر النفط و إيجاد أسواق لمنتجاتها، لذا فإن منطقة الساحل الإفريقي لها نصيب من الاستثمارات الصينية في القارة، وهذا ما قامت به الشركة الصينية (Sino Uranium) ، التي تحصلت على العديد من عقود التنقيب على اليورانيوم في أغادير عام 2006 ، لتكون بذلك قد كسرت الاحتكار المفروض من قبل الشركات الفرنسية التي فقدت بعض امتيازاتها و استثماراتها الاقتصادية في المنطقة و امتد نشاطها إلى بقية دول الساحل كالسودان، مالي و التشاد.

و تعتبر دول الساحل الإفريقي دولا هشة من الناحية الاقتصادية و تحتل عموما المرتبة الأدنى من التصنيف الدولي من حيث الاستقرار و التنمية⁽²⁾. و لقد أكد الإتحاد الإفريقي على الصلة الوثيقة بين الاستقرار و التنمية و كل واحد لازم للآخر و غيابه يسبب هشاشة الآخر⁽³⁾.

(1) خديجة بن سعيد، محدودية دور الأطراف الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي، مجلة العلوم القانونية و السياسية، جامعة الجزائر 03، المجلد 13، العدد 01، ص ص 80-81.

(2) ترغيني أمال و زنودة منى، ثنائية الأمن و التنمية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، المجلد 08 ، العدد 01، جانفي 2024، ص ص 447-448.

(3) بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 211-212.

خريطة رقم 09: التواجد العسكري الصيني في إفريقيا⁽¹⁾ :

⁽¹⁾ <https://alafarika.org>

المطلب الثالث: حدودية و نجاعة هذه المقاربات:

رغم تعدد المقاربات الأمنية المعتمدة في منطقة الساحل الإفريقي، سواء العسكرية أو الأمنية و الوقائية، إلا أن فعاليتها في تحقيق الإستقرار و القضاء النهائي على التهديدات الأمنية ظلت محل جدل واسع، فقد تمكنت بعض هذه المقاربات من تحقيق نتائج نسبية، خاصة من خلال إضعاف بعض الجماعات الإرهابية و الحد من توسعها في فترات معينة، إضافة على تعزيز قدرات الجيوش المحلية و رفع مستوى التنسيق الأمني بين دول المنطقة، غير أن هذه النتائج بقيت محدودة و غير كافية لتحقيق أمن مستدام نظرا لوجود عدة عراقيل و تحديات.

فمن جهة تعرضت المقاربة العسكرية لانتقادات بسبب تركيزها المفرط على الحلول الأمنية و العسكرية، دون معالجة الأسباب الحقيقية للأزمة مقل الفقر و التهميش و ضعف التنمية و غياب الحوكمة الرشيدة، كما أن الإعتماد على التدخلات العسكرية الأجنبية أدى في بعض الأحيان إلى تنامي مشاعر الرفض الشعبي و تصاعد الخطابات المعادلة للتدخل الأجنبي.

➤ نقد المقاربة الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي:

على الرغم من أن الدوافع المعلنة للتدخل الفرنسي في مساعدة حكومة مالي على طرد "الحركات المسلحة" من شمال البلاد، و استعادة الأمن و تحقيق الاستقرار، إلا أن واقع الأمر يدعو إلى التشكيك في هذه النية الفرنسية تجاه التدخل في مالي، فمن الواضح أن الهدف الرئيسي ليس حل الأزمة القائمة في مالي، فلو أنها كانت تسعى إلى الحل فقد كانت هناك فرص لتقديم الدعم لتحركات الإيكواس في هذا لإتجاه، و هي التي سبق للمجموعة و أن أعلنت إستعدادها لنشر (3300) جندي في مالي لطرد المقاتلين المسلحين، و لإصلاح الجيش المالي ثم دعم العمليات لإستعادة شمال البلاد من المسلحين⁽¹⁾.

(1) بشكيث خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 172-173.

و لا تزال التوترات الأتنية السمة البارزة بالمنطقة، حيث تعرض السكان من العرب و الطوارق للتصفية الجسدية و نهب الممتلكات بعد دخول الجيش المالي بعض مدن الشمال، التي أصبحت خالية من هؤلاء الذين كانوا يسيطرون على مختلف النشاطات الإقتصادية و التجارية بهذه المناطق، إضافة إل التوتر السياسي يبقى الوضع الإقتصادي مترديا، إذ تنعدم كافة البنى التحتية و المرافق الإجتماعية ، و لم تستثمر الدولة في أية برامج تنموية في مناطق الشمال، التي تنشط فيها الجماعات المسلحة و تجارة السلاح، و تهريب المخدرات التي تعتبر فرص العمل الوحيدة المتاحة لحد الساعة لشباب المنطقة.

و خلال إطلاق عملية برخان يبدو أن فرنسا أصبحت على دراية بالقضايا الأمنية عبر الحدود في منطقة الساحل هذا من جهة، و من جهة أخرى فقد حشدت فرنسا مواردها العسكرية بشكل أساسي حيث يغطي نظام مراقبتها حزام الساحل بأكمله، و على الرغم من أن فرنسا فرنسا غير موجودة في مجموعة الخمس للساحل ، إلا أنها متواجدة بطريقة غير مباشرة من خلال دعمها منذ البداية، و هي التي صممت المكون العسكري بإعتباره أساس هذا الإطار الأمني ، فالبنية النهائية لهذه القوة الإقليمية تتبع بالفعل من التعاون العسكري المكثف بين فرنسا و دول الساحل الخمس .

➤ نقد المقاربة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:

إن المتفحص للمقاربة الأمنية في تحقيق الأمن بالمنطقة يدرك بأن أغلب محتوى هذه المقاربة بقيت و ستبقى مجرد شكليات و عبارات بعيدة جدا عن التطبيق و التجسيد الميداني لعدة أسباب منها:

- المقاربة الأمنية المصادق عليها من طرف مجلس الأمن لا يمكنها أن تخرج عن نطاق مصالح القوى الكبرى الخمس خاصة فرنسا و أمريكا، إفريقيا تاريخيا ضحية لطموحات الدول أكثر قوة .
- الأمم المتحدة لا تملك الإمكانيات المالية المستقلة لتجسيد مقاربتها في المنطقة بعيدا عن مصالح القزى الكبرى.
- إن إقتصار تجسيد الأمم المتحدة لمقاربتها أمنيا فقط اتجاه التحديات الموجودة يجعلها غير ناجعة .
- اكتفت الأمم المتحدة بحث دول المنطقة بالتصديق على الإتفاقيات الاممية لمكافحة الفساد و الجريمة المنظمة و الحركات الإرهابية و احترام القانون و حقوق الإنسان.

➤ نقد المقاربة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي:

رغم أن المقاربة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي ساهمت في دعم جهود مكافحة الإرهاب خاصة من خلال التعاون الاستخباراتي والتدريب العسكري ودعم الجيوش المحلية، إلا أنها تعرضت لعدة انتقادات تتعلق بمدى فعاليتها و طبيعة أهدافها الاستراتيجية في المنطقة:

- أولاً ركزت المقاربة الأمريكية بشكل كبير على البعد الأمني و العسكري، من خلال تعزيز التعاون العسكري و توسيع نشاط القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا، دون الاهتمام الكافي بالأبعاد التنموية والاجتماعية التي تُعد من الأسباب الرئيسية لانتشار الإرهاب والتطرف في دول الساحل.
- ثانياً، اعتمدت الولايات المتحدة على مقاربة "الحرب على الإرهاب"، التي تقوم أساساً على الدعم العسكري و الاستخباراتي واستخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الطائرات بدون طيار والمراقبة الإلكترونية، غير أن هذه الأدوات لم تتجح في القضاء النهائي على الجماعات الإرهابية، التي أظهرت قدرة كبيرة على التكيف وإعادة الانتشار داخل المنطقة.
- ثالثاً، يُنقد الدور الأمريكي بسبب ارتباطه بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، خاصة ما يتعلق بتوسيع النفوذ الأمريكي في إفريقيا، ومواجهة القوى المنافسة، مثل روسيا والصين، إضافة إلى حماية المصالح الاقتصادية والأمنية الأمريكية في المنطقة.
- رابعاً، أدى التركيز على دعم الأنظمة والجيوش المحلية في بعض الأحيان إلى تعزيز الطابع الأمني للسلطة، دون تحقيق إصلاحات سياسية حقيقية، وهو ما ساهم في استمرار الأزمات الداخلية وضعف الثقة بين الدولة والمجتمع.
- خامساً، يرى بعض الباحثين أن المقاربة الأمريكية اتسمت بعدم الاستمرارية والوضوح، حيث عرفت السياسة الأمريكية في الساحل تغيرات متكررة حسب الإدارات الأمريكية المختلفة، مما أثر على فعالية الاستراتيجية الأمريكية على المدى الطويل.

و عليه، يمكن القول إن المقاربة الأمريكية في منطقة الساحل، رغم مساهمتها في تعزيز القدرات الأمنية والعسكرية لبعض دول المنطقة، إلا أنها واجهت عدة حدود مرتبطة بتركيزها على البعد الأمني والعسكري، وإهمالها النسبي للأبعاد السياسية والتنموية الضرورية لتحقيق الاستقرار المستدام.

➤ نقد المقاربة الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي:

إن الناظر و المتفحص لهذه الإستراتيجية ، يكتشف بانه و بالرغم من أهمية منطقة الساحل الإستراتيجية لأوروبا فقد ظلت بعيدة عن إهتمامها بإستثناء فرنسا، و لكن وقوع هجمات إرهابية في أوروبا و إختطاف الرهائن الأوروبيين زاد من أهمية المنطقة لأوروبا بعد إدراكها للمخاطر التي يمكن أن تتجم عن عدم التعامل مع تلك المنطقة⁽¹⁾.

كما تعبر مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل عن مصلحته الواضحة و الطويلة الأمد، و هي منع مختلف التنظيمات الإرهابية المتواجدة بالمنطقة، من إمكانية شن هجمات على أراضيها، و تقليل و احتواء الإتجار غير المشروع بالمخدرات الموجهة إلى أوروبا و حماية المصالح الإقتصادية القائمة و تطويرها من خلال تعزيز التجارة و الإستثمار بالمنطق. من جهة أخرى و بالرغم من اعتراف الاتحاد الأوروبي بأن مسببات الأزمة بالمنطقة هي انعدام التنمية بأبعادها المختلفة سياسيا و إقتصاديا و اجتماعيا و بيئيا، إلا أنه لم يتعامل مع هذه المدخلات المسببة للأزمات، بل كانت مقاربتة تتعامل مع مخرجات الأزمات و هي الإرهاب.

➤ ضعف دور المؤسسات الإقليمية منطقة الساحل الإفريقي:

تعد المنظمات الدولية و الإقليمية من أكثر الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية، حيث أنها تصنف ضمن أشخاص القانون الدولي العام، و أن تطور الأزمة الأمنية في الساحل الإفريقي و تشابك معضلاتها الأمنية أدى بالمؤسسات الإقليمية و الدولية لإيجاد الحلول خاصة بعد تأزم الوضع في مالي لذا فنجد تدخل كل من **منظمتي الإيكواس و تجمع دول الساحل الخمس** في إيجاد حلول للوضع المتأزم في المنطقة.⁽²⁾

(1) بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص 185.

(2) خديجة بن سعيد، محدودية دور الأطراف الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-77.

أ- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس":

تعد هذه المنظمة إقتصادية بالدرجة الأولى، لكن بعد المستجدات الأمنية في إفريقيا بات من الضروري أن تكون للقضايا السياسية و الأمنية وجود في عمل هذه المنظمة، هذا ما أدى لإيجاد دور للمنظمة في حل بعض النزاعات و الصراعات في إفريقيا عموما كالحرب الأهلية في ليبيريا، النزاع الحدودي بين نيجيريا و الكامرون، و امتد اهتمامها بمنطقة الساحل على وجه الخصوص كالأزمة في شمال مالي. و تقوم المقاربة الأمنية لمجموعة "الإيكواس" فيما يلي:

- ضرورة إيجاد حلول لإيقاف الأزمة في مالي ويتم ذلك من خلال دعم الجهود الدولية والإقليمية لإعادة الاستقرار الأمني في المنطقة.
- الالتزام بالشرعية الدولية و قرارات الأمم المتحدة.
- تشكيل قوة تدخل في شمال مالي في عام 2003 بتنسيق أممي فرنسي.

لذا يمكن القول، أن منظمة "الإيكواس" سبقت قرار التدخل العسكري على تحقيق الأمن و الاستقرار في المنطقة، و إن مقاربة التدخل العسكري التي تبنتها المجموعة لم تكتمل لولا الدعم التي حظيت به من طرف عدة قوى دولية على رأسها فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، و هذا ما يعكس حجم الضغوط التي وقعت تحتها المجموعة لتبني الخيار العسكري، الأمر الذي رفضته الجزائر كون انتشار قوات الإيكواس في شمال مالي يشكل اختراقا للعمق الاستراتيجي للجزائر، و إن لهذا التدخل العسكري تداعيات أمنية على المنطقة ككل، لذلك تسعى المنظمة لتعزيز الأمن في المنطقة من منطلق مقاربة قائمة على تعزيز و تكثيف الجهود، و تنسيق العمل المشترك بينها و بين المنظمات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي.

ب- مجموعة دول الساحل الخمس G5 -

تضم مجموعة دول الساحل الخمس موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد و بوركينا فاسو و قد أنشئت عام 2014 بغرض مواجهة التهديدات الأمنية و الإقتصادية في المنطقة و ضمان تحقيق الأمن والتنمية في الدول الأعضاء، إلا أن هذه المنظمة تواجه تحديات تتعلق بعدم قدرة الدول الأعضاء على تعبئة

مواردها الداخلية، ولقد قامت فرنسا بتدعيم هذه المنظمة بالموارد المالية مقابل تصديدها للتنظيمات الإرهابية في الساحل، إلا أن هذا الأمر أثار شكوك حول مدى إستقلالية هذه المنظمة أم أنها أداة في يد فرنسا للتحكم فيها وهذا ما حذرت منه الجزائر بضرورة قيام منظمة إفريقية قائمة بذاتها قادرة على مواجهة مشاكلها بمفردها دون الحاجة للتدخل الأجنبي وهذا ما انبثقت عنه مبادرة دول الميدان. أما التحدي الآخر التي تعرفه مجموعة دول الساحل الخمس هو إنخراطها في العديد من المنظمات الإقليمية على غرار الإتحاد الإفريقي و المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا الأمر الذي قلص من دورها و درجة إلزامها تجاه هذه المنظمات.

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لتحقيق السلم في الساحل:

تعد الجزائر من أبر الفواعل الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي نظرا لموقعها الجغرافي المحوري و خبرتها الطويلة في مجال مكافحة الإرهاب، خاصة بعد تجربتها خلال تسعينات القرن الماضي و قد دفعتها التهديدات المتزايدة في الساحل، إلى تبني مقاربة خاصة تجمع بين البعد الأمني و الدبلوماسي، مع التركيز على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و إحترام سيادتها، و العمل على معالجة الأزمات من خلال الحوار و الحلول السياسية. و عليه تسعى الجزائر إلى لعب دور محوري في تحقيق الأمن و الإستقرار الإقليمي عبر أدوات متعددة.

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الجزائرية في الساحل:

ترتكز السياسة الأمنية في منطقة الساحل على:

1- رفض التدخل الأجنبي:

تستمد السياسة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية المرتكزة أساسا على عدم التدخل في شؤون الآخرين، حيث ظل هذا المبدأ من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، كما ظلت الجزائر تبرر من منطلقه رفضها لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول بما فيها دول الساحل الإفريقي التي ترتبط به تاريخيا و جغرافيا⁽¹⁾، و هو ما ظهر في الموقف الجزائري اتجاه الأزمة الليبية التي كان من تأثيرها كبير على منطقة الساحل الإفريقي، لأن الحالة الليبية تمثل أبرز خطوط التماس في العلاقات بين دول المنطقة بما فيها الجزائر، و على أساس كل هذا ترفض الجزائر التدخل العسكري الأجنبي المباشر، بإعتبار أن ذلك سيوفر غطاء دينا و إيديولوجيا لعناصر التنظيمات الإرهابية، و بذلك فإن المقاربة الجزائرية فيما يتعلق بإستراتيجية مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي تقوم على أساس الطابع المحلي، و بذلك تتبنى الجزائر مقاربة أمنية متعددة الأبعاد لمواجهة التهديدات الأمنية الآتية من منطقة الساحل الإفريقي، و ترفض المقاربة الدولية التي تهدف على تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي عبر التدخل الأجنبي.

2- تجريم دفع الفدية:

لقد كان الموقف الرسمي للجزائر ثابتا بخصوص دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن الرهائن المختطفين و هو الرفض القطعي و التام، و ذلك أن الحصول على الفدية يتيح لهذه الجماعات توفير موارد مالية لشراء الأسلحة و تنفيذ عملياتها الإرهابية خاصة في الجزائر.

(1) دالع وهيبة، السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة دراسات إستراتيجية، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، العدد 23، ص ص 94-95

3- رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية:

لقد رفضت الجزائر التفاوض مع الجماعات الإرهابية أيا كان نوعه، كما رفضت دخول بعض دول المنطقة كوسيط للتفاوض بين الجماعات الإرهابية، إلا أن الجزائر فضلت الخيار العسكري لحماية أمنها من خلال تدخل الجيش لإنقاذ الرهائن بدلا من التفاوض، " كون لا أحد يعرف أفضل من الجزائر شراسة الإرهابيين، خاصة و أن الجزائر قادت حربا قوية ضد الإرهابيين لعدة سنوات ترتب خسائر بشرية و مادة كبيرة" (1).

4- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

و يقوم هذا المبدأ على بعث تعاون تتائي أو جهوي لصالح أطرافه ، و يتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم و تنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية، و تطبيقا لهذا المبدأ وفقا هذا التصور فإن الجزائر وقعت إتفاقيات الإخاء و التعاون و حسن الجوار مع كل الدول المجاور ما عدا المغرب مع نهاية الستينات(2).

5- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها :

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق المصير لشعوبها حقا إضافيا و فق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون إيجابي، مستمد من نضال الجزائر ضد الإستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير المصير قبيل و أثناء الثورة التحريرية. و قد " مارست الجزائر هذا المبدأ مع موريتانيا عندما حاول المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية" (3).

(1) دالغ وهيبة، السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، مرجع نفسه، ص 99.

(2) دخيل عبد السلام، الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: أزمة التوارق في شمال

مالي نمودجا، مجلة جامعة سعيدة للعلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، ص 02.

(3) دخيل عبد السلام، المرجع نفسه، ص 03.

6- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة:

لقد كان الجزائر حتى و قبل أن تصبح دولة أثناء الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة و تدعو إلى التعاون و حل النزاعات بالطرق السلمية، لذلك ساهمت السياسة الخارجية عن طريق دبلوماسية ماسياتها الحديثة في حل و احتواء الكثير من النزاعات الدولية، و الدليل هو ذلك هو "توجه الجزائر إلى منظمة الوحدة الإفريقية لحل المشكل الحدودي مع المغرب"⁽¹⁾.

7- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية الفقرة السابعة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو الشأن بالنسبة لميثاق كل من جامعة الدول العربية و منظمة الوحدة الإفريقية، و انطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها في ظل وجود أنظمة سياسية و اجتماعية غير متجانسة، فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية في الأقاليم المتجاورة و عدم التدخل فيما يجري فيها، و في حالة العكس فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنته⁽²⁾.

(1) د خليل عبد السلام، الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: أزمة التوارق في شمال مالي نموذجا، مرجع نفسه، ص 03.

(2) د خليل عبد السلام، الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: أزمة التوارق في شمال مالي نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص 03.

المطلب الثاني: الآليات الدبلوماسية و الأمنية المعتمدة :

• الآليات الأمنية:

سياسة الجزائر الأمنية تعكس مراقبة جهوية أو إقليمية تتأسس على إمتداد إقليمي و تتسم مسؤولية مواجهة التهديدات و بناء الأمن على مجموع الدول المنتمية إليه، و التي تعرفها الجزائر بدول ميدان (مالي، موزمبيق، النيجر، ليبيا)، فكل إضطرابات في هذه المنطقة لها انعكاس على جميع الدول مما يفرض تنسيقا و تعاونا أمنيا لمواجهة هذه التهديدات الأمنية⁽¹⁾.

• الآليات الدبلوماسية:

يشهد التاريخ الدبلوماسي، أن الجزائر قد حققت الكثير على الصعيد الأدبي و الأخلاقي و الدبلوماسي في ادائها للوساطة الجزائرية في أكثر من نزاع إفريقي، و قد سعت و لا تزال تسعى لتسوية النزاعات بطريقة إثنية، حيث تسعى لأمننة منطقة الساحل الإفريقي إنطلاقا ما يمليه عليها أمنها الوطني التي دافع عنه و تدفع الشركاء الآخرين لعدم إقتحامه⁽²⁾.

المطلب الثالث: تقييم الدور الجزائري في تحقيق الإستقرار الإقليمي:

1- الدور الدبلوماسي للجزائر لحل المشاكل الأمنية للمنطقة:

فيما يخص دور الجزائر في مكافحة الارهاب في المنطقة فإنها قامت بالعديد من المبادرات كان يغلب عليها الطابع العملي العسكري في حدود اقليمها و سيادتها، و كذلك النشاط الدبلوماسي في المكافحة، فقد ساهمت الجزائر في اعتماد الاتحاد الإفريقي القرار رقم 2510 في دورته العادية الـ 13 المنعقدة في جويلية و الذي يجرم دفع الفدية للجماعات الارهابية⁽³⁾، و بالرغم من الاستراتيجيات

(1) بمراح محمد جواد، الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي: ملتقى الأمن الوطني في ظل التهديدات الأمنية الإقليمية، مجلة الدراسات الإستراتيجية و البحوث السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2023 ، ص 84.

(2) بمراح محمد جواد، الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي: ملتقى الأمن الوطني في ظل التهديدات الأمنية الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص 86.

(3) بن عمر الحاج عيسى و آخرون، دور الجزائر في استقرار منطقة الساحل الإفريقي: - مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة-، مجلة المستقبل للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 03، العدد 01، جامعة خنشلة، أفريل 2021. ص 51.

المتبعة من المنظمات الدولية و القوى العظمى و دول الجوار بما فيها الجزائر للساحل الإفريقي رغم أهميتها ليست كافية للقضاء على التنظيمات الجهادية و مجموعات الجريمة المنظمة التي تستغل الوضع المتري في دول المنطقة التي تضم 13 دولة من بين 25 دولة في العالم تتسم بأعلى درجات مخاطر الفشل و تضم أيضا 6 دول من بين 17 دولة الأقل استقرارا في العالم ، بل ينبغي اللجوء الى مقارنة شمولية لمكافحة ثالث الموت " المخدرات و الارهاب و الهجرة غير الشرعية"(1).

إن المواقف الجزائرية المختلفة حيال مختلف الأحداث التي عرفتها في دول الساحل و شمال أفريقيا و باقي المنطقة العربية، كانت نابعة من قناعة سياسية راسخة، و هي عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، و من إدراك للتغيرات الجيوإستراتيجية في هذه المناطق، بأن يؤر التوتر وحالات عدم الاستقرار لا يمكن حلها بالتدخلات الخارجية و الحلول العسكرية البحتة، و إنما بالمبادرات السياسية و الدبلوماسية و التنمية(2) ،

و في إطار مواجهة التهديد الإرهابي العابر للحدود في منطقة الساحل الإفريقي بادرت الجزائر بإنشاء قيادة عسكرية مشتركة بين دول الساحل (Pays du Champ) تضم كل من الجزائر موريتانيا، مالي، النيجر، و لجنة العمليات المشتركة بين جيوش الدول الأربعة المشتركة (CEMOC) (3)

المبحث الثالث: آفاق الأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة:

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تحولات أمنية و سياسية متسارعة نتيجة استمرار التهديدات الإرهابية و تزايد التدخلات الدولية ، إلى جانب الأزمات السياسية و الانقلابات العسكرية التي عرفتها بعض المنطقة، و قد انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على واقع الأمن الإقليمي ، مما جعل مستقبل الاستقرار في المنطقة مرتبطا بقدرة الدول الإقليمية و الدولية على تطوير مقاربات أكثر شمولية و فعالية في مواجهة التهديدات المتنامية.

(1) بن عمر الحاج عيسى و آخرون، مرجع نفسه، ص 55

(2) عبد الوهاب بن خليف، دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، المجلة

الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، المجلد 12، العدد 02 ، ديسمبر 2021 ، ص47.

(3) عبد الوهاب غربي، مرجع سبق ذكره، ص 244.

و عليه أصبح من الضروري استشراف مستقبل الأمن الإقليمي في الساحل من خلال دراسة التحديات المستقبلية، و تحليل السيناريوهات المحتملة لتطور الوضع الأمني إضافة إلى تحديد متطلبات بناء أمن إقليمي مستدام.

المطلب الأول: التحديات المستقبلية للأمن في الساحل الإفريقي:

تواجه دول الساحل الإفريقي مجموعة من التحديات الأمنية المعقدة التي تؤثر على استقرارها المحلي والإقليمي، يتجلى ذلك من خلال الصراعات المسلحة و انتشار الجماعات المتطرفة و زيادة الهجرة غير الشرعية⁽¹⁾، مما يؤدي إلى تفكيك النسيج الاجتماعي و زيادة الفقر، و كذلك بعض الظروف الغامضة منها الجماعات المتطرفة الإرهابية مثل تنظيم القاعدة، و داعش و بوكو حرام، و الجماعات الجهادية الأخرى التي توسع نفوذها في المنطقة الساحلية، مستغلة ضعف الحكومات المحلية و تفشي الفساد. و يساعد هذا العمل على الكشف عن أهم التحديات بالنظر إلى العمل الميداني الذي يقوم به هؤلاء الأطراف، و هو ما يمكن أن يساعد المتدخلين في التعرف الأولي إلى المنطقة و مشكلاتها الأساسية.

المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة لتطور الوضع الأمني:

يرتبط مستقبل الأمن الإقليمي في الساحل بعدة متغيرات سياسية و أمنية و إقتصادية، و هو ما يفتح المجال أمام مجموعة من السيناريوهات المحتملة:

1- سيناريوهات استمرار التهديد الإرهابي على ما هو عليه: يفترض بقاء التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي و استمرار عملياتها الميدانية بنفس الوتيرة الديناميكية، خاصة مع تراجع الدور الجزائري في المرحلة الأخيرة (2015-2020).

(1) آدم عبد الله و آخرون، تحديات الأمن المحلي الإقليمي في دول الساحل الإفريقي. المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد 10، العدد 20، يوليو 2025، ص 02.

و بعد التحرك العسكري الفرنسي المكثف من خلال عملية "سرفال 2013 Serval" ، ثم عملية "برخان Barkhan" في 2014 ، و أخيرا إنشاء "قوة مجموعة الساحل الخمسة G5 Sahel" في 2017 بمبادرة فرنسية مع انخراط التحالف العسكري الإسلامي بقيادة السعودية لتقديم الدعم اللوجستيكي لهذه القوة⁽¹⁾.

2- سيناريوهات القضاء على التهديد الإرهابي و تحقيق مستوى عالي من الأمن: يفترض هذا السيناريو استراتيجية متكاملة للقضاء على التهديد الإرهابي بكل مكوناته في منطقة الساحل الأفريقي، تؤدي إلى تقليص حجم التهديد الإرهابي إلى أدنى المستويات، وهذا لن يتم إلا من خلال تسوية الأزمة في مالي و إبعاد التواجد الأجنبي، إذ لا يمكن أن يكون الحل نهائيا لتسوية الأزمة ما لم يكن هناك حل سياسي الذي بدوره تتضاعف الصراعات الداخلية و التصفيات العرقية⁽²⁾.

3- سيناريوهات تنامي التهديد الإرهابي إلى مستوى غير مسبوق و تدهور الأوضاع في المنطقة:

يُرجح هذا السيناريو تحالف الجماعات العرقية في المنطقة مع مختلف الجماعات الإرهابية التي تستغل تردي الأوضاع الأمنية، و قد تنجح في تسويق نموذج تنظيم الدولة الإسلامية في شمال مالي الذي يوحى بالتقسيم وفق منطق الهويات العرقية، خاصة بعد انصهار أربع تنظيمات مسلحة في تنظيم "جماعة نصرة الاسلام و المسلمين" في 2017 ، كرد على إنشاء "قوة مجموعة الساحل الخمسة" و إعلان مجموعة مسلحة بقيادة "أبو الوليد الصحراوي" مبايعة تنظيم "داعش"⁽³⁾. و عليه يبقى السيناريو الأكثر واقعية هو استمرار حالة التوتر الأمني مع وجود محاولات إقليمية و دولية لإحتواء التهديدات و منع توسعها .

(1) عبد الوهاب غربي، مرجع سبق ذكره، ص 267.

(2) عبد الوهاب غربي، مرجع نفسه، ص 268.

(3) عبد الوهاب غربي، مرجع نفسه، ص 269.

المطلب الثالث: متطلبات بناء أمن إقليمي مستدام:

إن تحقيق أمن إقليمي مستدام في منطقة الساحل الإفريقي يتطلب تجاوز المقاربات الأمنية التقليدية القائمة على الحلول العسكرية فقط، و إعتداد رؤية شاملة تأخذ بعين الإعتبار مختلف الأبعاد السياسية و الإجتماعية .

و تعتبر الجزائر منطقة الساحل دائرة مهمة دوائر أمنها الوطني و عمقها الاستراتيجي، و تقوم المقاربة الجزائرية للأمن في منطقة الساحل على ثلاثة مبادئ أساسية هي: (1)

- ✓ أسبقية دول المنطقة في التكفل بمسائلها الأمنية المحلية.
- ✓ استبعاد التدخل العسكري الأجنبي، و تبني الطرق الدبلوماسية في حل الأزمات الأمنية للمنطقة.
- ✓ محاولة الربط بين التنمية و الأمن.

وهكذا يتضح أن المقاربة الأمنية الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل تركز على فكرة التعاون الأمني بالطرق الدبلوماسية، و بعيدا عن التدخل العسكري في الشؤون الداخلية للدول، فضلا عن رفض التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة، و هو تصور نابع من التطور التاريخي لعقيدة الأمن القومي الجزائري و اتعاظا من تجارب الدول المجاورة مثل الحالة الليبية وغيرها.

و تتبني إدراكات دول الساحل الإفريقي من كونها دولا فقيرة تعاني من انقلابات عسكرية مستمرة و بناء هوياتي و عرقي مهلهل ينذر بانفجار في أية لحظة، و ذات بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية ذلك تتصور دول المنطقة أمنها على أساس ضرورة محاربة التنظيمات المتطرفة بالتوازي مع ضرورة الحصول على استثمارات أجنبية و فرص التنمية في المنطقة.

(1) محفوظ رسول، بناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، منافسة أم تعاون أمني؟، مجلة السياسة العالمية، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية بهران، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جوان 2022، ص 986.

و هكذا يتبين من خلال هذا التصور لدول الساحل أن هناك تطابق مع الرؤية الجزائرية فيما يخص ضرورة محاربة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، غير أن موطن الخلاف هو امكانية تنازل دول منطقة الساحل عن فكرة التدخل الخارجي لصالح القوى العظمى و ربطه بالمساعدة على التنمية، و هذا ما تتوجس و ترتاب منه الجزائر.

يتضح أن مستقبل الأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي يبقى رهينا بقدرة دول المنطقة على مواجهة التحديات الأمنية و السياسية و الإقتصادية المتزايدة من خلال تبني مقاربة شاملة تقوم على التعاون و التنمية ، فإن بناء أمن إقليمي مستدام يظل ممكنا إذا توفرت الإرادة السياسية و التنسيق الإقليمي الفعال.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ: "الانعكاسات الأمنية للتهديدات الإرهابية على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة 2012-2025"، يتضح أن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت تمثل واحدة من أكثر المجالات الجيوسياسية هشاشة و اضطراباً على المستوى الإقليمي و الدولي، نتيجة تصاعد التهديدات الإرهابية وتداخلها مع مجموعة من الأزمات البنيوية المرتبطة بضعف الدولة، والهشاشة الأمنية، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تعقد البيئة الجغرافية والسياسية للمنطقة.

و قد ساهمت هذه المعطيات في تحويل الساحل الإفريقي إلى فضاء مفتوح لمختلف أشكال التهديدات العابرة للحدود، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على استقرار الدول وبنية الأمن الإقليمي داخل المنطقة.

و قد أظهرت الدراسة أن الجماعات الإرهابية لم تعد تمثل مجرد تهديد أمني تقليدي محدود التأثير بل أصبحت فاعلاً مؤثراً في إعادة تشكيل البيئة الأمنية والجيوسياسية داخل الساحل الإفريقي، من خلال استغلال هشاشة الدولة و ضعف مؤسساتها الأمنية و السياسية، إضافة إلى توظيف الأزمات الاجتماعية و الاقتصادية و الفراغات الأمنية لتوسيع نطاق نشاطها و تعزيز حضورها داخل المنطقة.

كما كشفت الدراسة أن الطبيعة العابرة للحدود لهذه الجماعات ساهمت في تعقيد المشهد الأمني خاصة مع ارتباط الإرهاب بشبكات الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالسلاح والمخدرات والهجرة غير النظامية، وهو ما جعل من التهديدات الأمنية في الساحل ظاهرة مركبة تتجاوز البعد المحلي لتصبح تهديداً إقليمياً و دولياً.

كما بيّنت الدراسة أن هشاشة الدولة في منطقة الساحل تُعد من أبرز العوامل المفسرة لتصاعد النشاط الإرهابي داخل المنطقة، حيث أدى ضعف المؤسسات السياسية و الأمنية وتراجع التنمية و غياب الاستقرار السياسي إلى خلق بيئة ملائمة لانتشار الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية. و قد ساهم هذا الواقع في تآكل مفهوم السيادة الوطنية داخل العديد من دول الساحل، و صعود فواعل من غير الدول أصبحت تنافس الدولة في التحكم بالمجال الجغرافي واستخدام العنف، الأمر الذي انعكس سلباً على قدرة الأنظمة السياسية على تحقيق الأمن والاستقرار.

و من جهة أخرى، توصلت الدراسة إلى أن تصاعد التهديدات الإرهابية ساهم بشكل مباشر في إعادة تشكيل بنية الأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي، حيث أدى إلى تدويل المجال الأمني و تزايد التدخلات العسكرية و الأمنية الأجنبية داخل المنطقة، سواء من خلال العمليات العسكرية الدولية أو عبر أدوار المنظمات الإقليمية و الدولية. غير أن استمرار حالة اللأمن و تصاعد الانقلابات العسكرية و اتساع رقعة العنف كشف عن محدودية فعالية المقاربات الأمنية التقليدية التي ركزت على المعالجة العسكرية دون معالجة الجذور البنوية المنتجة للتطرف و العنف.

كما أظهرت الدراسة أن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل لا يمكن أن يتم من خلال المقاربة الأمنية الصرفة فقط، بل يتطلب تبني رؤية شاملة متعددة الأبعاد تربط بين الأمن و التنمية و الحکامة والاستقرار السياسي. فمعالجة ظاهرة الإرهاب في الساحل تقتضي تعزيز مؤسسات الدولة و تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و تحسين ظروف السكان المحليين، إضافة إلى دعم التعاون الإقليمي و تفعيل آليات التنسيق الأمني بين دول المنطقة لمواجهة التهديدات المشتركة.

و في هذا السياق، برزت الجزائر كفاعل إقليمي محوري في قضايا أمن الساحل، حيث سعت من خلال مقاربتها الأمنية والدبلوماسية إلى دعم الاستقرار الإقليمي، انطلاقاً من مبدأ رفض التدخلات الأجنبية و تشجيع الحلول السياسية و الحوار بين الأطراف، مع التركيز على الربط بين الأمن و التنمية باعتبارهما عنصرين متكاملين في معالجة الأزمات داخل المنطقة. وقد أظهرت الدراسة أن المقاربة الجزائرية تُعد من أكثر المقاربات توازناً في التعامل مع قضايا الساحل، بالنظر إلى اعتمادها على البعد الوقائي و التنسيق الإقليمي بدل الاكتفاء بالحلول العسكرية الظرفية.

كما خلصت الدراسة إلى أن مستقبل الأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي سيظل مرتبطاً بمدى قدرة دول المنطقة على معالجة الأزمات البنوية التي تعاني منها، خاصة ما يتعلق بضعف مؤسسات الدولة و تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية واستمرار التدخلات الخارجية. فاستمرار هذه العوامل من شأنه أن يساهم في إعادة إنتاج التهديدات الإرهابية و توسيع دائرة عدم الاستقرار داخل المنطقة، في حين أن بناء منظومة أمن إقليمي فعالة و مستدامة يتطلب تعزيز التعاون الإقليمي، و تفعيل آليات التنمية و الحکامة، و تبني مقاربات شاملة تستجيب لطبيعة التحديات الأمنية المعقدة التي يعرفها الساحل الإفريقي.

و عليه، يمكن القول إن الجماعات الإرهابية ساهمت بشكل كبير في زعزعة الأمن الإقليمي بمنطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2025، من خلال تعميق مظاهر الهشاشة الأمنية و السياسية، و إعادة تشكيل طبيعة التهديدات داخل المنطقة، الأمر الذي جعل من الساحل فضاءً جيوسياسياً مفتوحاً على مختلف احتمالات الصراع وعدم الاستقرار. و هو ما يفرض على دول المنطقة و الفاعلين الإقليميين و الدوليين ضرورة تبني مقاربة شاملة و متوازنة تقوم على الربط بين الأمن و التنمية و التعاون الإقليمي، بما يسمح ببناء أمن إقليمي مستدام قادر على مواجهة التهديدات الراهنة و المستقبلية داخل الساحل الإفريقي.

قائمة المراجع

القرآن الكريم:

- القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 60 .
- القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 04 .

الكتب باللغة العربية:

- إمام حسين عطاء الله، الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة، ط1، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 2004 .
- عبد العزيز محمد عبد الهادي، الإرهاب الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976 .
- فاتح نور رحموني، الأمن الدولي والاستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى، ط1، ألفا للوثائق قسنطينة، 2021 .
- منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006 .
- يوسف كوران، جريمة الإرهاب والمسؤولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي والدولي مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، العراق، 2007.

الكتب اللغة الفرنسية:

Livres et dictionnaires

- Robert, Dictionnaire De La Langue Française, Vol. 193.

القواميس والمعاجم:

- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب، المجلد الثاني، القاهرة مصر، 2008.

الرسائل الجامعية والمذكرات

- بروال الطيب، الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة باتنة 01، 2018-2019 .

- بشكيظ خالد، المقاربة التنموية في مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2018-2019 .
- حسن عزيز نور الحلو، الإرهاب في القانون الدولي: دراسة قانونية مقارنة، رسالة ماجستير الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
- رضوان بوهيدل، جيوسياسية الإرهاب في منطقة الساحل وتأثيرها على الجزائر منذ 2001 أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017 .
- عبد الوهاب غربي، التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته الأمنية على الجزائر في فترة 2011-2020، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2021 .
- العواطي نرجس، الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة جيوسياسية، مذكرة ماستر، جامعة سكيكدة، 2020 .
- العيد بوعتر، إشكالية السيادة الوطنية في إفريقيا: نماذج مختارة، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، 2020 .
- جمال بن مرار، واقع مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2018 .

المجلات والدوريات العلمية

- آدم عبد الله وآخرون، "تحديات الأمن المحلي والإقليمي في دول الساحل الإفريقي"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد 10، العدد 20 يوليو 2025 .
- عبد الرؤوف جمعات ونزيهة بوجردة، "الإستراتيجيات الأمنية الدولية في منطقة الساحل الإفريقي بين تحديات وفرص تعزيز الأمن الإقليمي"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 09 العدد 01، ماي 2025 .
- عبد العاطي عامر سالم الحاج، "الدولة الهشة في إفريقيا وإشكالية بناء الدولة الوطنية"، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 30، ديسمبر 2023 .
- عبد الوهاب بن خليف، "دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، المجلد 12 العدد 02، ديسمبر 2021 .

- جميلة علاق، "تحديات الأمن المغربي في ظل المخاطر الجديدة في منطقة الساحل والصحراء" مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، ديسمبر 2017 .
- جميلة علاق، "استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014 .
- جمال حيمر، "مفهوم السيادة في ظل العولمة"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 01، العدد 02 سبتمبر 2017 .
- خلفه نصير، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت المجلد 03، العدد 02، جوان 2018 .
- سامية حجاج وسعيد قاسمي، "التنافس في الإستراتيجيات الأمنية للقوى الدولية تجاه التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 09، العدد 02 نوفمبر 2025 .
- شهرزاد أدمام، "الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية"، سياسات عربية، العدد 08، ماي 2014 .
- شاكر ظريف ووفاء معاوي، "مجموعة الساحل الخمس G5 وفكرة الإستقلالية الأمنية لتحقيق الإستقرار الأمني"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 09، العدد 01، جوان 2025 .
- قارة إيمان وروان محمد صالح، "الإرهاب الإلكتروني وآليات مواجهته في التشريع الجزائري"، مجلة المعيار، المجلد 30، العدد 02، مارس 2026 .
- قلاع الضروس سمير، "منطقة الساحل الإفريقي وأهميته الإستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 06، جوان 2020 .
- محفوظ رسول، "بناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي: منافسة أم تعاون أمني؟"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2022 .
- محمد مجدان، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي: المظاهر، الأسباب، والإنعكاسات"، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد 23 .
- محمدي إسمهان، "تاريخ السياسة الأمنية الروسية في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2024 .
- ويكن فازية، "التدخل الخارجي وتحديات إستقرار الدولة في إفريقيا: منطقة الساحل نموذجا"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 03، جوان 2020 .

الملتقيات والندوات العلمية

- بمراح محمد جواد، "الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، ملتقى الأمن الوطني في ظل التهديدات الأمنية الإقليمية، جامعة تلمسان، 2023 .

التقارير والأوراق البحثية

- المصطفى الرزازي، مسارات إنتاج العنف السياسي في الساحل: من الهشاشة البنيوية إلى مركزية الإرهاب العالمي، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، أكتوبر 2025 .
- وحدة دراسات جنوب الصحراء، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي: الأبعاد والسياسات، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 2025 .
- من إعداد الطالب براج أنور، بناء على بيانات مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) ، 2025.

واقع الإنترنت

- صباح بالة، "الساحل الإفريقي"، الموسوعة السياسية:
www.political-encyclopedia.org
- قوي بوحنية، "الجزائر والهواجس الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي":
<https://studies.aljazeera.net>
- نهاد محمود، "قراءة في مؤشر الجريمة المنظمة في إفريقيا لعام 2025":
<https://www.qiraatafrican.com>
- يونس بورنان، "خارطة الدم في الساحل الإفريقي":
<https://www.al-ain.com>

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ 02	مقدمة .
02	الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.
03	المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للظاهرة الإرهابية.
03	المطلب الأول: تعريف الإرهاب و تطوره التاريخي.
07	المطلب الثاني: خصائص و أشكال التهديدات الإرهابية.
09	المطلب الثالث: أنماط الجماعات الإرهابية و نشاطها في منطقة الساحل.
13	المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي و إشكالية الدولة الهشة.
13	المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي و تطوره.
19	المطلب الثاني: الدولة الهشة، المفهوم و المؤشرات.
23	المطلب الثالث: العلاقة بين هشاشة الدولة و تصاعد التهديدات الإرهابية.
27	المبحث الثالث: الخصوصية الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل كبيئة منتجة للتهديدات الأمنية
27	المطلب الأول: الموقع الجغرافي و الإمتداد الإستراتيجي لمنطقة الساحل.
33	المطلب الثاني: الخصائص السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية للمنطقة
34	المطلب الثالث: الساحل كفضاء جيوسياسي مولد للتهديدات الأمنية .

43	الفصل الثاني: إنعكاسات التهديدات الإرهابية على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي.
44	المبحث الأول: تحولات الدولة و السيادة في الساحل.
44	المطلب الأول: تأكل مفهوم السيادة الوطنية.
55	المطلب الثاني: صعود الفواعل من غير الدول.
61	المطلب الثالث: تحولات السلطة داخل الدولة.
65	المبحث الثاني: تدويل المجال الأمني في الساحل.
65	المطلب الأول: التدخلات العسكرية و الأمنية الدولية في الساحل.
73	المطلب الثاني: دور المنظمات الإقليمية و الدولية.
76	المطلب الثالث: إنعكاسات تدويل الأمن على المنطقة دولة.
79	المبحث الثالث: التحولات في المنظومة الأمنية و الإقليمية.
79	المطلب الأول: تغيير طبيعة التهديدات الأمنية.
88	المطلب الثاني: تطور آليات التعاون الأمني الإقليمي.
93	المطلب الثالث: حدود و فعالية المنظومة الأمنية الحالية.
96	الفصل الثالث: المقاربات الأمنية و آفاق الأمن الإقليمي في الساحل.
96	المبحث الأول: المقاربة العسكرية و الأمنية.
97	المطلب الأول: المقاربة العسكرية و الأمنية.
110	المطلب الثاني: المقاربة التنموية و الوقائية.
112	المطلب الثالث: حدود و نجاعة هذه المقاربات

117	المبحث الثاني:المقاربة الجزائرية تجاه أمن الساحل.
118	المطلب الأول: مرتكزات السياسة الجزائرية في الساحل.
121	المطلب الثاني: الآليات الدبلوماسية و الأمنية المعتمدة.
121	المطلب الثالث: تقييم الدور الجزائري في تحقيق الإستقرار الإقليمي.
122	المبحث الثالث: آفاق الأمن الإقليمي في الساحل في ظل التحولات الراهنة.
123	المطلب الأول: التحديات المستقبلية لأمن في الساحل.
123	المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة لتطور الوضع الأمني.
125	المطلب الثالث: متطلبات بناء أمن إقليمي مستدام
128	خاتمة.
132	قائمة المراجع.
137	فهرس المحتويات.